وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية



قسم العلاقات الدولية

الطاقة والدبلوماسية الاقتصادية: قراءة في الدور الاستراتيجي لسوناطراك وسونلغاز في صنع النفوذ الخارجي للجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم لسياسية

تخصص: علاقات دولية

الطالبة: **الأستاذة المشرفة:**

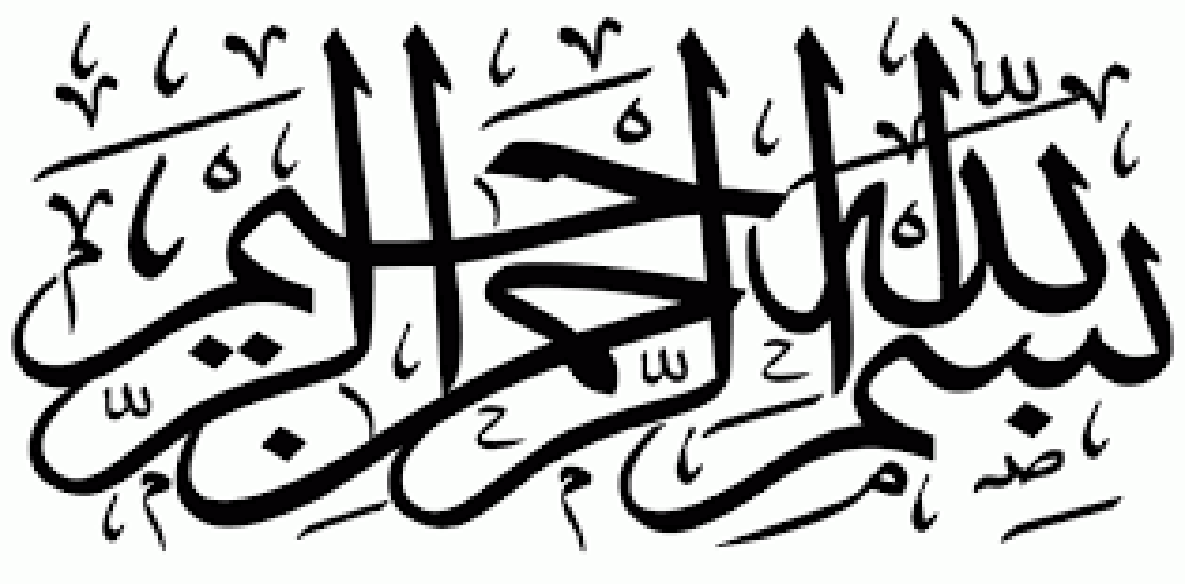
آيه غراب **د. كلثوم بن دادة**

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ والرتبة العلمية	مؤسسة الانتساب	الصفة
أ.د ابتسام أوعشرين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. كلثوم بن دادة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا و مقررا
د. سامي كعبش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	ممتحنا

السنة الجامعية :

2026-2025



قال الله تعالى في سورة النجم:

﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ۝ وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى ۝ ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى﴾ {سورة النجم، الآيات 39-41}.

شكر وعرفان

إذا عجزت يداك عن المكافأة، فلن يعجز لسانك عن الشكر، فامتثالا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«لا يشكر الله من لا يشكر الناس»

فأول وآخر شكرنا لـ "الله عز وجل" الذي يسر لنا أمورنا وهون علينا المصاعب حتى تم إنهاء هذا العمل المتواضع، فالحمد لله أولا وآخرا.

أتقدم بكل فخر وامتنان عن عميق شكري لأستاذتي المشرفة كلثوم بن دادة، التي لم تكن مجرد مؤطره أكاديمية فحسب، بل كانت مصدر إلهام ودافع حقيقي للاستمرار والاجتهاد، بما تحلت به من رقي في التعامل، وسعة في الصدر، وحرص دائم على توجيهي نحو المنهج العلمي الصحيح، أسأل الله تعالى أن يبارك في علمها وعملها، وأن يجعل ما تقدمه في ميزان حسناتها، وأن يديم عليها الصحة والتوفيق والعطاء العلمي المتميز.

الشكر موصول إلى لجنة المناقشة الموقرة، الأستاذة ابتسام أعشرين رئيسة، والأستاذ سامي كعبش عضوا مناقشا على تفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل وإثرائه بملاحظاتهم القيمة.

كما لا يفوتني أن أعبر عن خالص امتناني لجميع أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الذين نهلت من علمهم، واستفدت من توجيهاتهم طيلة مسيرتي الجامعية بالأخص الأستاذ ناصر عامر فلكم كل الاحترام والتقدير.

دون أن أنسى زميلتي ورفيقة دربي في هذا المشوار العلمي ماجدة لقد كنت خير رفقة، وإلى بقية زملائي شكرا لكم وللمواقف التي ستظل محفورة.

شكرا لكل فريق المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

لكل من مر في طريقي، وأثر على مسيرتي، ولو بكلمة، شكرا لا تسعه الكلمات .....

إهداء

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، سددت خطايا ووفقتني على إتمام حلمي أهدي هذا النجاح لنفسي التي لم تستسلم رغم الصعاب..

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل، إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق وداعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله إلى فخري واعتزازي..

(والدي)

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها واحتضني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات سر قوتي ونجاحي ومصباح دربي إلى وهجة حياتي إلى الإنسانة العظيمة التي لطالما تمنت أن تقر عينها في يوم كهذا...

(والدتي)

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى ملهمي نجاحي إلى من شددت عضدي بهم فكانوا ينابيع أرتوي منها إلى خيرة أيامي وصفوتها إلى قرة عيني... أخواتي الغاليات مريم وملاك أخي الغالي يوسف

إلى من كانت دعواتها ترافقني في كل خطوة، وحنانها يمنحني القوة والأمان، جدّتَيَّ العزيزتين زكية شفاها الله، وحليمة حفظها الله.

إلى من غمرتني بالمحبة والاهتمام، وكان لوجودهن أثر جميل في حياتي عماتي الغاليات شهرة، سولاف، صبرينة، إلى صاحبة القلب الطيب والروح الجميلة خالتي سماح... وإلى أبناء عمتي هيبة، ألاء وزين العابدين، سيف.

إلى من لم تكن صداقتهن مجرد أيام عابرة، بل كانت سندا حقيقيا وروحا خفيفة رافقتني في لحظات التعب قبل الفرح خلود، اسمهان، فاطمة الزهراء.

إلى رفقية مشواري الجامعي ماجدة.

لكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق... أهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاي الذي لطالما تمنيته

راجية من الله تعالى أن ينفعني بما علمني وأن يعلمني ما أجهل ويجعله حجة لي لا علي.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تزايدت خلال السنوات الأخيرة أهمية الطاقة في العلاقات الدولية، بعدما أصبحت من أبرز العناصر المؤثرة في التوازنات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، وهو ما ساهم في بروز الدبلوماسية الاقتصادية كآلية تعتمد عليها الدول لتحقيق مصالحها وتعزيز حضورها الخارجي. وفي هذا السياق، برزت الشركات الطاقوية الوطنية كفاعل استراتيجي يساهم في دعم التوجهات الخارجية للدول من خلال المشاريع والشراكات والاستثمارات العابرة للحدود.

وتتناول هذه الدراسة موضوع الدبلوماسية الاقتصادية الطاقوية ودور الشركات الطاقوية الجزائرية في تعزيز النفوذ الخارجي للدولة، من خلال دراسة كل من سوناطراك وسونلغاز باعتبارهما من أبرز الفاعلين الاقتصاديين في الجزائر. كما تسعى إلى إبراز العلاقة بين الطاقة والدبلوماسية الاقتصادية، وتحليل دور الشركات الطاقوية الوطنية في دعم السياسة الخارجية الجزائرية وتعزيز حضورها الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية:

الطاقة، الدبلوماسية الاقتصادية، النفوذ الخارجي، الشركات الطاقوية الوطنية، سوناطراك، سونلغاز، السياسة الخارجية الجزائرية.

Abstract :

In recent years, Energy has increasingly emerged as a central factor in shaping international relations, given its decisive role in influencing global economic dynamics and geopolitical balances. This evolution has contributed to the consolidation of economic diplomacy as a key instrument through which states seek to advance their strategic interests and reinforce their international presence. Within this Framework, national energy companies have become significant strategic actors, actively contributing to the implementation of states' foreign policy objectives through cross-border investments, international partnerships, and energy cooperation projects.

This study examines the relationship between energy and economic diplomacy, with a particular focus on the role of Algerian national energy companies in strengthening the country's external influence. It analyzes the contributions of Sonatrach and Sonelgaz as key economic actors in the projection of Algeria's foreign policy. The study further seeks to assess how these companies contribute to enhancing Algeria's regional and international positioning through energy diplomacy mechanisms.

Keywords :

Energy, Economic Diplomacy, External Influence, National Energy Companies, Sonatrach, Sonelgaz, Algerian Foreign Policy,

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: إطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية الاقتصادية الطاقوية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للطاقة والدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم الطاقة وأهميتها الاستراتيجية في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وتطورها في البيئة الدولية

المطلب الثالث: علاقة الطاقة بالدبلوماسية الاقتصادية خلال عملية بناء النفوذ الخارجي

المبحث الثاني: المقاربات النظرية لتحليل النفوذ الطاقوي الخارجي

المطلب الأول: مفهوم النفوذ الخارجي ومؤشراته في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: الطاقة في المنظور الواقعي والليبرالي والاعتماد المتبادل.

المطلب الثالث: دور الفاعلين غير الدولاتيين في الدبلوماسية الاقتصادية

المبحث الثالث: الشركات الوطنية الاستراتيجية في السياسة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم الشركات الوطنية الاستراتيجية ووظائفها الدولية

المطلب الثاني: الأدوار غير المباشرة للشركات الوطنية في خدمة السياسة الخارجية

المطلب الثالث: محددات وحدود تدخل الشركات الوطنية في العلاقات الدولية

الفصل الثاني: الدور الاستراتيجي للشركات الطاقوية الجزائرية في تعزيز النفوذ الخارجي

المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي لشركتي لسوناطراك وسونلغاز

المطلب الأول: النشأة والتطور التنظيمي لشركة لسوناطراك

المطلب الثاني: النشأة والتطور التنظيمي لشركة لسونلغاز

المطلب الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي لنشاط الشركتين

المبحث الثاني: دور شركة سوناطراك في دعم النفوذ الخارجي عبر الدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الاول: دور شركة سوناطراك في دعم الاقتصاد الوطني

المطلب الثاني: البعد الدولي لنشاط شركة سوناطراك

المطلب الثالث: سوناطراك كأداة للدبلوماسية الاقتصادية وصناعة النفوذ

المبحث الثالث: شركة سونلغاز كأداة للدبلوماسية الاقتصادية وترسيخ النفوذ الجزائري

المطلب الاول: إسهام شركة سونلغاز في تعزيز الاقتصاد الوطني

المطلب الثاني: شركة سونلغاز كأداة للدبلوماسية الاقتصادية وتعزيز الحضور الخارجي

خاتمة.

استنتاجات.

مقدمة

مقدمة:

تعتبر الطاقة اليوم من أهم العناصر الاستراتيجية التي ساهمت في إعادة تشكيل طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة إذ لم تعد تختزل في بعدها الاقتصادي أو التقتني بل تجاوزته لتصبح أداة فعالة في بناء قوة الدولة و نفوذها ، و مع تصاعد التنافس العالمي على مصادر الطاقة و خطوط إمداداتها ، أضحي توظيف الموارد الطبيعة ضمن استراتيجيات الدول السياسية و الاقتصادية ضرورة حتمية لما لها من أهمية بارزة في تعزيز مكانتها الدولية و حماية مصالحها الحيوية لمالها من تأثير مباشر على التوازنات الاقتصادية و الجيوسياسية العالمية .

ومع التحولات الإقليمية والدولية المستمرة برزت أزمة مضيق هرمز: أحد أهم الأمثلة التي تؤكد على ما سبق باعتباره أهم الممرات البحرية الاستراتيجية لنقل النفط والغاز في العالم، وأي تهديد لأمنه عبارة عن انعكاس مباشر على استقرار أسعار الطاقة والأسواق العالمية كما هو الحال، كما يؤثر بشكل مباشر على حساب القوى الكبرى وسياساتها الخارجية، ما يبرز بوضوح الأهمية الجوهرة للطاقة ودورها كأداة ضغط ونفوذ بيد الدول. كما تكشف الحالة الفنزويلية بدروها أن امتلاك الموارد الطاقوية وحده لا يكفي لبناء نفوذها فرغم امتلاكها واحدا من أكبر احتياطات النفط عالميا إلا أن الازمات السياسية والعقوبات الخارجية أثرت بشكل مباشر على قطاعها الطاقوي وامكانياتها في توظيف مواردها النفطية في السياسية الخارجية للدولة، إذ يتطلب وجود مؤسسات وشركات قادر على توظيف هذه الموارد ضمن رؤية استراتيجية متكاملة.

و تظهر الدبلوماسية الاقتصادية اليوم كإحدى أهم الأدوات الحديثة التي تعتمدها الدول لتعزيز حضورها و مكانتها في الساحة العالمية من خلال توظيف امكانياتها الاقتصادية و مؤسساتها الوطنية لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية ،إذ تعتمد على الاقتصاد و الطاقة و الاستثمار كوسائل للتأثير و بناء الشراكات و تحقيق المصالح الاستراتيجية وفق ما يخدم مصالح توجهات الدول الخارجية خاصة في ظل بروز فواعل جديدة في العلاقات الدولية نذكر منها الشركات الوطنية الطاقوية الكبرى التي تحولت إلى أداة استراتيجية في دعم السياسة الخارجية للدول و تعزيز حضورها .

و تندرج سياسة الجزائر الخارجية ضمن هذا التوجه ، إذ تعتبر واحدة من أهم الدول التي تحتل مكانة مهمة في مجال الطاقة بفضل احتياطاتها النفطية و الغازية العالمية ، ما جعلها تسعى إلى توظيف هذا المعطى الاستراتيجي ضمن سياساتها الخارجية من خلال تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية و الاعتماد

على شركاتها الطاقوية الكبرى و في مقدمتها كل من شركة سوناطراك و سونلغاز باعتبارهما أداتين استراتيجيتين في تجسيد السياسية الطاقوية الجزائرية ، و مساهمتين بالدرجة الأولى في بناء النفوذ الخارجي للجزائر و تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

أهمية الدراسة:

- **إبراز الأهمية الاستراتيجية للطاقة:** ودورها المحوري في تشكيل موازين القوى، إذ أنها أصبحت أداة فعالة في صناعة النفوذ الخارجي للدول، من خلال قدرتها في التأثير على العلاقات بين الدول.
- **تقديم قراءة تحليلية جديدة للدبلوماسية لاقتصادية:** تتماشى مع التحولات العالمية المستمرة وأصبحت من الوسائل التي تساهم في بناء النفوذ عبر الشبكات الاقتصادية والاعتماد المتبادل.
- **توضيح مكانة الشركات الوطنية الطاقوية:** كفاعل أساسي في خدمة السياسية الخارجية وبناء النفوذ، إذ لم تعد هذه الشركات مجرد شركات اقتصادية تهدف للربح بل أضحت أداة استراتيجية للدولة تسهم في تنفيذ توجهاتها الخارجية وتعزيز حضورها الدولي عبر مشاريع وشراكات خارجية متعددة.
- **إثراء الدراسات الأكاديمية:** المرتبطة بالدبلوماسية الاقتصادية من خلال ربطها بالشركات الكبرى لخدمة السياسة الخارجية للدول.
- **تسليط الضوء على التجربة الجزائرية:** في توظيف سوناطراك وسونلغاز كأداتين لبناء النفوذ الجزائري من خلال توزيع تعزيز التعاون الطاقوي، توسيع الشركات الدولية، وترسيخ مكانة الجزائر كفاعل طاقوي إقليمي ودولي.

الإشكالية:

مع اشتداد التنافس الدولي حول مصادر الطاقة العالمية وتحولها إلى أحد أهم العناصر المؤثرة في العلاقات الدولية ما جعل الدول لاستخدام مواردها الطاقوية ضمن توجهاتها الاقتصادية والخارجية، وفي هذا الإطار تلعب الشركات الوطنية الطاقوية دورا مهما كونها فاعل محوري في دعم المصالح الاستراتيجية للدول وتعزيز حضورها الخارجي. وتعد كل من سوناطراك وسونلغاز أحد المؤسسات الطاقوية الاستراتيجية الكبرى في الجزائر، إذ تحتل مكانة أساسية داخل قطاع الطاقة ودورها في مجالات التعاون الطاقوي والانفتاح

الخارجي ما يطرح وفضولا حول طبيعة مساهمة هته الشركات في خدمة التوجهات الخارجية للجزائر وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

- **كيف تساهم الشركات الطاقوية الجزائرية متمثلة في سوناطراك وسونلغاز في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية وتعزيز النفوذ الخارجي للدولة؟**

الأسئلة الفرعية:

وتنبثق من هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية التي تساعدنا في الفهم بشكل أفضل:

1- ما العلاقة بين الطاقة والدبلوماسية الاقتصادية؟

2- ما هو دور الشركات الوطنية الطاقوية كفاعل في العلاقات الدولية؟

3- كيف تساهم سوناطراك وسونلغاز في دعم الاقتصاد الوطني الجزائري؟

4- كيف يؤثر النشاط الخارجي للشركات الطاقوية الجزائرية في تعزيز نفوذ ومكانة الجزائر؟

الفرضيات:

- ✓ كلما زاد توسع نشاط الشركات الطاقوية في الخارج زادت فرص تفعيل النشاط الدبلوماسي.
- ✓ نجاح الدبلوماسية الاقتصادية مرهون بقوة الشركات الطاقوية التي تحوزها الدولة.
- ✓ زيادة قوة الشركات الوطنية النفطية على الصعيد الدولي هي ضمان لزيادة النفوذ الدبلوماسي للدولة.

أهداف الدراسة:

تندرج أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- دراسة العلاقة بين الطاقة والدبلوماسية الاقتصادية لفهم كيفية توظيف الموارد الطاقوية كاستراتيجية لتعزيز نفوذ الدول الخارجي، وتسليط الضوء على أهمية الطاقة في العلاقات الدولية.
- إبراز أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية.
- تحليل دور الشركات الوطنية الطاقوية في دعم السياسة الخارجية من خلال أنشطتها الاقتصادية والطاقوية.

- تحديد آليات توظيف الشركات الطاقوية الوطنية كأداة للدبلوماسية الاقتصادية من خلال دراسة الوسائل المعتمدة كالتعاون الطاقوي، الاستثمار الخارجي، بناء الشراكات الاستراتيجية، ونقل الخبرات التقنية.
- تسليط الضوء على استراتيجيات سوناطراك وسونلغاز لتوسيع نفوذ الجزائر الخارجي وعرض أهم المشاريع الرئيسة في هذا الصدد.

أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر اختيار موضوع البحث خطوة أساسية في تحديد مسار الدراسة وأهدافها، ويتم هذا بناءا على مجموعة من الدوافع والأسباب التي تتنوع بين ما هو ذاتي نابع من اهتمامات الباحث وقناعاته وبينما هو موضوعي مرتبط بطبيعة الظاهرة المدروسة، وعليه تتمثل أسباب اختيار الموضوع في:

الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع:

- ✓ الميل الشخصي إلى دراسة المواضيع الحديثة المرتبطة بالتحولات الجيوسياسية والاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الجزائر.
- ✓ الاهتمام الشخصي بمجال العلاقات الدولية والدبلوماسية الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بقضايا الطاقة والنفوذ الخارجي للدول.
- ✓ اليقين الراسخ بأن الجزائر ومن خلال شركاتها الوطنية الطاقوية تعزز مكانتها وحضورها على الصعيد الإقليمي والدولي.
- ✓ اختيار سوناطراك وسونلغاز كنموذجين تطبيقيين للدراسة كقناعة شخصية بأهمية دورهما في الاقتصاد الوطني والدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

الأسباب الموضوعية:

- ✓ تزايد أهمية الطاقة في العلاقات الدولية وتحولها إلى أداة استراتيجية في بناء النفوذ الخارجي للدول.
- ✓ دراسة مدى وجود علاقة تأثر وتأثير بين العلاقات الدولية والعلاقات الاقتصادية، إذ أضحى الاقتصاد محورا جوهريا في العلاقات الدولية وبروز منظور جديد وهو الدبلوماسية الاقتصادية التي أضحت وسيلة استراتيجية لتعزيز مكانة الدولة وتحقيق أهدافها.

- ✓ المكانة الاستراتيجية الت تحتلها سوناطراك وسونلغاز في الاقتصاد الوطني ودعم الحضور الخارجي للجزائر
- ✓ قلة الدراسات التي تناولت دور الشركات الوطنية الطاقوية في إطار الدبلوماسية الاقتصادية وبناء النفوذ الخارجي ما يمنح الموضوع قيمة علمية وبحثية.

الدراسات السابقة:

تعد من الركائز المحورية لأي بحث علمي إذ تساعد في فهم التطورات النظرية والمنهجية وتحديد الفجوات البحثية التي يمكن أن يملأها البحث، إذ توفر خلفية شاملة حول الموضوع المدروس:

- **مقال علمي لكل من إلياس بوغالم وراضية ياسينة مزاني ، جامعة الجزائر3 ،تاريخ النشر 2022/05/12، مجلة الفكر القانوني و السياسي(2022):** الدبلوماسية الاقتصادية: أداة جديدة في السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة.

تعد هذه الدراسة من بين الدراسات التي تناولت التحولات التي شهدتها الدبلوماسية الاقتصادية في ظل العولمة والاعتماد الاقتصادي المتبادل، حيث ركزت على تطور مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وانتقالها من بعدها التقليدي إلى أداة استراتيجية توظفها الدول لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية. كما أبرزت الدراسة اتساع دائرة الفاعلين في العلاقات الدولية، فأصبحت الشركات الوطنية والمؤسسات الاقتصادية والمنظمات الدولية من الفواعل التي تساهم في تنفيذ توجهات السياسة الخارجية وتعزيز المصالح الوطنية. سمحت الدراسة بتقديم خلفية تحليلية لعلاقة الدبلوماسية الاقتصادية بالدبلوماسية التجارية والعولمة، إضافة إلى تفسير دور الفاعلين الاقتصاديين في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدول. وتوصلت إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت من أهم أدوات حماية المصالح الوطنية وتعزيز الحضور الدولي للدول في ظل التحولات الاقتصادية العالمية. وتكمن استفادتنا من هذه الدراسة في توظيفها للمقاربة التي تربط بين الدبلوماسية الاقتصادية والفاعلين غير الدولاتيين، خاصة الشركات الوطنية الكبرى، غلا إلا أن هذه الدراسة ركزت على الجانب النظري للدبلوماسية الاقتصادية وتطور مفهومها، ولم تتناول بشكل مباشر دور الشركات الطاقوية الوطنية في بناء النفوذ الخارجي، خاصة في الحالة الجزائرية. وهو ما تحاول الدراسة الحالية معالجته من خلال التركيز على دور سوناطراك وسونلغاز في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية وتعزيز الحضور الخارجي للجزائر.

- مذكرة لنيل شهادة الماستر من إعداد الطالبة **ريان بوناب، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية قسم العلاقات الدولية، السنة الجامعية (2024-2025):** الشركات الاقتصادية كأداة لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية دراسة حالة: شركة سوناطراك 2005-2019 .

تناولت الدراسة العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والشركات الوطنية الكبرى، حيث سعت إلى إبراز دور سوناطراك في دعم السياسة الخارجية الجزائرية وتعزيز الحضور الاقتصادي والدبلوماسي للجزائر على المستويين الإقليمي والدولي. كما تظهر الدراسة من خلال دراسة تحليلية واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودور سوناطراك في تفعيلها عبر استثماراتها الخارجية وشراكاتها الدولية. وتوصلت إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت أداة استراتيجية في العلاقات الدولية، وأن الشركات الوطنية الكبرى لم تعد مجرد مؤسسات اقتصادية تقليدية، بل أصبحت فاعل رئيسي في تنفيذ توجهات السياسة الخارجية للدول وتعزيز نفوذها الخارجي. غير أن دراستنا الحالية تختلف عنها من خلال توسيع مجال البحث ليشمل كلا من سوناطراك وسونلغاز، مع التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية الطاقوية ودورها في بناء النفوذ الخارجي للجزائر في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية الدولية.

- **مقال فيروز مزياني، جامعة باتنة1الجزائر ، تاريخ قبول النشر 2019/06/22، مجلة الأمن و التنمية (2019):** الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية.

تناولت الدراسة موضوع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية كأداة للتكيف مع التحولات المتسارعة في البيئة الدولية والإقليمية. وركزت الباحثة على ضرورة انتقال الدبلوماسية الجزائرية من الطابع التقليدي إلى تبني مقاربة جديدة تجعل من الاقتصاد محورا أساسيا في السياسة الخارجية. وخلصت الدراسة إلى أن تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية أصبح ضرورة لتعزيز المصالح الوطنية، خاصة في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية التي تعرفها المنطقة، مع التأكيد على أهمية تطوير أدوات وآليات العمل الدبلوماسي بما يتماشى مع متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتكمن استفادتنا من هذه الدراسة في إبرازها للبيئة الدولية والإقليمية التي تفرض على الجزائر إعادة توجيه سياستها الخارجية نحو البعد الاقتصادي. غير أنها قامت بمعالجة عامة واستشرافية فقط لمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، في حين تسعى دراستنا الحالية إلى الانتقال من الإطار النظري إلى الإطار التطبيقي من خلال تحليل دور مجمع سوناطراك ومجمع سونلغاز كفاعلين أساسيين في تجسيد هذه الدبلوماسية على أرض الواقع.

- **مقال كل من A. Dorbane و A. Teguar ، جامعة بومرداس ،تاريخ قبول النشر 2022/01/01، مجلة الأمن و التنمية باللغة الفرنسية (2022):** الشراكة الأجنبية كخيار استراتيجي لتطوير سوناطراك باللغة الفرنسية "Le partenariat étranger, option stratégique pour le développement de Sonatrach.

هذه الدراسة تناولت أهمية الشراكات الأجنبية في تطوير سوناطراك وتعزيز مكانتها داخل السوق الطاقوي الدولي، حيث ركزت على دور الشراكات الدولية في دعم قدرات الشركة التقنية والاقتصادية وتوسيع نشاطها الخارجي. كما أبرزت الدراسة مساهمة سوناطراك في دعم الاقتصاد الوطني من خلال نشاطها في مجالات الاستكشاف، والنقل، والتسويق، إلى جانب الشراكات الطاقوية العابرة للحدود، مع التأكيد على أهمية التعاون الدولي في نقل التكنولوجيا وتحسين التنافسية وتقاسم المخاطر في ظل التحولات التي يعرفها سوق الطاقة العالمي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل نشاط سوناطراك وأبعاد شراكاتها الدولية. تبرز استفادتنا من هذه الأخيرة في إبرازها للبعد الدولي لسوناطراك ودور الشراكات الطاقوية في تعزيز الحضور الخارجي للجزائر، غير أنها ركزت على الجانب الاقتصادي والاستراتيجي للشراكات الأجنبية أكثر من تركيزها على توظيف الشركة ضمن الدبلوماسية الاقتصادية وبناء النفوذ الخارجي.

- **مقال عبد الرحمان صديقي و دليلة مطمار، جامعة تيزي وزو، تاريخ النشر 2024/07/18، مجلة Roa Iktisssadia (2024):** سونلغاز في الجزائر: التنويع نحو خدمات كفاءة الطاقة الصناعية وإمكانات خلق القيمة في قطاع متغير باللغة الإنجليزية *Sonelgaz in Algeria: Diversification toward Industrial Energy Efficiency Services and Value Creation Potential in a Changing Sector*

عالجت هذه الأخيرة التحولات التي يعرفها مجمع سونلغاز في ظل التغيرات التي يشهدها قطاع الطاقة، حيث ركزت على توجهه نحو التنويع في نشاطاته من خلال تطوير خدمات كفاءة الطاقة الصناعية، بهدف تحسين الاستهلاك الطاقوي ورفع النجاعة داخل المؤسسات. كما أبرزت الدراسة دور الشراكات التكنولوجية الدولية، خاصة مع شركات كبرى مثل General Electric، في دعم قدرات المجمع التقنية والاقتصادية ونقل التكنولوجيا الحديثة. وتوصلت الدراسة إلى أن سونلغاز لم تعد تقتصر على دورها التقليدي في إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز، بل أصبحت فاعلا اقتصاديا، وسمحت بتوجيه موارد إضافية نحو التصدير وتعزيز موقع الدولة اقتصاديا. وتكمن أهمية توظيف هذه الدراسة في إبراز التحول الاستراتيجي داخل

سونلغاز ودورها في تحسين كفاءة الطاقة ودعم الاقتصاد الوطني بشكل غير مباشر، إضافة إلى توضيح أهمية الشراكات التكنولوجية في تطوير أداء المجمع. غير أن الدراسة ركزت أكثر على الجانب التقني والاقتصادي، ولم تتوسع في تحليل دور سونلغاز كأداة من أدوات الدبلوماسية الاقتصادية وبناء النفوذ الخارجي للجزائر.

مناهج الدراسة:

للوصول إلى هذه الأهداف سنقوم باستخدام المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** استخدمنا هذا المنهج من خلال تتبع تطور الدبلوماسية الاقتصادية في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية الدولية، وكذا تتبع نشأة وتطور قطاع الطاقة في الجزائر خاصة بعد الاستقلال، ورصد المراحل التي عرفتها كل من سوناطراك وسونلغاز من حيث النشأة، التطور التنظيمي والقانوني والمؤسساتي، ودراسة تطور الشركتين من مجرد مؤسسات اقتصادية وطنية إلى فاعلين يساهمان في دعم التوجهات الخارجية للجزائر.
- **المنهج الوصفي:** استعمل لوصف الظاهرة محل الدراسة والتطرق إلى مفاهيم الطاقة والدبلوماسية الاقتصادية وعرض خصائصها، ووصف علاقتها بالأخيرة بالإضافة إلى التطرق إلى بعض المفاهيم الأخرى كالنفوذ الخارجي، الشركات الوطنية ودورها، لتشمل أيضا إبراز طبيعة نشاط كل من شركة سوناطراك وسونلغاز ومكانتهما داخل الاقتصاد الوطني وعلاقتهما بالسياسية الخارجية.
- **المنهج التحليلي:** من خلال تفسير العلاقة بين الطاقة والدبلوماسية الاقتصادية تحليل طبيعة الشركات الوطنية الطاقوية وتحليل أدوارها كأداة للدبلوماسية الاقتصادية ولبناء نفوذ الدولة من خلال فهم وتحليل العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية لهته الشركات والسياسية الخارجية للدول، وتحليل كيفية توظيف كل من سوناطراك وسونلغاز في دعم نفوذ الجزائر الخارجي.
- **منهج دراسة الحالة:** لأننا بصدد دراسة تجربة سوناطراك وسونلغاز كنموذجين للدراسة التطبيقية من خلال عرض أهم المشاريع وأهم الاستثمارات الخارجية للشركتين وكيفية مساهمتها في تعزيز مكانة الجزائر الإقليمية والدولية.

الأدوات البحثية المساعدة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات البحثية التي ساعدت في جمع البيانات وتحليلها بما ينسجم مع طبيعة الموضوع ومناهجها:

- ✓ **تقنية تحليل المضمون** : من خلال استخدام و تحليل التقارير و الوثائق السنوية والاقتصادية والتصريحات المتعلقة بأنشطة سوناطراك وسونلغاز بما يخدم أهداف الدراسة.
- ✓ **الملاحظة بالمشاركة** من خلال التربص الميداني المنجز في الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز (Holding Sonelgaz) .
- ✓ **المقابلة:** من خلال إجراء مقابلة في الشركة الوطنية للكهرباء والغاز.
- ✓ **أداة الإحصاء:** استخدم لتحليل البيانات الرقمية والمؤشرات الإحصائية المتعلقة بنشاط شركتي سوناطراك وسونلغاز.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا في دراستنا للموضوع مجموعة من العراقيل نذكر منها:

- تشعب الموضوع وتداخله مع عدة تخصصات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، الاقتصاد، الطاقة الامر الذي تطلب توظيفا متوازنا لمجموعة من المناهج والأطر التحليلية لضمان مقاربة شاملة ومضبوطة.
- قلة المراجع كون الموضوع حديث لا يزال قيد الدراسة التي تربط بين الدبلوماسية الاقتصادية و دور الشركات الوطنية في بناء النفوذ الخارجي، وندرتها ما أدى الاعتماد على المقالات والمجلات الالكترونية والمذكرات لتعويض النقص المعرفي.
- صعوبة الحصول على بعض المعطيات الدقيقة والحديثة المتعلقة بالأنشطة الخارجية لسوناطراك وسونلغاز.

هيكلة الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة والتساؤلات والفرضيات المتبناة، وبهدف الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين، بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية لموضوع الدبلوماسية الاقتصادية الطاقوية ودور الشركات الطاقوية الجزائرية في تعزيز النفوذ الخارجي للدولة.

يشير **الفصل الأول** إلى الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، من خلال التطرق إلى مفاهيم الطاقة والدبلوماسية الاقتصادية والنفوذ الخارجي، إضافة إلى إبراز العلاقة بين الطاقة والدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية، مع توضيح مكانة الشركات الطاقوية الوطنية باعتبارها فاعلًا استراتيجيًا يساهم في دعم السياسة الخارجية وتعزيز النفوذ الخارجي للدول.

أما **الفصل الثاني**، فيشير إلى الجانب التطبيقي للدراسة، من خلال تحليل دور كل من سوناطراك وسونلغاز في دعم الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية وتعزيز الحضور الخارجي للدولة، عبر دراسة مشاريعها وشراكاتها واستثماراتها الخارجية، إضافة إلى إبراز مساهمتها في توسيع مجالات التعاون الطاقوي على المستويين الإقليمي والدولي، مع التطرق إلى أبرز التحديات التي تواجهها في ظل التحولات الدولية الراهنة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية الطاقوية

تمهيد:

تعرف العلاقات الدولية في العقود الأخيرة تحولات جذرية شملت مختلف مجالات التفاعل بين الدول، خاصة مع تصاعد أهمية الاقتصاد والطاقة في تحديد مكانة الدول داخل النظام الدولي. فقد أصبحت الطاقة من أبرز العناصر الاستراتيجية المؤثرة في توجيه السياسات الخارجية وصناعة النفوذ، بالنظر إلى ارتباطها المباشر بالأمن الاقتصادي والتوازنات الجيوسياسية العالمية. كما ساهمت التحولات الاقتصادية والعولمة في بروز الدبلوماسية الاقتصادية كأداة تعتمد عليها الدول لتحقيق مصالحها وتعزيز حضورها الخارجي.

وفي هذا السياق برزت الشركات الوطنية الكبرى خاصة الطاقوية، كفاعل جديد داخل العلاقات الدولية، بعدما تجاوز دورها البعد الاقتصادي التقليدي إلى خدمة التوجهات الاستراتيجية للدول ودعم حضورها الإقليمي والدولي. وانطلاقا من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى الإحاطة بالإطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية الاقتصادية الطاقوية، من خلال التطرق إلى مفاهيم الطاقة والدبلوماسية الاقتصادية والنفوذ الخارجي إضافة إلى عرض أهم المقاربات النظرية المفسرة لدور الشركات الوطنية في العلاقات الدولية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للطاقة والدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم الطاقة وأهميتها الاستراتيجية

1- تعريف الطاقة:

لطالما كانت الطاقة دائما ضرورية وعنصرا لا غنى عنه في حياة البشر عبر العصور، فقد استعملت في بداية الأمر من اجل توفير متطلبات الإنسان اليومية كالإضاءة والتدفئة، لتشمل فيما بعد تشغيل الآلات والمعدات مع بروز الثورة الصناعية وإنتاج الكهرباء. ومع عصر التكنولوجيا والتطورات التي شهدها العالم باتت أهمية الطاقة في ازدياد لمساهمتها في تحقيق التنمية الشاملة، وأصبح سعي الدول في تحقيق أمن الطاقة هدفا استراتيجيا[1].

إن الطاقة مصطلح مشتق من الكلمة اليونانية Energia و التي القدرة على بذل الجهد أو القيام بالشغل[2].

تعددت تعريفات مفهوم الطاقة واختلفت فنجدها:

" هي الأشياء أو الأجزاء التي يتكون منها الكون ففي معظمه يحوي مجموعة الأجسام المادية المختلفة التي نراها حولنا، والتي تتكون من الذرات والكواكب والنجوم وما تحتويه الأرض. تؤثر الطاقة على هاته الأجسام الموجودة بالفعل في الكون، والتي نعتبرها أمرا مفروغا منه" .[3]

كما هي القدرة على تغيير شيء ساكن، يغيرها الإنسان من شكل إلى أخر، وتزايد اهتمام الإنسان بأهمية الطاقة من استعمال الآلات حتى اكتشاف النفط والغاز كمصدرين رئيسين للطاقة. والذي يتعلق بتنظيم وتأمين إمدادات الطاقة من المصادر المحلية والخارجية، بالاعتماد على بنية تحتية طاقوية قادرة على ضمان تلبية الطلب على الطاقة في الحاضر والمستقبل.[4]

كما نجدها أيضا هي:" قدرة النظام على القيام بالعمل وتوفير الحرارة "[5].

---

[1] وسيلة بومدين، "دور الطاقة في العلاقات الدولية: مدخل تحليلي بين التعاون والصراع، "**مجلة الناقد للدراسات السياسية** م 9، ع 1 (2025)، 140.

[2] Nassima Bergoug, *L'énergie et les variables énergétiques*, Support de cours, 2ème année LMD ST, 3.

[3] زكرياء وهبي، "محاضرات في مقياس: الطاقة والعلاقات الدولية"، (محاضرات جامعية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2019-2020)، 3.

[4] صويلح بوجمعة، "جيوبوليتيك الطاقة دراسة في المفهوم والتطور"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 12 (جوان 2019)، 28.

[5] Harald Mehling, "What is energy, and why is it conserved? A review, analysis, and suggested explanation and definition," (2017), 2.

يعرفها **ريتشارد فاينمان:** " هناك حقيقة وإذا شئنا قانون يحكم جميع لظواهر الطبيعية المعروفة حتى الآن، لا توجد استثناءات لهذا القانون فهو دقيق بقدر ما نعرف. هذا القانون يسمى قانون حفظ الطاقة. وهي تن على أن هناك كمية معينة، نسميها الطاقة لا تتغير مهما كانت الظروف الطبيعية "[1].

في شقها الفيزيائي تعرف الطاقة بأنها قدرة النظام على أداء شغل أو نقل حرارة أو إحداث تغيّر في حالة أو حركة الجسم .توجد عدة أشكال للطاقة، أهمها :الطاقة الحركية المرتبطة بحركة الجسم والطاقة الكامنة المرتبطة بموقعه في مجال قوة مثل الجاذبية. تُقاس الطاقة بوحدة الجول (J) في النظام الدولي للوحدات، وتخضع للمبدأ الأساسي للحفاظ على الطاقة، أي أن كمية الطاقة الكلية في نظام مغلق تبقى ثابتة مع إمكانية تحولها بين أشكال مختلفة[2].

ومع التطورات المستمرة مفهوم الطاقة أو الطاقة بدورها تجاوزت مجال الفيزياء لتشمل عدة مجالات، ولعل أهمها العلوم السياسية وبالتحديد العلاقات الدولية:

الطاقة: كمصدر اقتصادي وخطة استراتيجية، تعني تلك المواد الطبيعية التي يمكن تحويلها إلى أنواع مفيدة من القوة الحرارية أو الميكانيكية أو الكهربائية لتشغيل المجتمعات المعاصرة ودفع اقتصاداتها.

وفي هذا السياق تعتبر مادة استراتيجية خاصة، حيث تجمع بين صفات السلعة التي تتأثر بقوانين العرض والطلب في السوق، وسمات المورد الجيوسياسي الذي تتدخل فيه البلدان مباشرة لضمان توريدها والمحافظة على استقرار أسعارها، لأنها تؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي والاستقرار الاجتماعي. كما أن مفهوم الطاقة لا يقتصر فقط على المصادر الأساسية مثل النفط والغاز والفحم، بل يتوسع ليشمل جميع العمليات المرتبطة بها مثل: الاكتشاف، والإنتاج، والنقل، والتكرير ، والتوزيع، والاستهلاك، مما يخلق شبكات قيمة معقدة ومتشابكة على مستوى العالم[3].

كما تعتبر مصدرا أساسيا يساعد توفره على تعزيز الأمن القومي للدول، إذ يعتبر وجود مصادر الطاقة الأساسية عاملا جوهريا في تحقيق هذا الأمن لأي دولة، نظرا لاستخدامها كأداة استراتيجية خلال

[1] Feynman, Richard P., Robert B. Leighton, and Matthew Sands. *The Feynman Lectures on Physics*. Vol. 1. Reading, MA: Addison-Wesley, 1963. Chapter 4, “Conservation of Energy.” https://www.feynmanlectures.caltech.edu/I_04.html.

[2] Connaissance des Énergies, “Énergie : définitions,” *Connaissance des Énergies*, accessed March 10, 2026, https://www.connaissancedesenergies.org/fiche-pedagogique/energie.

[3] Carlos Pascual and Evie Zambetakis , "Energy and Security: Toward a New Foreign Policy Strategy, , “The Geopolitics of Energy: From Security to Survival,”. 9.

الأزمات والنزاعات الدولية. وفي ظل التحديات الراهنة أصبح الحفاظ على البيئة أولوية من خلال الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة، بما يساهم في حماية البيئة وتحقيق استدامة النمو الاقتصادي للدول. وتتنوع مصادر الطاقة بين الطاقة المتجددة والطاقة النووية وغيرها، كما تختلف طرق استعمالها من دولة إلى أخرى حسب الموارد المتوفرة، ومدى تطورها التكنولوجي، والسياسات الوطنية التي تعتمدها تلك الدول[1].

كما تعتبر الطاقة مصدر قوة وقدرة على الإنتاج؛ وبالتالي وسيلة للضغط أو حتى سلاحا في حالة النزاعات من خلال قطع الإمدادات الطاقة وطرقها أو الاستيلاء على الحقول. ومن جهة أخرى يمكن اعتبارها أيضا عامل قوة للدول لأنها مصدر ثروة هائل. كما تؤثر تقديرات الاحتياطات على تقييم الشركات في البورصة وكذلك ثروة الدول[2].

ومنه نستخلص تعريف إجرائي للطاقة في العلاقات الدولية:

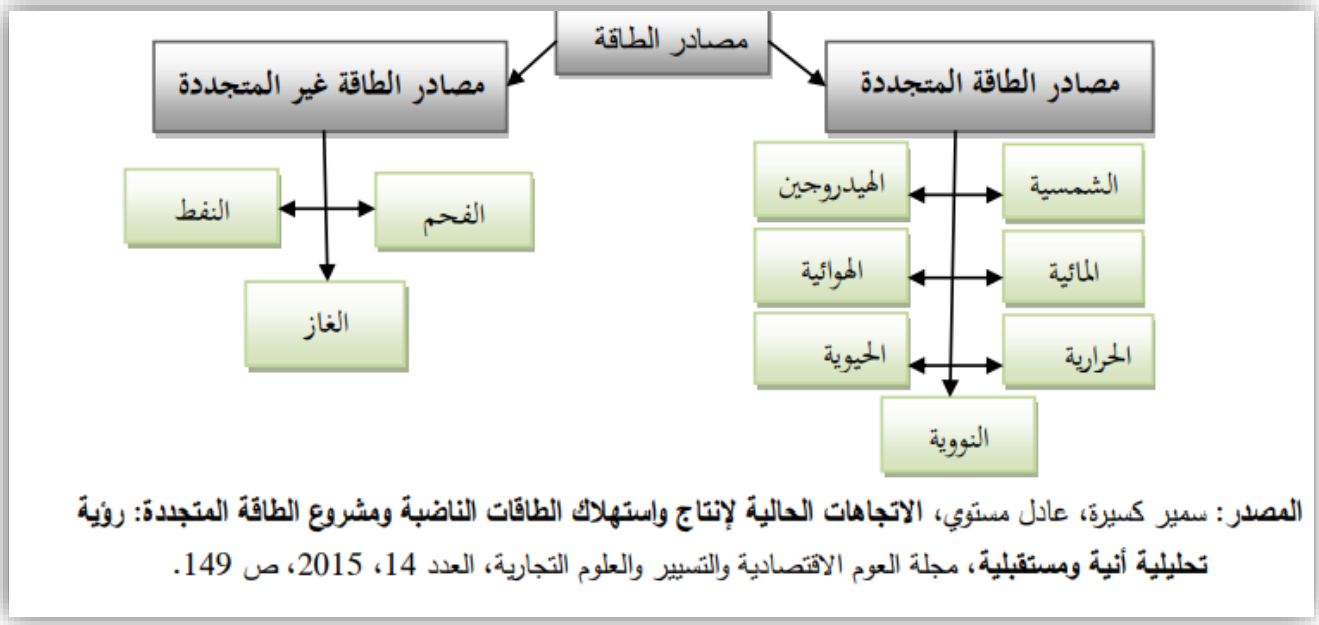
هي كل الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الدول لتحريك اقتصادها وضمان أمنها القومي، وتستخدم أيضا كأداة استراتيجية للتأثير على الدول الأخرى وبناء نفوذها على الساحة الدولية.

[1]Pascual and Zambetakis, Ibid,9-10.
[2] Ibid, 11

مصادر الطاقة:

تتعدد و تتنوع مصادر الطاقة وهذا ما يبرزه الشكل الآتي :

الشكل رقم (1): مصادر الطاقة وأنواعها



المصدر: سمير كسيرة، عادل مستوي، **الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقات الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة: رؤية تحليلية أنية ومستقبلية**، مجلة العوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، 2015، ص 149.

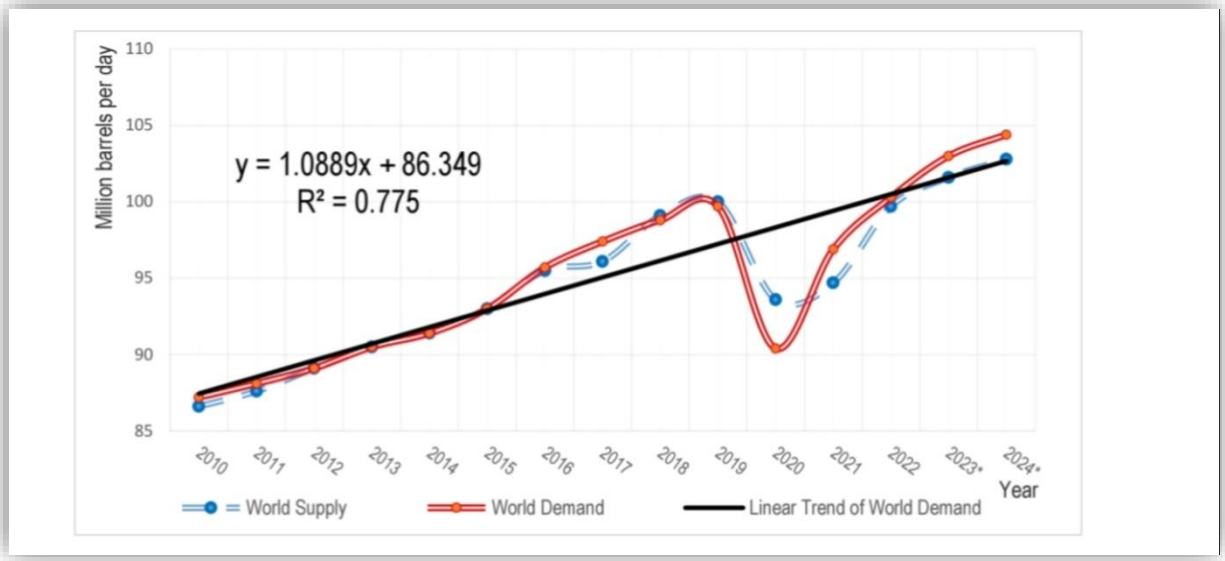
المصدر : **بوهنوش، مها علياء. "مكانة الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية خلال أزمة أوكرانيا (الغاز الطبيعي نموذجًا)." مذكرة ماستر غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2025 ، ص 28.**

2- الأهمية الإستراتيجية للطاقة في البيئة الدولية:

إن الطاقة واحدة من القضايا المركزية في العلاقات الدولية خلال القرن الحادي والعشرين، نظرا لتأثيرها المباشر على الاقتصاد والسياسة والأمن العالمي فالعالم اليوم يعيش حالة عدم توازن معقد بين الاعتماد المستمر على موارد الكربون التقليدية، التي لا تزال متوفرة وبأسعار منخفضة نسبيا، وبين الحاجة الملحة لمواجهة تغير المناخ، الذي سيؤثر على الصراعات العسكرية والسياسات الاقتصادية المستقبلية، ومن أجل فهم هذا العالم الطاقوي المعقد، هناك ثلاثة محاور رئيسية تتطلب متابعة دقيقة :أمن الطاقة، العلاقة بين البيئة والطاقة والأمن، والدور المتزايد للغاز الطبيعي والطاقة النووية المدنية في توازنات الطاقة العالمية المستقبلية .ومع استمرار نمو الطلب العالمي على الطاقة، وبقاء العرض محدودا في بعض المناطق،

ستستمر الجغرافيا السياسية للطاقة في تشكيل النزاعات والتحالفات، مما يجعل من الضروري توقع المخاطر والتحديات في هذا المجال الاستراتيجي الجديد. ومن هذا المنطلق، تتضح أهمية الطاقة كأداة استراتيجية للدول، ليس فقط لتأمين اقتصادها الداخلي، بل أيضاً لتعزيز نفوذها في العلاقات الدولية.[1]

الشكل رقم (02): منحنى الاتجاه الخطي للطلب العالمي على النفط الخام مقارنة بمستويات العرض والإنتاج للفترة (2010-2024).



Source : Mitev, Veselin. "Analysis of the Demand, Supply, and Prices of Crude Oil for the Period 2010-2022." Annual of the University of Mining and Geology "St. Ivan Rilski" 66 (2023): 324

من خلال هذا المنحى نرى تصاعد للطلب العالمي للنفط وهو ما يبرز ويؤكد ان الطاقة أداة جيوسياسية للاقتصاد العالمي، كما يبرز ان التزايد المستمر في الاستهلاك مقابل العض في مناطق جغرافية محددة يحولها إلى وسليلة بيد الدول المنتجة. ما يؤكد أهمية الطاقة.

إذ أنها تعتبر عامل مؤثر في العلاقات الدولية وتظهر أهميتها من خلال الأزمات الطاقوية التي شهدها العالم ما يؤثر بالسلب على الشق الاقتصادي والسياسي، فالقوى الكبرى تجعل من مسألة الطاقة أولوية استراتيجية خارجية لها تظهر جليا من خلال اهتمام الولايات المتحدة بالنفط والشرق الأوسط خاصة.

[1] Ibid, 1-3.

أما الاتحاد الأوروبي فيولي اهتمامه بالغاز المستورد. ما جعل منها عنصرا حاسما في ميزان القوى الدولية، وفي توجيه سياسة الدول اقتصادية كانت أم إستراتيجية[1].

تعتبر الطاقة من الموارد الأساسية الي تقوم عليها الدول اقتصاديا أو اجتماعيا ما جعل الدول في تنافس مستمر عليها، والسعي لبسط نفوذها حول مصادر الطاقة العالمية، ومنه أصبح الأمن الطاقوي عنصرا مهما في بناء قوة الدولة وتعزيز مكانتها في البيئة الدولية[2].

فأمن الطاقة يعد أحد الركائز الأساسية في الجغرافيا السياسية للطاقة، إذ يعكس الحاجة الاستراتيجية للدول في ضمان إمدادات طاقوية موثوقة وبأسعار معقولة ومستدامة. وتشير الأدبيات إلى أن أمن الطاقة يقوم على عدة أبعاد، من بينها تنويع مصادر الإمداد، وتطوير بنية تحتية مرنة للطاقة، وتعزيز التعاون الدولي لتفادي انقطاع الإمدادات، غير أنه يختلف من دولة إلى أخرى تبعا لاحتياجاتها ومصالحها الاستراتيجية؛ فالدول المستوردة للنفط كاليابان، تعطي أهمية كبيرة لتأمين طرق نقل الطاقة، بينما تركز الدول المصدرة للغاز كروسيا على ضمان الوصول إلى الأسواق العالمية وتعزيز قدرتها التسعيرية ، كما أن التحول نحو الطاقات المتجددة أضاف بعدا جديدا لأمن الطاقة، حيث أصبح الوصول إلى المعادن والتقنيات الضرورية للطاقة النظيفة عاملا ضروريا في الاستراتيجيات الطاقوية للدول. كما يرتبط أمن الطاقة أيضا بديناميكيات جيوسياسية أوسع، إذ قد يؤدي الاعتماد المفرط على صادرات الطاقة في بعض الدول الريعية إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وهي الظاهرة المعروفة في الأدبيات بلعنة الموارد[3].

ومع التغيرات والتطورات التي يشهدها النظام الدولي، أدى تداخل المتغيرات السياسية الاقتصادية إلى إحداث تغييرات جوهرية في القوة والطاقة على الصعيد الدولي. حيث تطلب ظهور متطلبات جديدة في أمن الطاقة ضمن مثلث الطاقة التقليدي المتمثل في: الاستقرار، القدرة على التحمل والاستدامة، مما حفز الدول على إعادة النظر في استراتيجياتها الوطنية للطاقة.[4]

وعلى سبيل المثال نذكر القطاع الصناعي الذي يشغل حوالي 56 من الطاقة المنتجة عالميا وتشمل كل من عمليات المصانع، التعدين، التجميع، التكييف والإضاءة وغيرها ومنه نستنتج أن الطاقة عنصرا

---

[1] Ibid.

[2] بومدين، مرجع سابق الذكر، 144.

[3] Samina Saeed, "Role of Energy Resources in Global Geopolitical Conflicts," *Pakistan Journal of International Affairs* 7, no. 3 (2024), 279.

[4] Ibid, 280–81.

أساسي في الصناعة العالمية. أما بالنسبة لقطاع النقل فيأتي في المرتبة الثانية من حيث استهلاك الطاقة عالميا بنسبة تقارب 30%، ويشمل الطاقة المستخدمة في نقل الأفراد والبضائع عبر السكك الحديدية والطائرات والوسائل البحرية مثل السفن والبواخر، بالإضافة إلى خطوط الأنابيب، ويُعد الوقود السائل المصدر الأساسي لهذا القطاع[1].

كما نجد أيضا النفط أو الطاقة النفطية مادة أساسية في الاقتصاد الدولي ولها دور مهم في الصناعة الإنتاجية، فهو جوهر صناعة بعض المواد كالبلاستيك والشموع وغيرها من المنتجات ذات الطلب العالمي، ما جعل منه سلعة استراتيجية ولهذا السبب ارتبط بالحروب التي عرفها العالم منذ اكتشافه، كما تجلى ذلك جليا في التدخلات العسكرية للولايات المتحدة على كل من العراق وليبيبا[2].

ومنه نستنتج أن الطاقة تمثل عنصرا أساسيا لفهم التفاعلات الدولية، سواء كانت على شكل تعاون أو منافسة أو صراع. لما لها من تأثير مباشر على الاقتصاد والسياسة والأمن العالمي .الدول الكبرى تستخدم الطاقة ليس فقط لتأمين اقتصادها الداخلي، بل لتعزيز نفوذها الدولي، عبر التحكم في الأسواق، الموارد، وسلاسل الإمداد .

وفي هذا السياق، تمثل روسيا مثالاً واضحا على استخدام الطاقة كسلاح استراتيجي لتعزيز نفوذها الدولي .فهي تعتمد على احتياطاتها الضخمة من الغاز الطبيعي والنفط، وسيطرة الدولة على شركات الطاقة الكبرى مثل: **Gazprom** و**Rosneft**، لتطبيق مجموعة من الاستراتيجيات العملية كتعزيز حضورها في الشرق الأوسط من خلال الاستثمار في مشاريع التنقيب والبنية التحتية للطاقة، فرض الاعتماد المتبادل مع أوروبا عبر عقود طويلة الأمد لتصدير الغاز والنفط، وتنويع أسواق الطاقة نحو آسيا عبر مشاريع مشتركة .ومن خلال هذه الأدوات، أعادت روسيا تعريف مفهوم أمن الطاقة ليصبح عنصر قوة اقتصادية وجيوسياسية يمكنها من السيطرة على الأسواق، تعزيز نفوذها، وفرض إرادتها في السياسة الدولية، مما يوضح كيف يمكن للطاقة أن تتحول من مجرد مورد اقتصادي إلى أداة رئيسة في توجيه سياسة للدول[3].

كما تعتبر الطاقة أيضا من الموارد الاستراتيجية التي تساهم في رفع حصة التعاون بين الدول في النظام الدولي، إذ أنها تزيد من التكامل الاقتصادي وبناء شراكات استراتيجية. وبهذا تتجاوز كونها محركا

[1] وهبي، مرجع سابق، 6.
[2] المكان نفسه.
[3] سوزي رشاد، "أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، "**مجلة السياسة والاقتصاد**، العدد 13 (2022)،147-184.

للاقتصاد العالمي فقط، فالتدفق المستمر للطاقة بين الدول المنتجة والمستهلكة وكذا الاستثمارات ونقل التكنولوجيا يساعد على تحقيق المصالح المشتركة ويعزز الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، كما أن ارتفاع الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة يحفز الدول إلى تطوير سبل التنسيق والتعاون من خلال المؤسسات الدولية والمنظمات المتخصصة في قطاع الطاقة مثل: وكالة الطاقة الدولية (IEA)، منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC).

ما يبرز أن الطاقة تتعدى كونها سبب للصراع والتنافس فقط بل تتعداه لتكون وسيلة للتعاون في إطار مبدأ المنفعة المشتركة أو ما يسمى رابح– رابح (WIN_WIN) [1].

وهنا نجد أفضل مثال تعاون للولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة خاصة عقب الحرب الروسية – الأوكرانية إذ سعت الولايات المتحدة جليا إلى استغلالها و تطوير علاقاتها مع هذا الأخير ،من خلال زيادة صادراته من الغاز الطبيعي المسال الأمريكي (LNG) لضمان أمن الطاقة الأوربي ، وتنويع مصادر الاعتماد بدل المصدر الواحد من خلال التعاون الرسمي بينهما متعديا ضمان توفير مصادر إمدادات موثوقة و تعزيز أمنها الطاقوي ليشمل العمل المشترك في مجال التكنولوجيا و الطاقة النظيفة، متجاوزا منطق الصراع مؤكدا على مبدأ تحقيق المنفعة و المصلحة المشتركة[2] .

المطلب الثاني: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وتطورها في البيئة الدولية

1– مفهوم الدبلوماسية:

مصطلح الدبلوماسية من المصطلحات التي أثارت جدل كبير واهتمام واسع من قبل العلماء والمختصين إذ عرف المفهوم استعمالا واسعا في عدة مجالات لاسيما العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، فالدبلوماسية مهمة وجوهرية في فهم وتحليل السياسة العالمية، ويزداد الجدل حول تحديد مفهوم دقيق لهذه الأخيرة من حيث المدلولية والمحدودية والموضوع.

1. بومدين، مرجع سابق ، 150.

[2] EU–United States Energy Cooperation, *European Commission*, https://energy.ec.europa.eu/topics/international-cooperation/eu-us-energy-council_en ,accessed April 20, 2026.

ترجع جذور كلمة الدبلوماسية (Diplomacy) إلى الإغريق وتعني المطوية (diplôma)مأخوذة من الفعل يطوي ومع مرور الوقت أصبحت مرتبطة بالعلاقات الدولية من حيث التنظيم سواء على المستوى القانوني او السلوكي للأطراف الدولية[1].

جاء تعريف الدبلوماسية في الموسوعة السياسية لعبد الوهاب الكيالي: أنها مأخوذة من الفعل طوى لتشمل كل ما صدر آنذاك من اتفاقيات معاهدات.

بدوره " معاوية ابن أبي سفيان" تحدث عن الدبلوماسية فيقول في هذا الإطار: " لو ان بيني وبين الناس شعرة لما قطعتها، ان أرخوها شددتها وان شدوها ارخيتها "[2].

عبر من خلالها عن جوهر العلاقات الإنسانية بالبعدين السياسي والدبلوماسي، فالشعرة تعكس العلاقة بين الانسان والآخرين وتسعى للحفاظ على ابقائها متوازنة وهنا تبرز المهارة القائمة على المرونة والتوازن.

تختلف تفسيرات الدبلوماسية فنجدها تهتم بكل ما هو تفاوض وما يرافقه من تعاملات راقية من حوار، مناقشات ومشاورات، كما تدل في بعض الأحيان الى السياسة الخارجية للدول من حيث الاعداد والتنفيذ، كذلك الجهة المختصة بشؤون الدول يصفها البعض بانها إيجابية لما تحماه من معاني ومرادفات للباقة وحسن المعاملة والاخلاق من جهة أخرى يراها البعض تشير الى كل ما هو خداع وحيلة خاصة إذا تم استعمال كل ما هو غامض لتحقيق الغايات

ظهر الاختلاف بين المتخصصين حول مفهوم الدبلوماسية فهناك من ذهب الى اعتبارها المهارة في إدارة العلاقات بين الدول، بينما ذهب اخرون للتعبير عن المسؤولين عن إدارة تلك العلاقات داخل ذلك البلد، وارتأ اخرون لربطها بمرادف للسياسة من الناحية العلمية التي تتعلق بكل ما هو مرتبط بإدارة الأمور الخارجية.[3]

و سنقوم بطرح أهم التعاريف المطروحة في تحديد مفهوم لهذه الأخيرة:

[1] علي الشامي، **الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**، ط 3 (بيروت: دار العلم للملايين، 2007)، 28.
[2] الشامي، مرجع سابق، 35.
[3] المرجع نفسه، 35.

يعرفها ارنست ساتو:" استخدام الدهاء والخبرة في تسيير أمور وشؤون الدول ذات السيادة "[1].

وذهب قاموس الدبلوماسية **لبريدج (Berridge) وجيمس (James):** " إدارة العلاقات بين الدول المستقلة من خلال اشخاص معنيين يكلفون بهذه المهمة على المستويين الداخلي والخارجي، قد يكونون سياسيين او أعضاء في السلك الدبلوماسي او دبلوماسيين في فترات محددة "[2].

عرفها الفقيه جينيه:" أحد فروع القانون العام تقوم بتوجيه وتنظيم العلاقات الخارجية بين الدول "[3].

يعرفها سموحي فوق العادة: " مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسيم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين اشخاص القانون الدولي أي الدول والمنظمات والممثلين الدوليين مع بيان مدى حقوقهم وواجباتهم وشروط ممارستهم الرسمية ويترتب على اتباعها تطبيق احكام القانون الدولي ومبادئه والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة كما هي في الأصل فن اجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية وعقد اتفاقيات ومعاهدات " [4].

وكتعريف للتعريف الإجرائي: تعد الدبلوماسية وسيلة لتحقيق غايات السياسة الخارجية، وهي كل ما يهدف إلى خدمة مصالح الدول وتنفيذ سياستها من خلال وسائل السلمية مثل الحوار والتفاوض للوصول الى اتفاقيات ومعاهدات وتحقيق التوازن بين مصالح الدول من خلال جملة من القواعد والأعراف التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية.

2- تطور الدبلوماسية الاقتصادية في البيئة الدولية:

ترجع أصول الدبلوماسية الاقتصادية إلى العصور القديمة عندما بدأت المجتمعات البشرية في تبادل البضائع بصورة بسيطة من خلال المقايضة بين المدن والمماليك، حيث تظهر الالواح الطينية التي تعود لعصور قديمة قبل الميلاد وجود شبكة نشطة من التجارة بين مصر وآسيا.

أسهمت طرق التجارة التقليدية وعلى رأسها طريق الحرير في تعزيز التواصل الاقتصادي والثقافي بين مختلف الحضارات القديمة ولم تختصر على السلع فقط بل حتى الأفكار والمعتقدات والمخطوطات

[1] وفاء تازي، "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية والاتفاقيات الثنائية: اتفاقيات التعاون الإستراتيجي الشامل بين الجزائر والصين" (مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2024)، 9.

[2] سليم عشور، "الآلية التعاونية والنزاعية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية: مقاربة معرفية"، *مجلة الدراسات والبحوث القانونية*، المجلد 8، العدد 2 (2023)، 205.

[3] مماس، زيان، "الدبلوماسية الطاقوية في العلاقات الروسية الأوربية منذ 2005" (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2024)، 21.

[4] المرجع نفسه.

الثقافية والدراسية. إذ أن التجارة كانت المحرك الأساسي لإقامة العلاقات بين الدول سواء من خلال التعاون أو الصراع[1].

من جهة أخرى يرى مؤرخون آخرون أن جذورها تعود إلى التوسع الاستعماري الأوروبي، مع تدخل الدبلوماسيين التدريجي في القضايا التجارية خاصة بعد تأميم بعض الصناعات في دول معينة. كم ارتبطت أيضا بالاكتشافات الجغرافية الكبرى البحرية في القرن الخامس عشر مثل رحلة فاسكو دجاما وكريستوف كولومبس إلى تحسين العلاقات التجارية للدول فيما بينها وأحيانا السيطرة على الدول وتحويلها إلى مستعمرات، ومع بروز القرن الثامن عشر أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية، أداة تتجاوز التجارة وتستخدم لتطوير الأعمال وإبرام العقود بين الدول والشركات والحكومات[2].

لكن الظهور الفعلي للدبلوماسية الاقتصادية في البيئة الدولية برز بعد الحرب العالمية الثانية، واستعملت أول مرة مع الرئيس فرانكلين روزفلت وسميت آنذاك بدبلوماسية الدولار بهدف حماية المصالح الأمريكية، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء هيئات دولية مرتبطة بالدولار الأمريكي بهدف عادة تنظيم الاقتصاد العالمي وإزالة الحواجز التي تعيق التجارة الدولية وحرية حركة عناصر الإنتاج مثل رأس المال والمواد الأولية.[3]

و مع بروز العولمة ونتائجها شهدت العلاقات الاقتصادية على المستوى العالمي تغيرات كبيرة و زيادة الربط و تداخل بين الدول ساهم في التأثير في نتائج هذه العلاقات من خلال التقنيات الحديثة و خطط مدروسة للسيطرة على الأسواق و استغلال الموارد و زيادة النفوذ الاقتصادي ، و في هذا السياق أَضحت هذه الأخيرة توجها يؤثر في سياسة الدول داخليا و خارجيا و فهم عملها أمرا حيويا لنجاح الدبلوماسية الاقتصادية ، إذ ان تأثير العولمة يبرز جليا على الدبلوماسية الاقتصادية التي شهدت بدورها تطورا و تعقيدا ملحوظين إذ تجاوزت الدول لتشمل الفواعل الغير الدولاتية الجدد كالمنظمة العالمية للتجارة ، صندوق النقد و غيرها كل فاعل يؤثر على السياسات الاقتصادية بشكل مباشر او غير مباشر او عبر وسائل الاعلام

[1] انتصار بنت سالم بن هويشل السيابية، "الدبلوماسية الاقتصادية: دراسة في ضوء أحكام القانون الدولي العام" (بحث ماجستير، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، 2020)، 2.
[2] المرجع نفسه.
[3] عشور، مرجع سابق ،208.

أو مساهمة قطاعات أخرى كوزارات العمل و الاقتصاد في دعم التوجه من خلال المشاركة في الحوار و التفاوض على المستوى الدولي [1].

بعد الآثار السلبية للحرب العالمية الثانية فهمت الدول أهمية العمل من خلال المنظمات الدولية التي تهتم بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين، ومع العصر الحديث ظهرت ظاهرتان ساهمت في تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية:

– نهاية الحرب الباردة وانخفاض الصراعات في السياسة الدولية وجملة التغيرات في التوازنات الاقتصادية.

– ظهور قوى اقتصادية جديدة كالصين، الهند، والبرازيل إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا وأوروبا، ما يؤكد عدم التوازن الاقتصادي بين الدول وما يؤثر على الأمن الاقتصادي الدولي[2].

ما دفع الدول المتقدمة كانت ام دول نامية إلى تنظيم علاقاتها التجارية الدولية بطريقة تتواق مع أهدافها المستقبلية سواء لتعزيز التنمية أو الحفاظ على الوضع القائم.

ففي وقتنا الحاضر أصبحت الدول المعاصرة ترتكز بشكل كبير على تعزيز الاقتصاد وأصبحت الغاية لكثير من الدول هو الوصول إلى التنمية الاقتصادية والنمو ومنه فإن العنصر الأكثر أهمية في العلاقات الدولية هو التبادل التجاري والاتفاقيات التجارية وهي علامة متانة وصلابة هذه العلاقات، إذ أصبحت الأنشطة التجارية والاقتصادية تحدد اهتمام الدول بأخرى معينة أكثر من غيرها لأنها تساعد تقوية العلاقات بينها خاصة إذا كانت هناك مصالح مشتركة بينها[3].

واستنادا على ذلك أصبحت المسائل الاقتصادية التجارية جزء من العمل الدبلوماسي، تسعى السفارات إلى جمع المعلومات والدعاية والعمل على تحسين التبادل التجاري بين الدول عن طرق المستثمرين وتسهيل بناء علاقات تجارية ناجحة تعزز التعاون بين الأطراف[4].

إن بروز العامل الاقتصادي كعامل مهم يحتل مكانة رئيسة في العلاقات الدولية جعل القضايا الاقتصادية تحظى بنفس القدر من الاهتمام أو أكثر مقارنة بالقضايا العسكرية والسياسية، التي كانت جوهر العلاقات الدولية، فقد توسعت الدبلوماسية لتشمل التفاوض بشأن الأموال وعوامل الإنتاج واستغلال كل

[1] إلياس بوغالم، راضية ياسينة مزاني، "الدبلوماسية الاقتصادية: أداة جديدة في السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة"، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، جامعة الجزائر 3، م 06، ع 01، جانفي 2022، 69.

[2] السيابية، مرجع سابق الذكر ، 3.

[3] سهيلة ،والع، "الدبلوماسية الاقتصادية في ظل التعاون الاقتصادي الدولي"، *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية*، 569 .

[4] المرجع نفسه.

الموارد المتاحة لتعزيز النمو داخل الدولة وأصبح للتجار والممثلين الماليين دور أساسي في الخارج، فهم سفراء يعززون مصالح بلادهم الاقتصادية والتجارية على المستوى الدولي[1].

3- مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية:

اختلفت تعريفات الدبلوماسية الاقتصادية بين المؤلفين وكذلك الدول ويمكن الأخذ بالنظر إلى مدرستين اجتهدتا على تعريفها:

الأولى: عمل تجاري من أجل عمل تجاري (Business for Business): أي أن الأعمال وسائل وغايات للدبلوماسية الاقتصادية.

الثانية: ممارسة السياسية بوسائل أخرى وتحقيق الأهداف الدبلوماسية والسياسية باستخدام الوسائل الاقتصادية والتجارية.

فالمنظور الأول يري أن وظيفة هذه الأخيرة هي السماح بزيادة الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية والمشاركة في الأنشطة الدولية التي ترتكز على المصالح الاقتصادية للدولة على المستوى الدولي وهنا يكمن توافق الدبلوماسية الاقتصادية مع نشاط البعثات الدبلوماسية التي تهدف إلى تعزيز القطاع التجاري والمالي للدولة الأم بهدف دعم تنميتها الاقتصادية.

أما الثاني يراها أنها استخدام الوسائل الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية من خلال المساعدات أو العقوبات ويربطها بجذب الاستثمار الأجنبي التأثير على القواعد الدولية لصالح البلاد، تسهيل وصول الشركات المحلية إلى الأسواق الخارجية[2].

يعد مصطلح الدبلوماسية من المصطلحات الشائعة في الادبيات الاقتصادية وأصبح مهما اليوم في العلاقات بين الدول المتقدمة والنامية، إذ أنها أصبحت أداة ووسيلة في سياسات الحكومات ويمكننا صياغة مفهوم لها عبر ثلاث معايير:

[1] السيابية، مرجع سابق الذكر،3.

[2] El Hadi Guesmia, Bélaid Abrika et Lagha Chegrouche, « Contribution à l'analyse de la diplomatie économique de l'Algérie en Afrique Subsaharienne », *Revue recherche économique contemporaine* 05, n° 02 (octobre 2022) ,581–582.

من الناحية الوظيفية: يشكل العمل الدولي الذي يسعى إلى تعزيز التجارة والتعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف أو العالمي.

من الناحية العضوية: الدبلوماسية الاقتصادية نشاط تقوم به الدولة وتشرف عليه ويشارك فيه الجهاز الدبلوماسي والحكومة إضافة إلى هيئات مثل: غرف التجارة وحتى المنظمات غير الحكومية إضافة إلى المنظمات الدولية.

على المستوى العملي: تظهر في عدة مناسبات مثل القمم بين الدول والزيارات الرسمية، اللقاءات والمنتديات الاقتصادية واجتماعات المنظمات الدولية[1].

ومن بين التعارف نجدها:

عرفت بأنها الأداة الأساسية للانخراط في الأسواق العالمية، إذ تبرز قدرة الدولة على تحقيق مصالحها الاقتصادية مع التركيز على الجانب الاقتصادي بما يشمل التجارة والاستثمار وتعد وسيلة جديدة لتعزيز التنمية الاقتصادية وجذب المستثمرين والشركات الأجنبية للمساهمة في نمو البلاد[2].

عرفت أيضا: " أنها مجموعة الآليات والممارسات التي يتبناها أفراد ومجموعات تابعة للدولة أو غير تابعة لها بهدف تحقيق الغايات الاقتصادية للدولة من خلال اللجوء إلى وسائل سياسية أو تحقيق الأهداف السياسية من خلال اللجوء إلى وسائل اقتصادية "[3].

كما تعتبر:" ذلك النمط من التفاعل الدولي الذي يرتكز على تقديم المساعدات الاقتصادية والدعم للدول، ويعتبر امتدادا حديثا لممارسات ذات طابع استعماري "[4].

أي أن الدولة المقدمة تقدم مجموعة من الإعانات الاقتصادية كالقروض ومشاريع ودعم مالي لأجل تحقيق مصالحها في المقابل أي استغلال بواسطة المال والاقتصاد.

[1] Nabil Aouiz et Smail Grinet, « L'importance de la diplomatie économique dans l'attractivité des investissements directs à l'étranger hors hydrocarbures en Algérie », *Maaref* 18, n° 02 (décembre 2023), 257.

[2] نورة شرع، "دور الدبلوماسية الاقتصادية في نمو الصادرات الجزائرية" (أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2021)، 9.

[3] حليمة بسعود ، "الدبلوماسية الاقتصادية: الأبعاد المفاهيمية والتطبيقية، "*مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية* 15، عدد 1 (أفريل 2022)، 651.

[4] السيابية، مرجع سابق الذكر ، 4.

كما تم تعريفها انها:" سعي الدولة لتحقيق غاياتها الاقتصادية من خلال توظيف إمكانياتها السياسية والمالية عبر القنوات الدبلوماسية " [1].

عززت الدبلوماسية الاقتصادية العلاقات الدولية في العصر الحالي، وأصبحت أداة استراتيجية تجاوزت تحقيق المصالح الاقتصادية لتشمل تحقيق أهداف مستقبلية قائمة على المبادرات الاقتصادية التي توجه القرارات الاستراتيجية للدول في التعامل مع عالم متغير.

فالدبلوماسية الاقتصادية تلم بجميع القضايا الاقتصادية بالاعتماد على قنوات الاتصال وأطر التعاون مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الاقتصادية لخدمة أهداف الدول الاستراتيجية وتعزيز العلاقات المالية والنقدية وزيادة الرفاه الاقتصادي ودعم التجارة.

ومن نستخلص التعريف الإجرائي للدبلوماسية الاقتصادية:

جملة من السياسات والإجراءات التي تستخدم من خلالها الدولة أدواتها الاقتصادية كالتجارة الخارجية، الاستثمار، المساعدات، والطاقة، بطريقة منظمة وموجهة، للتأثير في علاقاتها الدولية. وتسعى إلى تحقيق مصالحها الوطنية، كجذب الاستثمارات، فتح الأسواق، تأمين الموارد، وتعزيز مكانتها ونفوذها على الساحة الدولية، تربط بين البعد الاقتصادي والأهداف السياسية للدولة.

المطلب الثالث: علاقة الطاقة بالدبلوماسية الاقتصادية من خلال عملية بناء النفوذ الخارجي

أثبتت الدراسات عبر التاريخ أن سبب جل النزاعات بين الدول كانت قائمة على الموارد الطبيعية و أهمها الموارد الطاقوية من غاز ، نفط و غيرها ، في حين أن بعض الدراسات الاستشرافية أكدت أنه نزاعات المستقبل ستكون حول هاته الموارد على رأسها الطاقة للمحافظة عليها أو السيطرة عليها لتحقيق أمنها القومي بصفة عامة و الطاقوي بصفة خاصة ،إذ تعتبر الطاقة اليوم الركيزة الجوهرية التي تقوم عليها الدبلوماسية الاقتصادية الحديثة ، ومع التطورات و البيئة المتغيرة تراجع دور القوة العسكرية لتحل عوامل جديدة محلها كالطاقة لتحقيق غايات دولية ،فأصبحت أداة استراتيجية مهمة لبناء النفوذ الخارجي ، و توجيه العلاقات بين الدول ، وأصبح متغير الطاقة مؤشر لقياس قوة الدولة و سلاح مهم ذو حدين : الأول يستعمل من أجل التعاون و الأخر من أجل النزاع .

[1] صورية. تريمة، "البعد الإستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل العلاقات الجزائرية - الإفريقية ".*مجلة الناقد للدراسات السياسية* 6، عدد 2 (أكتوبر 2022)، 550.

فالدول تستخدمها لخلق تعاون فيما بينها، بينما تستعملها دول أخرى تستعملها كأداة ضغط وقوة ويمكننا الاستشهاد هنا بما يحدث في الساحة الدولية الحديثة: بداية بما وقع بين الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا، وكذلك الحرب الإيرانية – الإسرائيلية وغلق مضيق هرمز.

فالدبلوماسية الاقتصادية: " هي تحقيق غايات سياسية عن طريق وسائل اقتصادية، إذ أن نفوذ أي دولة تحدده القوة الاقتصادية التي تمتلكها تلك الدول، وهنا تبرز مكانة الطاقة الجوهرية لهذه الدبلوماسية إذ تجعل نفوذ تلك الدولة يمتد إلى خارج حدودها " [1].

إن تحول الطاقة إلى وسيلة استراتيجية لخدمة الغايات السياسية على الصعيد الدولي، جعل منها أداة تستخدمها الدولة من خلال الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز نفوذها الخارجي، إذ أن هذه الأخيرة تعتمد على استغلال القدرات الاقتصادية سواء من خلال التعاون أو حتى الضغط لتعزيز الهيمنة وبسط النفوذ السياسي.

وفي هذا الإطار ظهرت الدبلوماسية الطاقوية كأحد أبرز أشكال هذا التوظيف، إذ أنها السبب وراء تحويل الموارد الطاقوية من مجالها الاقتصادي لتشمل المجال السياسي والدبلوماسي كأداة لتحقيق مكاسب سياسية على الصعيد الخارجي من خلال: الحوار، الضغط، المفاوضات، وغيرها ما يبرز جيدا تحولها إلى أداة قوية في إدارة العلاقات الدولية من خلال ما تقضيه من مفاوضات وتفاعلات بين الدول لتحقيق غاياتها وبسط نفوذها في الساحة الدولية، فامتلاك دول لقدر ممكن من الطاقة يجعلها تأثر في سلوك الدول الأخرى وفق ما يخدم أهدافها وغاياتها. [2]

فيذهب كل من **جولثداو وويت** (Goldthau& white) إلى تعريفها أنها: " تأمين وصول الإمداد إلى الخارج ونشر ثقافة التعاون في قطاع الطاقة من خلال استعمال السياسة الخارجية " [3].

وفي تعريف آخر **لشابان ونودت** (Knodt & Chaban): يعرفانها أنه النفوذ، أي التأثير على الدول الأخرى من خلال التفاوض بين الدول من أجل الأمور المتعلقة بالطاقة [4].

[1] مزيان، مرجع سابق، 23-28.
[2] المرجع نفسه ،29-30
[3] المرجع نفسه ،31.
[4] لطرش دارين، "الدبلوماسية الطاقوية الجزائرية في ظل التطورات الجيو طاقوية الراهنة" (مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2024-2025)، 22.

هذا التعريف يعني استخدام السياسة الخارجية لتأمين الوصول إلى إمدادات الطاقة في الخارج والترويج للتعاون في قطاع الطاقة.

كما عرفت أنها: " أداة السياسة الخارجية تهدف إلى الحفاظ على أمن الاقتصاد وتوجيه العلاقات الاقتصادية والتجارية للدول مع بعض أو مع المنظمات لتحقيق وحماية أمن الطاقة" [1].

ويمكننا القول إنها كافة الانشطة الدولية الرسمية وغير الرسمية المعقدة وطويلة الأمد التي يقوم بها فاعلون مختلفون كالدول وشركات الطاقة لحماية وزيادة الكفاءة الاقتصادية والسياسية من الطاقة في الساحة العالمية والسيطرة على الموارد الطبيعية العالمية[2].

ويعبر النفط والغاز أهم مصادر الطاقة إذ أنهما عبارة عن وسيلتين استراتيجيتين في الدبلوماسية الطاقوية فالدول الكبرى لا زالت وبالرغم من تطوير مصادر الطاقة البديلة، تعتمد عليهما كونهما المصدرين الأساسين والمهمين لأي دولة تسعى لبسط نفوذها، إذ تستخدمهما في سياساتها الخارجية الأمنية. فامتلاك بعض الدول كروسيا ودول الخليج لاحتياطات هائلة من النفط والغاز مكنها من احتلال مكانة مهمة الساحة الدولية وبسط نفوذها الخارجي من خلال دبلوماسية قائمة على تصدير الموارد الطاقوية والتحكم في الأسواق[3].

إذ يعد تأمين مصادر الطاقة من نفط وغاز مهما فالسياسية الخارجية للدولة سواء كانت منتجة أو مستوردة، فالعوامل الاقتصادية المتعلقة بهما من المحددات الأساسية لهته السياسية الخارجية لأي دولة، فتوظفها كأداة تعاون أو تقديم مساعدات في إطار الاعتماد المتبادل، أو توظفها كسلاح من خلال وقف إمداداتها أو تهديد بوقفها. كما يسهم امتلاكها في تعزيز وبسط نفوذ الدول في الصعيد الإقليمي والعالمي[4].

1- الطاقة كوسيلة للتعاون في إطار الدبلوماسية الاقتصادية:

استخدمت الطاقة كآلية جوهرية لبناء النفوذ وتعزيز المكانة الدولية، وفي ظل الاعتماد المتبادل ولضمان أمن الطاقة برزت هذه الأخيرة كوسيلة للتعاون وبناء تحالفات استراتيجية في إطار الدبلوماسية

[1] Anastasios Genitsaridis, "Energy Diplomacy: Managing Energy Dependence" (master's thesis, University of Piraeus, 2023), 15.
[2] Turkish Asian Center for Strategic Studies (TASAM), "Energy Diplomacy: Development of Sectoral Diplomacy" (Strategic Vision Document, Istanbul, 2015), 2.
[3] لطرش ، مرجع سابق الذكر ،23.
[4] مها علياء بوهنوش ، "مكانة الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية خلال أزمة أوكرانيا (الغاز الطبيعي نموذجاً)" (مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2024-2025)، 48.

الاقتصادية، فقد أضحت أداة جيوسياسية تستعملها الدول لزيادة توسعها وشبكات تحالفها، فالدبلوماسية الاقتصادية عبارة عن أداة فعالة من أدوات القوة الناعمة تتيح للدول والشركات الوطنية الكبرى مصالح مشتركة تعزز مكنتها في النظام الدولي وتضمن استدامة إمداداتها بعيدا عن الصراعات. [1]

وهنا يبرز النموذج الصيني كأهم النماذج التي تظهر الطاقة كأداة لبسط النفوذ عبر التعاون الدولي، فهي تدمج الطاقة ضمن رؤية شاملة للدبلوماسية الطاقوية تهدف إلى ضمان أمن الإمدادات مع تعزيز مكانتها كقوة عالمية عبر توقيع اتفاقيات شراكة طويلة الأمد مع الدول المصدرة و تقديم استثمارات في البنية التحتية الطاقوية في المقابل ، ما يدل على كفاءة الصين في تحويل حاجتها إلى الطاقة إلى قوة ناعمة عززت من علاقاتها التعاونية و توسيع حلفائها ، قائم على مبدأ المنفعة المتبادلة أي من منطق الصراع إلى منطق الشراكة الاقتصادية و التقنية ما جعل التعاون الطاقوي يبرز كأداة ذكية للتأثير قي القرارات الدولية و تأمين المصالح القومية دون اللجوء إلى الصراعات .[2]

شملت ممارسة الدبلوماسية الطاقوية قي إطار التعاون مجموعة من المنظمات ساهمت في تعاون الدول أهمها:

الأوبك: منظمة حكومية تأسست من 10-14 سبتمبر 1960 بفيينا بمشاركة أهم الدول المصدرة للنفط (فنزويلا، السعودية، إيران، الكويت، العراق) وعرفت دخول أعضاء جدد، تجاوز دور المنظمة الجانب الاقتصادي لتأخذ بعدا دبلوماسيا واضحا من خلال العمل على تنسيق السياسات النفطية بين الدول الأعضاء الذي يعزز من قدرتها على التأثير في السوق العالمي. كذلك سعيها لتحقيق استقرار الأسعار وضمان الإمدادات لتحقيق الموازنة بين الدول المنتجة والمستهلكة، ضمن منطق التعاون وتتحول آليات ضبط الإنتاج وتجنب تقلبات الأسعار إلى أدوات غير مباشرة لممارسة النفوذ من خلال القدرة على التفاوض وتعزيز مكانة الدولة ما يجعلها فاعلا محوري في تجسيد الدبلوماسية الطاقوية القائمة على التعاون.[3]

وكالة الطاقة الدولية: ظهرت كرد فعل على حظر النفط العربي على الدول الغربية الداعمة لإسرائيل من طرف الولايات المتحدة في 1973 مقرها باريس ، تعمل هذه الأخيرة على تنسيق السياسات بين الدول الأعضاء بهدف التقليص من الاعتماد على النفط و تطوير مصادر الطاقة البديلة و تشجيع السياسات

[1] بومدين، مرجع سابق الذكر ،147.
[2] المكان نفسه.
[3] مزيان، مرجع سابق الذكر ،62—63.

الطاقوية لترشيد استعمال الطاقة و إقامة نظام معلومات دائم و متجدد حول ما يخص سوق الطاقة العالمية عن طريق التقارير و المنشورات الصادرة عنها ،ما جعل الوكالة فاعلا دولي مهم من خلال توجيه السياسات الطاقوية نحو الاستدامة من خلال تشجيع الطاقات المتجددة و ربطها بالأبعاد البيئية في إطار تعاون يعزز منطق الاعتماد المتبادل و تكريس الطاقة كأداة للتأثير الغير مباشر في العلاقات الدولية[1].

ومنه فإن التعاون الطاقوي رسخ حالة من الاعتماد المتبادل إذ امتد ليشكل أطرا إقليمية لأمن الطاقة أو ما يعرف بمركبات أمن الطاقة فيها تكتيب الدول نفوذا متزايدا نابعا من موقعها في شبكات الإمداد و بتنقل التعاون التقني و الاستثماري إلى أداة لتعزيز لنفوذ السياسي و تنظيم العلاقات بين الفواعل الدولاتيين ، ومع برز الطاقات الجديدة انتقل النفوذ إلى السيطرة على الرقمنة و التكنولوجيا متجاوزا امتلاك الموارد الخام فالدول المتقدمة تقنيا تفرض معايير العمل الدولي و يعل الشركاء معتمدين تكنولوجيا على الدولة الرائدة و هنا يتمحور دور المنظمات الدولية التي تحول التعاون الجماعي إلى أداة لفرض التوازن الدولي و إدارة النفوذ بشكل يقلل من احتمالات التصادم المباشر و يحقق الهيمنة و النفوذ بوسائل تعاونية[2].

2- الطاقة كسلاح في إطار الدبلوماسية الاقتصادية:

تعتبر الطاقة سلاح وأداة ضغط خاصة في ظل الاعتماد العالمي على الموارد فقد أضحى كل من النفط والغاز وقضايا أمن الطاقة محور جوهري في العلاقات الدولية.

فالنفط بدوره من أهم الموارد الاستراتيجية للدول نظرا للأهمية الجوهرية في تحقيق الأمن الاقتصادي والعسكري لأي دولة، ونقصه عبارة عن تهديد صريح للأمن القومي والدولي، إذ أن جل الدول الكبرى تسعى للوصول إليه للحفاظ على أمنها الاقتصادي والاجتماعي والعسكري ومع التطورات العالمية، فموضوع النفط اليوم أصبح من أولويات الدول في سياساتها الخارجية[3].

فقد تجاوز النفط كونه مورد اقتصادي أو سلعة استراتيجية بل أضحى أداة في يد صناع القرار للضغط على الدول المستوردة أو حتى الدول المارة منه، وتجاوز استعمالاته ليصبح وسيلة لإدارة النزاعات وتفادي التصعيد أو تنفيذ الاجندة الخارجية للدول ما يعكس أهميته في العلاقات الدولية[4].

[1] نفس المرجع ، 64-65.
[2] بومدين، مرجع سابق،145-146.
[3] المرجع نفسه،149.
[4] مزيان، مرجع سابق، 66.

عبر التاريخ ارتبطت النزاعات ونشوبها في العديد من المرات بمصطلح السيطرة على الموارد فكلما ظهر مورد جديد ظهر نزاع حول من يسطر عليه.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية السباقة لاستخدام النفط كسلاح ضد اليابان سنة1931 وتوسعها العسكري في الصين 1937، فقررت الولايات المتحدة بحظر جزئي على صادرات المنتجات البترولية لها وكانت تمثل حوالي 80% ومع استمرار التوسع في آسيا قامت الولايات الأخرى بتشديد الإجراءات إلى غاية 1940 ثم فرض حظر كلي عليها سنة 1941 أدى إلى حصر اليابان طاقويا ما ساهم في دخولهما في مواجهة عسكرية مباشرة[1].

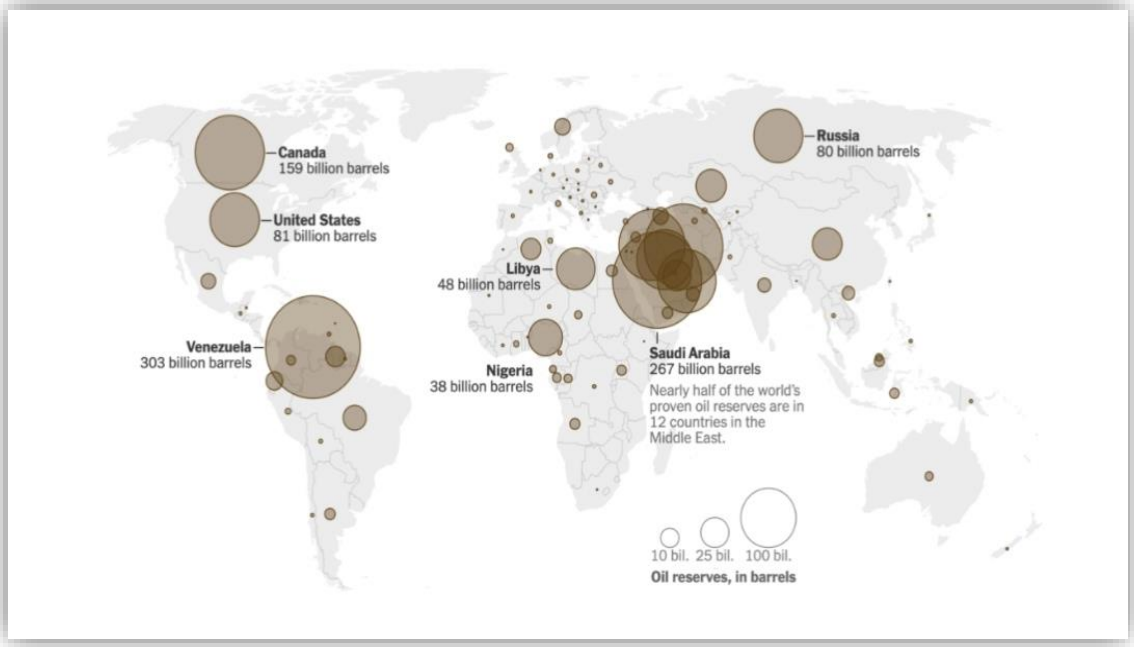
الصراع العربي – الإسرائيلي: سنة 1973 من أهم الأمثلة حول استخدام النفط كسلاح وأداة للضغط على الدول الغربية وفرض حظر على صادرات النفط المتوجهة نحوها ورفع الأسعار مع خفض في الإنتاج لإجبار إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة. ما أدى إلى نتائج وخيمة وأزمة طاقة حادة تسبب في ركود اقتصادي عالمي وتحرك الولايات المتحدة الأمريكية على وقف إجراء إطلاق النار ما جعل الدول الغربية تعيد النظر في البحث عن مصادر أكثر أمنا وتغيير فكرها الاستراتيجي[2].

بدورها روسيا وظفت الطاقة كسلاح نذكر منها:

حالة بيلاروسيا: إذ مارست روسيا ضغوطا عللا بيلاروسيا عبر شركة GASPORNمطالبة إياها بتسديد مستحقاتها المالية المتراكمة منذ سنة 2001 وعدم التزامها باتفاقية 1995 والتي تنص بالسماح لروسيا بتصدير النفط نحو أوروبا مقابل تقاسم العائدات أو التنازل على جزء من أسهم شركة النقل البيلاروسية .Beltran gaz فلجأت روسيا إلى تصعيدات تمثلت في رفع أسعار الغاز وتقليص إمدادات الغاز واعتماد مسارات بديلة لها ما يعكس توظيف الطاقة كوسيلة للضغط وتعزيز النفوذ[3].

[1] المرجع نفسه.
[2] بوهنوش، مرجع سابق 45-46.
[3] مزيان، مرجع سابق ،68.

الخريطة رقم (1): خريطة توزيع احتياطيات النفط العالمية لعام 2025



المصدر: Data Innovation. "Mapping Global Oil Reserves." Accessed May 30, 2026.
https://datainnovation.org/2025/12/mapping-global-oil-reserves/

توضح الخريطة توزيع الثروة النفطية على المستوى العالمي، حيث تبرز منطقة الشرق الأوسط كمركز استراتيجي رئيسي بامتلاكها نحو نصف الاحتياطات المؤكدة، وتتقدمها المملكة العربية السعودية باحتياطي يقدر بـ 267 مليار برميل. وفي المقابل، تتصدر فنزويلا دول العالم من حيث حجم الاحتياطي بنحو 303 مليارات برميل، إلا أن هذه الوفرة لا تُترجم بالضرورة إلى ثقل جيوسياسي مماثل. كما تظهر الخريطة تكتلات مهمة أخرى مثل كندا وروسيا، إضافة إلى دول إفريقية فاعلة في سوق الطاقة كليبيا ونيجيريا. ويعكس هذا التباين البنيوي بين مناطق الإنتاج ومراكز الاستهلاك العالمية أحد أهم العوامل المؤثرة في صياغة الدبلوماسية الاقتصادية، وإعادة تشكيل التحالفات الجيوسياسية، وتأمين مسارات إمدادات الطاقة على الصعيد الدولي.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية لتحليل النفوذ الطاقوي الخارجي

المطلب الأول: مفهوم النفوذ الخارجي ومؤشراته في العلاقات الدولية

1- مفهوم النفوذ الخارجي:

إن القوة هي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الدولية، إذ أن جل علاقات الدول فيما بينها تقوم على أساس متغير القوة، فالعلاقات الدولية مرتبطة دائما بعلاقات القوة والصراع من أجل الحصول على المزيد من القوة[1].

"إن امتلاك المدن المركزية في القلب وعلى الأطراف وإنتاج المواد الأساسية لا لشعبك بل للآخرين لاستثمارها في أوقات مجاعاتهم والاستحواذ على الأراضي الخصبة والمناجم وغابات الأعشاب والمراعي ومصادر الحياة دون الاعتماد على مياه الأمطار، والثراء في أنواع مختلفة من السلع التجارية، والقدرة على تحمل أعباء تجهيز جيش ضخم ودفع ضرائب باهظة، وأن تتوفر على مزارعين أكفاء ودرجة عالية من الولاء .... هذه كلها هي مواصفات الدولة القوية "[2].

من خلال هذه الفقرة يظهر لنا أن قوة الدولة تكون من خلال تكامل مجموعة من العناصر تتجاوز الجيش والسلاح وتشمل الأرض والاقتصاد والتنظيم والاعتماد على النفس في تلبية حاجاتها الأساسية وحاجات مواطنيها. هذا التكامل يجعل الدولة قوية قادرة على الاستمرار والحفاظ على سيادتها وبسط نفوذها والتأثير الخارجي.

في هذا الصدد يعتبر مورغانتو: " أن السياسة الدولية ككل سياسة، هي صراع أجل من القوة وههما تكن الأهداف النهائية للسياسية الدولية، فالقوة هي دائما الهدف العاجل "[3].

تعددت التعاريف و اختلفت حول صياغة مفهوم محدد للقوة في ظل البيئة الدولية المتغيرة، فذهب أشهر المنظرين في العلاقات الدولية إلى استعمال المفاهيم الآتية:

---

[1] وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية** (الجزائر: مؤسسة الشروق، 1994)، 31.
[2] المرجع نفسه، 23.
[3] المرجع نفسه، 31

اتفق كل من هوبز وميكيا فيلي: "أن القوة هي الغاية والوسيلة النهائية التي تعمل الدول للوصول إليها في مجال العلاقات الدولية"[1].

بدورها الكلية الحربية الامريكية: "القوة هي الإمكانية أو القدرة التي يمكن أن تستخدمها الدول للوصول إلى أهدافها القومية "[2].

تطور مفهوم القوة ليتجاوز بعده العسكري والقوة الصلبة، فاليوم القوة تشمل كل من القوة الصلبة، الناعمة، الثقافية والتكنولوجية. وأصبح التمييز واضحا مع تطور وبروز مصطلح القوة الناعمة (Soft Power) الذي يدعو إلى استخدام الأدوات السلمية من دبلوماسية وغيرها للتأثير على الآخرين في مختلف المجالات وتجاوز القوة الصلبة، وهذا ما يؤكده جوزيف ناي (Joseph Ney) ومنه أصبحت القوة قوم على: القوة الصلبة، القوة الذكية، القوة الناعمة[3].

لطالما ارتبط كان مفهوم القوة بمصطلحين اثنين **الأول:** وهو القدرة (Capacity) ، و**الثاني:** وهو النفوذ والتأثير (Influence) [4].

فيرى أرنولدو وولفرز (Arnold&Wolfers) أن القوة هي: " القدرة على إقناع الآخرين للقيام بما تريد ومنعهم القيام بما لا تريده، ما يؤكد الترابط الوثيق للقوة بالقدرة.

أما النفوذ: فهو من أدوات الإغراء والترغيب ويؤكد أن كل من القوة والنفوذ والتأثير تصب في معنى واحد[5].

كذلك عرف النفوذ: أنه القدرة على التأثير على الآخرين، والقوة هي استخدام الوسائل المادية لأجل هذا التأثير، أما الهيمنة هي الحالة التي يؤثر (أ) على قرارات (ب) دون أن يؤثر (ب) على قرارات (أ) [6].

---

[1] إيمان بولوساخ ويوسف معلم، "استخدام القوة في القانون الدولي وانعكاساته على العلاقات الدولية"، **مجلة الإنسانية**، مجلد 31، عدد 4 (ديسمبر 2020)، 555.

[2] المرجع نفسه ، 555.

[3] عبد الوهاب بن خليف، "القوة في العلاقات الدولية... بين النظرية والتطبيق"، **مجلة استراتيجيا**، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 14، السداسي الثاني 2020، 7.

[4] جندلي عبد الناصر، *التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية* (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)، 147.

[5] المرجع نفسه، 148.

[6] المرجع نفسه،149.

من خلال التعريف السابق نلاحظ ان النفوذ هو القدرة في توجيه القرارات والتأثير في خياراتهم والذكاء في هذا الاستخدام، كما يذهب إلى رؤية النفوذ الجغرافي أساس الهيمنة في عملية التأثير.

إن النفوذ هو التغييرات في سلوك الطرف المستهدف نتيجة لممارسة القوة الارتباطية أي قدرة الطرف (A) على جعل الطرف (B) يفعل ما لم يكن ليفعله لولا ذلك ويقوم على: الطرف المؤثر (A)، وسائل التأثير، والطرف المستهدف[1].

يرتبط النفوذ بطريقة مباشرة بالسياسة الخارجية للدول وهنا يمكننا القول أن النفوذ هو قدرة الدولة على زيادة نفوذها وتأثيرها وتوجيه سلوكها في السياسة الخارجية حسب مكانتها في النظام الدولي من خلال القدرات واستغلال التأثير لحماية نظام الدولة وخدمته[2].

كما يمكننا تعريف النفوذ الدولي أنه: قدرة دولة ما (المؤثر) على حث دولة أخرى (الهدف) على تبني أو الحفاظ على أو الامتناع أو التخلي عن سلوك ما بما يتوافق مع تفضيلات الدولة المؤثرة. كم أن حصول دولة ما على نفوذ دولي يكون من خلال: موارد السلطة، أنشطة التأثير وآليات السلطة والتغييرات السلوكية[3].

أما في إطار تقديم تعريف دبلوماسي يمكننا القول: " أن النفوذ هو القدرة على صنع أثر سياسي وتمركز دولي من خلال أدوات الدبلوماسية العامة، القوة الناعمة وترسيم الصورة الوطنية بما يضمن تحقيق أهداف السياسة الخارجية" [4].

من خلال تمعن جيد وتحليل للتعريفات السابقة نستنتج أن النفوذ هو القدرة على التأثير على الطرف الأخر وفرض السيطرة عليه وتوجيهه.

ما يجعلنا نقدم تعريفا إجرائيا لمفهوم النفوذ الخارجي :

[1] Xu, Jiajun. "Buying Influence? The International Diplomacy behind Donor Financing of the World Bank's International Development Association" (PhD diss., University of Oxford, 2015), 15-16.

[2] Yahia Elsayed Ibrahim Mohammed, "A Study on Factors Influencing Egypt's Foreign Policy Toward Türkiye During Abdel Fattah Al-Sisi's Presidency" (MA thesis, Istanbul Sabahattin Zaim University, 2024),18 21.

[3] Emily Meierding and Rachel Sigman, "Understanding the Mechanisms of International Influence in an Era of Great Power Competition," *Journal of Global Security Studies* 6, no. 4 (2021), **3**.

[4] بن شيخ محمد، "النفوذ الدبلوماسي: مقوماته وقياسه"، **مجلة آفاق للعلوم**، المجلد 06، العدد 01 (ديسمبر 2020)، 217-221.

هو قدرة الدولة على التأثير في قرارات وسلوك الدول لخدمة مصالحها يكون إما عن طريق القوة أو الضغط المباشر أو ما يعرف بالقوة الصلبة (القدرات الاقتصادية والطاقوية) أو القوة الناعمة وما يصاحبها من وسائل دبلوماسية ومكانة دولية لتحويل الموارد المتاحة إل وسائل جذب وتأثير يضمن للدولة حضورا دولي فعالا متجاوزا الاعتماد على وسائل الإكراه شاملا وسائل الإقناع والتفاهم وتحقيق المصالح المشتركة.

2- مؤشرات النفوذ الخارجي في العلاقات الدولية:

يمكن قياس النفوذ الخارجي في العلاقات الدولية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تؤكد درجة تأثير الدولة في محيطها الدولي وتترجم قدرتها على تحويل مواردها إلى أدوات تأثير فعالة وهو ما سنطرق إليه:

1- مؤشر القوة الصلبة:

تستعمل الدولة نفوذها الخارجي عبر القوة الصلبة من خلال وسيلتين مهمتين وهما القدرة العسكرية والقدرة الاقتصادية، فالقوة العسكرية تظهر في شكل تهديد أو ردع أو حتى تدخل مباشر لدولة ما لبسط سيطرتها ونفوذها إذ أن امتلاك الدولة لجيش قوي متكامل ومخزون أسلحة معدات حديثة ومتطور، وميزانية كبيرة، دعم لوجيستي قوي كلها من شأنها منح الدولة نفوذ ومكانة دولية عالية[1].

أما القوة الاقتصادية فتتمثل في مدى قدرة مجموعة من العوامل في التأثير على الاقتصاد الإقليمي والدولي وبسط نفوذ دولة ما في هذا المجال وتحتل الموارد الطبيعية القاعدة المحورية التي ندعم نشاط اقتصاد دولة ما وتمنح نفوذا خارجيا لها، كما أن الناتج الداخلي الخام لأي دولة مؤشرا مهم لقياس نفوذها بالإضافة إلى قوتها التجارية وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية. ويتم استخدام القوة الاقتصادية كوسيلة جذب أو ضغط سواء عبر المساعدات أو الاستثمارات أو العقوبات أو الحصار أو الضغط المالي، ما يعزز مكانة الدولة ونفوذها على الدولي والخارجي[2].

فالقوة الصلبة عنصر أساسي لتحديد نفوذ أي دولة لاشتمالها الإمكانيات المادية، الاقتصادية، الطاقوية والعسكرية التي تمنح الدولة وزنا، وكذلك القدرة على استخدام هذه الموارد بشكل فعال عبر الردع أو التحالفات، ومنه فإن القوة الصلبة تقاس بقدرة الدولة على تحويل الإمكانيات إلى نفوذ حقيقي ينعكس في

[1] علي جاسم محمد التميمي، "اثر التحول من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة في العلاقات الدولية"، *Social Science & Route Educational Journal*، المجلد 6، العدد 2 (كانون الثاني 2019، 542-544.

[2] المكان نفسه.

التأثير على مستوى المحيطين الإقليمي والدولي[1]، تستعمل الدول القوية هذه الأدوات المادية والاقتصادية من خلال فرض العقوبات التجارية أو تهديد بالقوة أو تقديم مساعدات واستثمار ويقاس هنا النفوذ بمدى حدوث تأثير على الدولة الأخرى وفق مصالح الدولة المؤثرة ويتأكد جليا هنا أن القوة هي القدرة على تحويل الموارد إلى تأثير فعلي[2].

2- مؤشر القوة الناعمة:

إن القوة الناعمة شكلا أخر من مؤشرات النفوذ الخارجي، إذ أنها تقوم على الجذب والإقناع فتحاول التأثير من خلال تحسين صورتها ومكانتها عبر عناصر كتاريخها، أفكارها واعتمادها على الدبلوماسية والتواصل بدل القوة[3].

ونجاح الدبلوماسية كونها طرف موثوق ووسيط في حل النزاعات يجعل نفوذها مقبولا وأكثر استمرارية استعمال سلوب الإقناع بدل الضغط ما يعزز نفوذها الخارجي على الصعيدين الإقليمي والخارجي[4].

يستند هذا النفوذ على: الثقافة الجذابة، القيم السياسية الأخلاقية، والسياسة الخارجية المشروعة، هذا يجعل الدولة تميل إلى تبني مواقف الدول المؤثرة وتبني أفكارها بطواعية وتعتبر أقل تكلفة من القوة الصلبة فهي تعمل على كسب ثقة الشعوب والدول ما يجعل النفوذ يزداد دون استعمال القوة الصلبة[5].

كما تؤكد الباحثتان الأمريكيتين إيميلي ميردينغ وراشيل سيغمان في مقالة أكاديمية لهما: أن القوة الناعمة تتضح من خلال الآليات العاطفية التي تستهدف تغيير القناعات والإدراكات بدل ممن الإكراه، فهنا المؤشر السلوكي هو رغبة الدولة المستهدفة في محاكاة الدولة المؤثرة والاعتراف والشرعية لتقوية مكانتها الدولية و، فالدولة المؤثرة تبني نفوذها ومكانتها بنجاح القوة الناعمة الاقل تكلفة[6].

كما يمكن قياس مدى نجاح النفوذ الخارجي للدولة عبر القوة الناعمة من خلال: المؤشر الحكومي، المؤشر الثقافي، المؤشر الرقمي والمؤشر التعليمي، إلا أن المؤشر الحقيقي للنفوذ الخارجي هو القدرة على الجذب لا الإكراه ما يزيد من ثقل ونفوذ الدولة السياسي ويعزز مكانتها[7].

---

[1] Mohammed, "A Study on Factors Influencing Egypt's Foreign Policy," 80–81.
[2] Meierding and Sigman, "Understanding the Mechanisms of International Influence," 4–5.
[3] Mohammed, "A Study on Factors Influencing Egypt's Foreign Policy,"13-15.
[4] Ibid., 73
[5] التميمي، مرجع سابق ، 541-544.
[6] Meierding and Sigman, "Understanding the Mechanisms of International Influence," 6–10.
[7] بن شيخ، مرجع سابق ، 219-222.

3- مؤشر القوة الذكية:

مع عصر العولمة والتطورات التكنولوجية والبيئة الدولية المتغيرة أصبحت القوة الذكية أكثر ممارسة في بسط نفوذها الخارجي إذ تدمج بين موارد القوة الصلبة مع موارد القوة الناعمة في إطار استراتيجي واحد، استجابة لتعقيدات العصر ومحدودية الوسائل العسكرية في حسم النزاعات الدولية، فتلجأ الدول إلى استعمال القوة الذكية التي تمنح الشرعية والقبول وتحافظ على القدرة على الردع والتدخل عند الحاجة ما يعزز نفوذها الخارجي[1].

تقوم مقومات القوة الذكية على:

المقومات الثقافية – المقومات العسكرية – المقومات التكنولوجية – المقومات الاقتصادية.

وتعد الولايات المتحدة الامريكية المثال الحي في استخدام القوة الذكية ، فالفكر الاستراتيجي الأمريكي خاصة بعد حربي العراق و أفغانستان عرفت الولايات المتحدة استنزافا للقوة الصعبة ما أدى على اتباعها نهجا أكثر فطنة يدمج القوة الصعبة (العسكرية ، الاقتصادية) و القوة الناعمة (الدبلوماسية ، القيمية) تجسد هذا جليا من خلال سعي واشنطن إلى استعادة هيمنتها و نفوذها نحو الباسفيك على ثلاث أبعاد : العسكري عبر الوجود المرن ، الاقتصادي عبر الشراكات ، و الدبلوماسي عبر الانخراط في المنظمات الإقليمية و الدولية و تفيل الذكاء الاستباقي لإدارة التحديات الدولية ومنه فإن القوة الذكية ضرورة استراتيجية للحفاظ على نفوذ الدول في ظل نظام دولي معقد و متغير[2] .

المطلب الثاني: الطاقة من المنظور الواقعي الليبرالي والاعتماد المتبادل.

1-الطاقة وفق المنظور الواقعي:

تقوم الواقعية على نظرية أساسية مفادها أن الدول تسعى لتعظيم مصالحها القومية عبر تأمين الموارد وعلى مقدمتها الطاقة، فالطاقة عبارة عن مورد مادي موجود داخل حدود أي دولة وفق المدرسة الواقعية إذ تعد عنصر جوهري من القوة الصلبة فهي تحدد قوة الدولة مكانتها.

[1] التميمي، مرجع سابق، 545-546.
[2] أمينة فلاح، "مكانة القوة الذكية في المدرك الاستراتيجي الأمريكي: إستراتيجية إعادة التوازن نموذجا، "*المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* 09، عدد 02 (جويلية 2020)، 137-139.

اعتبر مورغانتو أحد أهم المنظرين الواقعيين أن أهم أسس القوة الوطنية هي الموارد الطبيعية وترتفع أهميتها كلما كان حجم الاحتياطات أكبر كان بإمكان الدولة تأمين طرق الإمداد[1]

الواقعيون يركزون على الأبعاد السياسية، فيذهبون إلا أن قيمة الطاقة تتجاوز السوق لتكون قيمة استراتيجية تستخدمها الدول في سياساتها الخارجية كأداة ضغط وتتجاوزها لتكون سببا في قيام النزاعات من أجل الولوج إليها كما يظهر في عقيدة كارتل[2].

ومع التغيرات التي عرفها النظام الدولي ظهرت دبلوماسية الطاقة كأداة لبناء النفوذ فمن خلال ها تؤثر الدول على بعضها الأخرى باستعمال إمدادات الطاقة لبسط نفوذها وسيطرتها[3].

فالواقعية تؤكد على أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، والشركات الوطنية التي تحت سيطرة الدولة هي بدورها تكتسح جزء كبير من احتياطات النفط والغاز في العالم ما يعزز قدرة الحكومات عل توظيف الطاقة لخدمة غاياتها السياسية[4].

كما يرى التيار الواقعي أن الطاقة هي المتغير البنيوي في القوة الوطنية إذ أن الإمكانات الطاقوية لها دور مهم في صياغة سياسات الدولة داخليا وخارجيا. فامتلاك الدول للموارد الطبيعية يعزز موقع الدولة في النظام العالمي[5].

ومن خلال دراسة تحليلية عن الطاقة من المنظور الواقعي فإن طبيعة العلاقة بين الفاعل الدولية تعكسها فكرة تجارة الطاقة كمؤشر (Signifier) ، فإمدادات الطاقة وتدفقها تعبير مادي عن التحالفات والصراعات السياسية القائمة. ومكانة الدولة وقدرتها التفاوضية قائمة على: حجم تجارة الطاقة، معدلات استهلاك الطاقة، الهيمنة الإقليمية وتفاعل هذه المتغيرات يؤدي إلى تحويل الموارد إلى أداة ضغط سياسي أو أداة لتحقيق الاستقلال الاستراتيجي[6].

---

[1] Giedrius Česnakas, “Energy Resources in Foreign Policy: A Theoretical Approach,” *Baltic Journal of Law & Politics* 3, no. 1 (2010), 31.

[2] Česnakas, "Energy Resources in Foreign Policy," 32.

[3] Ibid., 33.

[4] Ibid., 34-35.

[5] Ambrish Dhaka, "Energy Realism and the Return of Classical Geopolitics in the 21st Century," *European Journal of Geopolitics* 11 (2023), 6.

[6] Ibid ,6.

ومع التغيرات البيئية والتوجه العالمي لاستخدام الطاقات النظيفة إلا أن الواقعية تؤكد على أن الوقود الأحفوري من نفط، غاز، وفحم المحور الجيوبولتيكي للنظام العالمي ما يعكس واقع الصراع حول مناطق استخراجه وطرق نقله إذ أن هذه الأخيرة مشعل المنافسة بين القوى الكبرى[1].

ومنه نستخلص أن الطاقة أحد أهم عناصر القوة الصلبة التي تستخدمها الدول لضمان بقائها وتفوقها ما يظهر أهم فرضية تقوم عليها الواقعية التي تهدف إلى الحفاظ عل البقاء والتوسع والمصلحة القومية، فالموارد الطبيعية أحد أهم أسباب قيام الحروب عبر العصور.

فيؤكد الهجوميون على أن الدول الكبرى تهدف الكبرى دائما لزيادة قوتها للبقاء وسعيها لضمان أمنها الطاقوي، أما الدفاعيون يرون أن الدول تحتاج لضمان أمنها فمن الطبيعي أن تتوسع للحفاظ على أمن مواردها الطاقوية.

وأكبر مثالا هنا نذكر أو نستشهد بأزمة فنزويلا مع الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج للصراع على الموارد الطاقوية وتوظيفها كأداة للحرب الجيوسياسية، فمحاولة فنزويلا استخدام احتياطاتها من النفط لبسط هيمنتها ونفوذها في أمريكا اللاتينية، جعل من الولايات المتحدة التحرك عبر استعمال الطاقة كسلاح وفرض عقوبات على الشراكات النفطية الوطنية الفنزويلية لحصرها وحصر نفوذها ما يوضح أن ميزان القوى في القرن الواحد والعشرون يقرأ من خلال مؤشرات إنتاج وتصدير الطاقة.

2- الطاقة من المنظور الليبرالي/ الاعتماد المتبادل:

وفق الليبراليون فإن الطاقة سلعة تتداول في السوق، وشركات الطاقة تعمل وفق قواعد السوق ويعتقد الليبراليون أن النزاعات غير ضرورية لأجل الوصول إلى الموارد الطاقوية وبسط النفوذ عليها فمصالح كل من المنتجين والمستهلكين لا تتنافى مع بعض بل تدعو إلى الاستقرار. فيرى الليبراليون أن مجال التعاون في الطاقة يخدم مصالح الدول خاصة في ظل الاعتماد المتبادل فالفواعل تتعاون من أجل تحقيق منافع مشتركة ما يعزز الثقة والتواصل بين الدول ويقلل من النزاعات[2].

[1] Ibid 6.

[2] بدر الدين بوقريطة، "العلاقة بين عبور الطاقة والسياسة الخارجية التركية"، **مجلة السالم للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد 07، عدد 02 (ديسمبر 2023)، 92 - 93.

فالعلاقات الدولية تجاوزت كونها قائمة على الصراع والقوة فقط، بل أصبحت ترتكز على المصالح الاقتصادية المشتركة والتشابك بين الدول وهذا ما يؤكده المنظور الليبرالي من خلال الاعتماد المتبادل ومع التحولات المستمرة للبيئة الدولية، فحاجة الدول لتأمين حاجياتها خاصة من الموارد الأولية والطبيعية الأساسية خلق نوع من الترابط بين الدول.

وحسب كل من روبرت كيوهان وجوزيف ناي وطرح الاعتماد المتبادل المركب تعددت الفواعل كبروز الشركات، والمنظمات والمؤسسات باعتبارها أهم الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية، وبرزت قضايا الاقتصاد والطاقة والبيئة قضايا محورية وأصبحت مرتبطة بأمن الدولة وبقاءها ما جعل الدول أكثر تأثرا ببعضها البعض وبالأخطار التي تهددها ما يدفعها إلى إقامة علاقات تعاونية فيما بينها. وهنا يبرز الامن الطاقوي كأحد أهم مجالات الاعتماد المتبادل في إطار معادلة مفادها أن الدول المنتجة تحتاج إلى أسواق لتصدير مواردها بينما تعتمد الدول المستهلكة عليها لتأمين حاجاتها الاقتصادية، كما تشمل الدول الممر التي تحصل على امتيازات من مرور الطاقة عبر أراضيها بربط الدول بعضها البعض من أجل مصالح متبادلة والحث على التعاون الدولي[1].

إن أمن الطاقة وفق المنظور الليبرالي يتم من خلال التعاون الدولي والترابط الاقتصادي بين الدول باعتبار الطاقة سلعة اقتصادية تخضع لقانون العرض والطلب (قانون السوق) وليست سلاح للصراع والنزاع، وفق هذا المنظور سلوك الدول تحكمه العقلانية والسعي إلى تعظيم المنافع ما يجعل التعاون الخيار الأنسب. فالليبرالية تركز على أهمية حوكمة الطاقة عبر المؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات بهدف ضمان الإمدادات وتجنب الاضطرابات، فالنزاعات الطاقوية والصراع على الطاقة حسبها يمكن معالجته عبر التعاون المؤسسي والدبلوماسية ما يجعل أمن الطاقة منطق قائم على المصلحة المشتركة والمكاسب المتبادلة[2].

وتعتبر وكالة الطاقة الدولية (IEA): أكثر المنظمات التي أكدت عليها الليبرالية إذ تدعو إلى التعاون في مجال الطاقة من خلال دعوتها إلى الشفافية، تنظيم السوق وحل النزاعات بالطرق السلمية[3].

---

[1] الوليد أبو حنيفة، "الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم والأبعاد، "*المركز الديمقراطي العربي*، 14 أبريل/نيسان 2026، تم الاطلاع عليه في 14 أبريل 2026، https://democraticac.de/?p=42440.

[2] رغدة البهي، "أمن الطاقة من المدارس الوضعية إلى الاتجاهات النقدية: دراسة نظرية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، المجلد 25، العدد 1 (يناير 2024)، 215-220.

[3] بوهنوش، مرجع سابق، 53.

نستنتج جليا أن الطاقة وفق المنظور الليبرالي هي مجال لتعاون الدول فيما بينها لا سبب لصراعاتها ونزاعاتها، تربط بينهم عن طريق الاعتماد المتبادل فالدول المنتجة تبيع الطاقة والدول المستهلكة بدورها بحاجة لها لتشغيل اقتصادها، كما تعطي النظرية الليبرالية أهمية كبيرة للمنظمات والمؤسسات الدولية التي تنظم أسواق الطاقة العالمية ما يجعل أمن الطاقة مرتبط بالتعاون والتبادل التجاري.

المطلب الثالث: دور الفاعلين غير الدولاتيين في الدبلوماسية الاقتصادية

لغة: كلمة الفاعلين هي جمع مذكر سالم لمفرد فاعل وتدل على كل من يقوم بفعل ما، أما في ميدان العلوم السياسية فالفاعلون كل جهة تمتلك القدرة على التأثير في الساحة الدولة سواء دولة أو منظمة إقليمية أو دولية، أو شركات متعددة الجنسيات أو شخصية مؤثرة أو جماعات ضغط، كما يشمل الفاعلين الداخليين والإقليميين والخارجيين لهذه الأخيرة دورها في الساحة الدولية حتى لو كان التأثير محدودا[1].

3- تعريف الفواعل الغير الدولاتية:

كيانات تنازع الدولة في احتكارها للفعل السياسي أي أنها جهات فاعلة تسعى إلى مشاركة الدولة في المجال السياسي، تتميز ببنية واضحة وقيادة محددة، لها استقلالية خاصة عن الدولة التي تنتمي إليها جغرافيا، وتسعى لتحقيق أهداف وغايات سياسية من خلال امتلاكها وسائل تساعدها على التأثير في توجيهات وسياسات الدول[2].

كما يمكننا تعريف الفواعل غير الدولاتية أنها مضلة تضم مجمعة من الفواعل الذين لا يمثلون الدولة ويمارسون نشاط على المستوى الدولي، كالمنظمات غير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات، المؤسسات الحكومية وحتى الجماعات المدنية التي تشترك جميعا في كونها أطراف فاعلة ومؤثرة على الساحة الدولية باختلاف درجة التأثير[3].

يتم تصنيف الفواعل من غير الدول إلى عدة أنواع رئيسية وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

[1] ياسين هادي ثجيل، "الفاعلون من غير الدول وأثرهم على العلاقات الدولية"، **مجلة كلية القانون والعلوم السياسية**، جامعة العراقية، العدد 26 (تشرين الأول 2024)، 278.

[2] المرجع نفسه.

[3] Paulson Michael, "Non-State Actors and the Changing Nature of Diplomacy," Research Paper, Linkoping University, Sweden (2024), 1-4.

الجدول رقم (1): تصنيف الفواعل من غير الدول وخصائصها

نوع الفاعل غير الدولاتي	التعريف والخصائص
المنظمات الدولية غير الحكومية	تجمعات غير ربحية يشكلها أفراد من دول مختلفة بمبادرات خاصة، تعمل عابرة للحدود وتنشأ بعيداً عن الاتفاقيات الحكومية.
الشركات متعددة الجنسيات	كيانات اقتصادية ضخمة تمارس نشاطها في دول عدة، وتتميز بمركزية القرار في الشركة الأم، وتمتلك ميزانيات قد تتجاوز ميزانيات دول.
الحركات والمنظمات التحررية	جماعات منظمة تسعى لتحقيق أهداف سياسية أو وطنية، وتملك القدرة على التأثير في الاستقرار السياسي على المستويين الإقليمي والدولي.
الأفراد (الشخصيات المؤثرة)	الأفراد الذين يمتلكون مكانة علمية، سياسية، أو اقتصادية تمكنهم من التأثير في مجريات الأحداث العالمية واتخاذ القرار الدولي.
الرأي العام العالمي	قوة معنوية ضاغطة تشكلت نتيجة ثورة المعلومات والعولمة، وأصبحت تؤثر بشكل مباشر في توجهات وصناعة القرار لدى الدول.
الجماعات العنيفة (غير المشروعة)	جماعات مسلحة أو مليشيات عابرة للحدود الوطنية، تشكل تحدياً للأمن القومي للدول وللنظام الدولي واستقراره.

المصدر :إعداد الطالبة بالاستعانة بدراسة ياسين هادي ثجيل، "الفاعلون من غير الدول وأثرهم على العلاقات الدولية"، **مجلة كلية القانون والعلوم السياسية.**

4- تصنيفات الفواعل الغير الدولاتية :

كما يمكننا تصنيف الفواعل الغير الدولاتية حسب طبيعتها الوظيفية إلى أهدافها فنجد:

الشركات العابرة للحدود والشركات المتعددة الجنسيات (MNCs /TNCS): فواعل خدماتية تهدف لتحقيق مصالح اقتصادية خاصة للشركات مثل ممارسة الضغوطات السياسة (Lobbying) لتبني اتفاقيات تجارية تضمن لها معاملة تفضيلية[1].

المنظمات غير الحكومية (INGOS): تهدف على حماية وتوفير المنافع العامة كحقوق الإنسان والبيئة[2].

المجتمعات المعرفية (Epistémique Community): جملة من الخبراء والمختصين يمتلكون سلطة معرفية ويساعدون في رسن السياسة الدولية وفق خبراتهم[3].

الفواعل وغير النظامية: كالجماعات المسلحة، التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة تأثر في النظام العالمي بطرق غير قانونية عن طريق الدبلوماسية المضادة Anti-diplomacy.[4]

الأفراد المؤثرون وسفراء النوايا الحسنة: أشخاص يتمتعون باعتراف دولي يعرف نشاطهم بدبلوماسية المواطن يقودون حملات مناصرة لقضايا عالمية بالإضافة إلى فواعل أخرى كالأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، مجموعات الضغط والأقليات العرقية[5].

5- أدوار الفواعل غير الدولاتية في الدبلوماسية الاقتصادية:

مع التحولات في البيئة الدولية المتزايدة لم تعد تقتصر الدبلوماسية الاقتصادية على الفواعل الدولية فقط بل فتحت المجال لفواعل جدد غير دولاتيين في توجيه الاقتصاد العالمي ، إذ نجد من نتائج العولمة و الاعتماد المتبادل هذه الجهات المتعددة كالشركات المتعددة الجنسيات، الشركات الوطنية ، المنظمات غير الحكومية وغيرها فهي تساهم في وضع القواعد الاقتصادية و التأثير على المفاوضات و كذا تحديد أولويات

[1] Paulson, "Non-State Actors and the Changing Nature of Diplomacy,"6.
[2] Ibid., 9
[3] Ibid., 4, 9.
[4] Ibid., 6.
[5] Ibid., 4

العلاقات الاقتصادية بين الدول و دراسة دور الفواعل غير الدولاتية لفهم الدبلوماسية الاقتصادية وعملها أضحى ضرورة حتمية .

ويمكننا تقسيم هذه الأدوار إلى:

الدور الرقابي وتوجيه السياسة الاقتصادية: تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بدور الرقيب على الاقتصاد العالمي من خلال مراقبة الأنشطة الاقتصادية وتعمل على جمع وتوجيه الرأي العام والضغط على الدول والشركات الكبرى لاحترام معايير حماية البيئة وغيرها، ما يحولها إلى فواعل قادرة على التأثير في الاتفاقيات التجارية ودفع الدول لإدراج جوانب غير اقتصادية في مفاوضاتها[1].

إدارة التدفقات المالية وتجاوز السيادة الوطنية: تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أكثر الفواعل تأثيرا اليوم في الدبلوماسية الاقتصادية، إذ أصبحت تتمتع باستقلالية في اتخاذ القرارات وتوجيه الاستثمارات متجاوزة دولها الأصلية، بفضل ميزانياتها التي تتجاوز ميزانية بعض الدول، وأصبحت تمتلك القدرة على التفاوض المباشر مع الحكومات وفرض سياسات تخدم مصالحها ما أدى إلى جعلها أداة مهمة في الدبلوماسية الاقتصادية [2].

الدور التنموي ومكافحة الفقر: هنا نذكر على سبيل المثال أحد المنظمات وهي أوكسفام (OXFAM)، إذ تقوم بدور اقتصادي مباشر عبر تقديم قروض وتنفيذ مشاريع تنموية في أفقر المناطق والعمل على تحسين مستوى عيش السكان فيتجاوز هذا المساعدات الإنسانية ليتحول إلى شكل من أشكال الدبلوماسية الاقتصادية التي تسعى إلى لمعالجة مشاكل اقتصادية واجتماعية[3].

دور الشراكة الاستراتيجية: إن الشركات الاقتصادية والمنشآت الاقتصادية أصبحت شريك متميز للدولة يعزز من موقعها، يتمثل دورها من جعل العلاقة المؤسسية جزء من استراتيجية الدولة عبر التنسيق مع الأجهزة الدبلوماسية الرسمية لتأمين الأسواق وحماية الاستثمار ما يعزز مكانة ونفوذ الدولة على الصعيد الاقتصادي العالمي[4].

[1] ثجيل، مرجع سابق،280.
[2] المرجع نفسه، 281
[3] كرام محمد الأخضر، "الدبلوماسية غير الحكومية بين حداثة المفهوم وفعالية التأثير"، *دفاتر السياسة والقانون*، العدد 13 (جوان 2015)، 41.
[4] والع، مرجع سابق، 12.

دور صياغة القواعد و المعايير الدولية: فدبلوماسية الشركات أدت إلى تغييرات جوهرية في القوانين الدولية على سبيل المثال نذكر ما حدث لحقوق الملكية (TRIPS) لتي أدت إلى تبني تريس في مفاوضات منظمة التجارة العالمية (WTO) 1994، يتضح جليا أن الدور لا يقتصر على الشركات بل يتجاوزها ليشمل المنظمات غير الحكومية التي تمارس دبلوماسية المناصرة لتحقيق العدالة الاقتصادية و مثالها الضغط الذي قام به تحالف اللقاحات الشعبية لمنع احتكار الملكية الفكرية خلال جائحة كورونا ما سمح بتوزيع تنموي أكثر توازنا للموارد الطبيعية .

دور الوسيط أو الجسر الرابط بين الاقتصاد والنظام العالمي: ظهرت أدوار جديدة للوحدات دون الوطنية كالمدن والأقاليم أو ما يعرف بدبلوماسية المدن حيث أصبحت هذه الكيانات تستغل التظاهرات الدولية الكبرى للتعريف بنفسها وجذب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط السياحة ولعل تنظيم باريس للألعاب الأولمبية 2024 أكبر دليل لرغبتها في تعزيز وتحسين صورتها العالمية. هذه الفواعل ظهرت كقنوات ناقلة بين الاحتياجات الاقتصادية المحلية والنظام الاقتصادي العالمي ما ساهم في ظهور الدبلوماسية متعددة الطبقات أي دبلوماسية تتجاوز سيطرة الدولة على إدارة الاقتصاد لتشمل فاعلين جدد[1].

دور التأثير والضغط: إن ممارسة الضغط Lobbying أو الضغط السياسي أبرز أدوات الشركات متعددة الجنسيات لأي إطار الدبلوماسية الاقتصادية إذ أنها تعمل كجهات مساعدة لتوجيه السياسات الوطنية والدولية وفق مصالحها التجارية من خلال تأثيرها على صياغة الاتفاقيات الكبرى[2].

كذلك فإن المنظمات الغير حكومية ورجال المال والأعمال من الفواعل الذين وضعوا بصمة على العمل الدولي يشمل دورهم استخدام أمالهم وأنشطتهم الاقتصادية كوسيلة للتأثير على سلوك الدول السياسي، إذ يساهمون في تشكيل المواقف سياسية تخدم مصالح دولهم إما عبر الضغوطات الاقتصادية أو تقديم حوافز استثمارية يجعلهم فواعل محورية في إدارة الصراعات وتحقيق التقارب الاقتصادي[3].

تشكيل الضغط المعنوي والمبادرات الخاصة: وسائل الإعلام فاعل مؤثر يتركز دوره في صناعة القوة الناعمة إذ أنها الجهة المعنية عن تشكيل الاستثمار الوطني وتؤثر تقاريرها بشكل مباشر على المستثمرين ما يجعلها أداة نفوذ مباشر تتجاوز الأدوات التقليدية للسلطة والسيادة.[4]

[1] Paulson, "Non-State Actors and the Changing Nature of Diplomacy," 8-9
[2] Ibid., 6.
[3] والع، مرجع سابق ، 6.
[4] ثجيل، مرجع سابق، 282-284.

ومع تطور وسائل الاتصال والإعلام في جعل الرأي العام والأفراد عناصر فاعلة في الدبلوماسية الاقتصادية، إذ يمكنهم من إنجاح أو إفشال صفقات كبرى عبر المقاطعة أو التأييد كما استفادت الفواعل الغير الدولاتية من الاستقلال المالي لإطلاق مبادرات اقتصادية تعبر الحدود دون رقابة ما أدى إلى بروز شبكة معقدة من المصالح الاقتصادية تديرها جهات متعددة.[1]

كما أن الفواعل غير الدولاتية تقود حملات دولية تهدف إلى تغيير قواعد الاقتصاد العالمي كحملات إلغاء ديون الدول الفقيرة، ما يخلق ضغط أخلاقي وسياسي على الدول المتقدمة والمؤسسات المالية لإلغاء تلك الديون ما يحول الفاعلون الغير دولاتيين إلى مفاوضين اقتصاديين ومؤثرين في العلاقات الدولية الاقتصادية.[2]

[1] والع، مرجع سابق، 13
[2] كرام، مرجع سابق، 41.

المبحث الثالث: الشركات الوطنية الاستراتيجية في السياسة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم الشركات الوطنية الاستراتيجية ووظائفها الدولية

1- مفهوم الشركات الوطنية الاستراتيجية:

الشركات الوطنية أو الشركات المملوكة الدولية (SOEs) هي كيانات معترف بها بموجب القانون الوطني، كمؤسسات تمارس فيها الدولة الملكية أو السيطرة وتتخذ هذه الكيانات أشكالا قانونية مختلفة بما في ذلك الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المحدودة بالأسهم وأيضا الشركات القانونية المنشأة بموجب تشريعات محددة شرط أن تكون أنشطتها إلى حد كبير ذات طبيعة اقتصادية[1].

كما تحدد إرشادات OECD للشركات الوطنية بعض المفاهيم الرئيسية:

- كالملكية والسيطرة فالدول تمتلك وتتحكم بالقرارات الاستراتيجية للشركة سواء بطريقة مباشرة أو كيانات غير مباشرة تعمل معها.
- الأنشطة الاقتصادية من سلع وخدمات وعرضها في السوق ويكمن للخواص القيام بها بهدف الربح.
- أهداف السيادة العامة خدمة المصلحة العامة، تنفيذ الالتزامات العامة وكل ما يتعلق بتحقيق المصلحة العامة.
- التزامات الخدمة العامة لضمان وصول المستفيدين إلى خدمات اجتماعية، اقتصادية وسياسية ولا يمكن للسوق توفيرها[2].

سيطرت الدولة على هذه الشركات لا تقتصر على الملكية بل تشمل أي ألية من الآليات التي تمكن الدولة من التأثير على القرارات الاستراتيجية للدولة وفق ما يتوافق مع أهدافها المختلقة.

كما عرفت الشركات الوطنية بأنها مؤسسات تمتلك الحكومة ملكية وسيطرة كبيرة عليها، حتى حصص الأقلية تسمح للحكومة بالتأثير على القرارات التي يتم إنشائها من قبل الدولة أو تنبثق من تأميم

[1] OECD, *Ownership and Governance of State-Owned Enterprises 2024* (Paris: OECD Publishing, 2024), 39, https://doi.org/10.1787/395c9956-en.
[2] .Ibid., 13-14.

الشركات الخاصة ويتم تجميعها أحيانا في شركات قابضة تابعة للدولة مثل SASAC في الصين، TESMASK في سنغافورة[1].

من خلال هذا التعريف ندرك جيدا أن الدولة وبمشاركتها القليلة من نصيب أسهم الشركات فإنها المتحكم والمؤثر الكبير على القرارات الكبيرة لهته الشركات وبخوص نشأتها فإما تأسيس أو تأميم بعدما كانت خاصة لخدمة غايات ومصالح الدول فهي محرك الاقتصاد الوطني. ومنه فهته الشركات أدوات لحكومات الدول لتنفيذ سياساتها الصناعية أو لتعزيز نفوذها.

كما تعرف الشركات الوطنية الاستراتيجية أنها مؤسسات للدولة حصة مسيطرة عليها تفوق 50% من رأس المال سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ما يسهم في تحقيق الغايات والأهداف الوطنية. كما تساهم في الاقتصاد العالمي إذ تشكل 10%من أكبر الشركات وفي عدة قطاعات[2].

كما يعرفها كل من لآدم وخوزا في كتابهما The power of gouvernanceبأنها كيانات قانونية تنشئها الدولة لممارسة أنشطة تجارية مع ضرورة الموازنة بين الكفاءة التشغيلية والمصلحة العامة وهو ما يعرف بالتقويض السيادي وتتميز بأنها أداة استراتيجية تضمن الاستقرار القومي وتعمل كمحرك للقطاعات الاقتصادية الأخرى[3].

إن الشركات الوطنية هي شركات ذات الصلة التي تسيطر عليها الحكومة المركزية بموجب اتفاقية مشتركة في إطار الحوكمة[4].

من خلال هذا التعريف يتبين لنا أن كلمة وطنية أن هذه الشركات تعد من أضخم الشركات القائمة محليا، أما بالنسبة لكلمة السيطرة فتبرز سيطرة الدولة وتأثيرها على حوكمة هذه الشركات، بدوره الإطار المشترك للحوكمة يدل على وجود وثيقة مكتوبة وغير مكتوبة تنظم كل ما يخص هذه الشركات من تفاعلات،

[1] Alvaro Cuervo-Cazurra, Anna Grosman, and William L. Megginson, *"A Review of the Internationalization of State-Owned Firms and Sovereign Wealth Funds: Governments' Nonbusiness Objectives and Discreet Power,"* Journal of International Business Studies 54 (2023), 80.

[2] Simone Gasperin, "Systems of State-Owned Enterprises: From Public Entrepreneurship to State Shareholding" (PhD thesis, University College London, 2023),65

[3] Reuel J. Khoza and Mohamed Adam, *The Power of Governance: Enhancing the Performance of State-Owned Enterprises* (Johannesburg: Pan Macmillan South Africa, 2007), 15.

[4] Gasperin, "Systems of State-Owned Enterprises," 34.

علاقات بين الشركات ومساهميها العموميين وغيرها. ما يبرز اختلاف أنظمة هاته الشركات على المستوى الدولي حسب محددات معينة نذكر منها:

- الحجم الإجمالي، التنوع القطاعي، عدد وأنواع المهام أو الأهداف السياسية المسندة إليها، درجة الملكية وبالإضافة إلى عدد وطبيعة الجماعات المسيطرة[1].

للشركات الوطنية أهدف محددة تختلف عن أهداف الشركات الخاصة ويمكن عرضها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): الفرق بين أهداف الشركات الخاصة والشركات الوطنية

وجهها	شركات خاصة (مستثمر خاص)	شركات وطنية (مستثمر حكومي)
الهدف الرئيسي	تعظيم الأرباح والعوائد للمساهمين	موازنة الأرباح مع الأهداف الوطنية الاستراتيجية
معيار النجاح	الأداء المالي، الصرف وسعر الأسهم	تحقيق التنمية، السيادة، تأمين الموارد للدولة.
التعامل مع المخاطر	مخاطر تجارية واقتصادية محسوبة	تحمل مخاطر اقتصادية وسياسية واستراتيجية خدمة للمصلحة الوطنية.
الدور السياسي	فاعل اقتصادي يخضع للقوانين	أداة تنفيذية لسياسة الدول الخارجية

المصدر: من إعداد الطالبة

2- وظائف الشركات الوطنية الدولية:

عرفت الشركات الوطنية أو ما يعرف بالشركات المملوكة للدولةSOEs دورا مهما في الاقتصاد العالمي ما جعلها إحدى أبرز الفواعل على المستوى الدولي فقد تجاوزت اليوم الشركات الخاصة وأضحت تنافسها في العديد من المجالات : كالبحث عن الموارد، تطوير الابتكارات وجذب المستهلكين للسيطرة على السوق العالمية[2].

[1] Ibid.,35-36.

[2] Büge, Max, Matias Egeland, Przemyslaw Kowalski, and Monika Sztajerowska. 2013. "State-Owned Enterprises in the Global Economy." World Economic Forum. May 2, 2013. https://www.weforum.org/stories/2013/05/state-owned-enterprises-in-the-global-economy/.

أصبحت هذه الأخيرة مركز اهتمام صناع القرار والمهتمين بالشؤون الاقتصادية الدولية خاصة بعد تواجدها في بعض الصفقات العابرة للحدود ما عزز مكانتها الدولية، وبهذا تجاوزت أهدافها الاقتصادية الداخلية لتشمل أهداف خارجية وتعزز المكانة الدولية في الاقتصاد الدولي العالمي[1].

كما تحولت الشركات الوطنية الاستراتيجية من فاعل محلي إلى فاعل دولي عبر ثلاث وظائف:

نقل التكنولوجيا وبناء التحالفات: تعتبر هاته الشركات جسر لنقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول لنامية وأيضا إلى الداخل الوطني، تعمل على جذب ونقل المعرفة ما يبرز امتداد وظائفها وعدم شموليتها على البيع والشراء فقط، هاته العملية تتم من خلال المشاركة مع عمالقة الصناعة العالميين، تعمل هذه الشركات لجلب الخبرات الإدارية والتقنية لتعزيز السيادة التكنولوجية للدولة ما يجعلها تهدف إلى تنمية الدولة[2].

وظيفة المنافسة السيادية في الأسواق الدولية: الغاية من هذه الوظيفة تعزيز المركز المالي للدولة دوليا، فدخولها للأسواق العالمية يلزمها تبني معايير الحوكة الرشيدة والمنافسة العادلة فنجاح الشركة في انتزاع حصص سوقية أو الفوز بمناقصات دولية يعزز قوة الاقتصاد الوطني والمناخ الاستثماري للدولة[3].

وظيفة تأمين سلاسل الإمداد والاستقرار الطاقوي: إذ تلعب هذه الشركات دورا مهما يمثل في تأمين الموارد والأسواق، ما يجعلها حاضرة في الأسواق العالمية لضمان استمرار الاستثمار أو تصريف الفائض أو إنشاء شبكات ربط عبر القارات وبدوره عبارة عن وظيفة حمائية للأمن الطاقوي للبلاد على المدى الطويل ويجعل الشركة عنصر محوري في الاقتصاد الإقليمي والدولي[4].

كما نجد لها وظائف إضافية:

كدعم النمو الاقتصادي: إذ تعزز النمو الاقتصادي من خلال استثماراتها في القطاعات الحيوية وتوفر فرص للعمل وتدعم النشاط الاقتصادي ما يعزز الاستقرار الوطني[5].

التحكم في الموارد والقطاعات الاستراتيجية: فالشركات الوطنية تتموقع في قطاعات الموارد الطبيعية والطاقة، فالدولة لها إمكانية أكبر على إدارة وتسيير هذه الموارد والتحكم فيها وفي سلاسل إنتاجها وتوزيعها

[1] Ibid
[2] Khoza and Adam, *The Power of Governance*, 105.
[3] Ibid, 115.
[4] Ibid., 110-112.
[5] Max Büge et al., "State-Owned Enterprises in the Global Economy," World Economic Forum, May 2, 2013.

على المستوى الدولي، كما يسمح هذا التركيز بضمان استمرارية هذه القطاعات وتحقيق أمن اقتصادي واستراتيجي على المستويين الوطني والدولي[1].

تعزيز القدرة التنافسية الدولية: من خلال تصدير المنتجات، استثمار رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيات والخبرات بفضل توسعها خارج الحدود الوطنية[2].

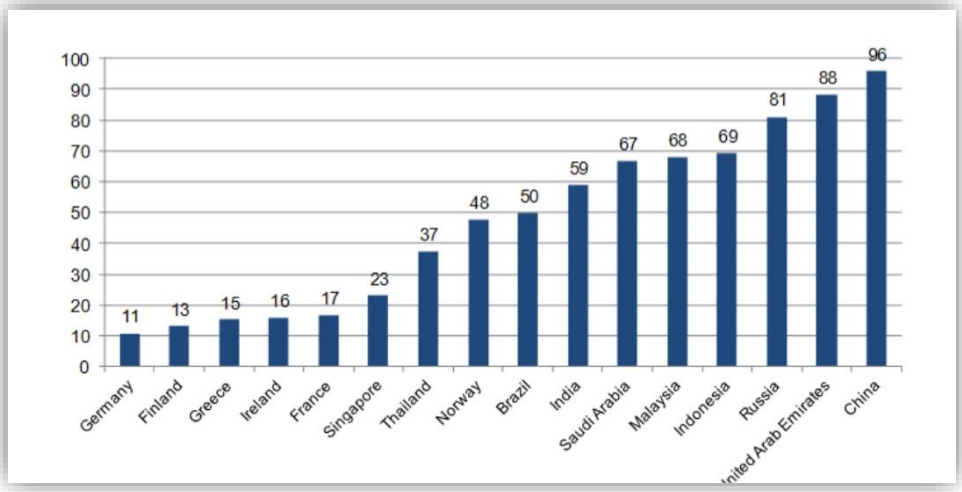
توليد الإيرادات الوطنية وتعزيز الميزان التجاري: فهته الشركات المصدر الأساسي للإيرادات من خلال أرباحها ومساهمتها في الصادرات ما يدعم الميزان التجاري ويوفر الموارد الضرورية لتنفيذ السياسات الاقتصادية والسياسية للدولة[3].

تعمل الشركات الوطنية (SOEs)كوسيلة محورية لإدارة موارد ضخمة في قطاعات حيوية، ويعتبر تقديم السلع والخدمات العامة التي يتكل عليها أفراد المجتمع الوظيفة الأساسية لهذه الشركات أهمها: الطاقة، النقل، المياه. أما في الشق الاقتصادي في تركز على قطاعات استراتيجية كالنفط والغاز والتعدين ما يعطيها الطابع الاحتكاري الذي يسمح بتوليد عوائد مالية للدولة كما أن للشركة نشاطا تجاريا هام، تكلف هذه الأخيرة بوظائف غير تجارية تخدم الأهداف التنموية والاجتماعية للحكومة مقابل الحصول على دعائم مالية وكذا بعض الإعفاءات الضريبة[4].

فالشركات الوطنية واجهة الدول في الأسواق الدولية إذ تسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وجذب الاستثمار الأجنبي، أما سوء إدارتها يؤدي إلى تقويض النمو زيادة المديونية ومنه فإن الشركات خاصة الاقتصاد وسياسة محورية[5].

[1] Ibid
[2] Ibid.
[3] Ibid.
[4] Ibid.
[5] "State-Owned Enterprises," in *Enhancing Government Effectiveness and Transparency: The Fight Against Corruption*, Chapter 3, 95.

الشكل رقم (3): حصة الشركات المملوكة للدولة ضمن أكبر عشر شركات وطنية لعام 2013



Source:

Max Büge et al., "State-Owned Enterprises in the Global Economy," World Economic Forum, May 2, 2013.

المطلب الثاني: الأدوار الغير المباشرة في خدمة السياسة الخارجية

تحظى الشركات الوطنية بأهمية كبيرة في خدمة السياسية الخارجية للدول بشكل غير مباشر ولعل أهم هذه الأدوار ما يعرف بالقوة الخفية وهي:

قدرة الحكومات على ممارسة النفوذ والتأثير في الساحة الدولية من خلال شركاتها الوطنية بطريقة غير مباشرة حيث تستخدم هذه الشركات كأداة للتوجيه للفاعلين الاخرين بدلا من الاعتماد على وسائل الإكراه والدبلوماسية[1].

فالدولة تظهر بشكل غير مباشر عن طريق هاته الشركات لتحقيق أهداف هذه الدول كالضغط السياسي أو تأمين موارد استراتيجية وغيرها، ويمكننا تخصيصها في أربعة محاور أساسية كما يوضحها الجدول الآتي:

الجدول رقم (3): الأدوار السياسية الغير المباشرة للدولة عبر الشركات الوطنية الاستراتيجية

نوع الاستراتيجية	هدف الشركة من الاستثمار الدولي	الدور السياسي غير المباشر للدولة
الاعتراف Recognition	كسب الشرعية والقبول في الأسواق العالمية	تحسين القوة الناعمة وصورة الدولة كلاعب عالمي موثوق
القيم Values	ترويج المعايير الأخلاقية الاجتماعية والبيئية	التأثير في المجتمعات الأخرى عبر نشر نموذج وقيم الدولة الأم
التنمية Development	ضمان النمو الاقتصادي بعيد المدى	تأمين الاستقلال الاقتصادي والتبعية للدول الأخرى
السيادة Supremacy	السيطرة على قطاعات استراتيجية دولية	ممارسة النفوذ الجيوسياسي والضغط الغير المباشر القوة الخفية

المصدر: من إعداد الطالبة

[1] Ibid.

إن الشركات الوطنية عبارة عن فاعل غير دولي متماثل في العلاقات المعاصرة إذ ظهر بشكل تجاري إلا أنها تتحرك بعقر سياسي، ووصفت أنها الحكومة الثانية إذ تلعب أدوارا غير مباشرة تتجاوز حدود الدولة الجغرافية[1].

- **تنفيذ أجندة سيادية تحت غطاء تجاري:** فالشركات الوطنية عبارة عن جناح آخر للدولة تجاوز وظائفها التجارية و الاقتصادية لتشمل وظائف استراتيجية أحيانا ، فهي تطبق تفويضات سياسية و تعمل وفق أهداف الدولة الأم حتى للو كانت أهدافها الاقتصادية ظاهرة ، إذ تكمن الدولة في التدخل العلاقات بين الدول عبر هاته الشركات عن طرق توفير الخدمات الأساسية من طاقة مياه ونقل في شكل تعاون اقتصادي و تفادي الضغط و الاعتراض الدولي و ممارسة الضغط السياسي غير المباشر و هنا يصبح للدولة الأم نفوذا غير مباشر ، فالدول المضيفة تعتمد على هذه الشركات ما يجعل الدولة الأم قادرة على التأثير في قرارات الاقتصادية و السياسية و اكتسابها ورقة ضغط رابحة[2].
- **التحول إلى فاعل عابر للحدود (SMNEs)و تأمين الموارد الاستراتيجية :** فسرعان ما تحولت هذه الشركات إلى شركات تعمل خارج الحدود و أضحت شركات متعددة الجنسيات و أضحى نشاطها في تزايد مع تنوع من استثمار ، استخراج ، نقل ، بنى تحتية خاصة في مجال الطاقة و الغاز والموارد الطبيعية بشكل عام ، فالدول تسعى من خلالها إلى تأمين الموارد الاستراتيجية ، فهي تقوم بشراء حقول النفط ،الاستثمار في المناجم ، السيطرة على سلاسل التوريد ، فتأمين الموارد قوة سياسية للدول ما يضمن استقلاليتها خاصة في اتخاذ القرارات السياسية دون مخاوف من أي نقص من أي مورد ، و الدول المتحصلة على هاته الموارد من جهتها يمكن أن تؤثر على الدول التي تعتمد عليها ومنه تصبح لاعبا قويا في النظام الدولي و تحول النفوذ الاقتصادي إلى نفوذ سياسي ،استراتيجي، جيوسياسي خارج منطق الربح [3].
- **الدعم الحكومي المالي كأداة للمنافسة الجيوسياسية:** فالشركات الوطنية تستفيد من التمويل الارخص (Cheaper Finance)، والدعم الحكومي وهي إعانات مباشرة من الدولة ما يكسبها قوة مالية أكبر، كما يساهم في دخولها في منافسات دولية دون الخوف من الخسارة لأنها مدعومة من

[1] International Monetary Fund, "State-Owned Enterprises: The Other Government," in *Fiscal Monitor: Policies to Support People During the COVID-19 Pandemic* (Washington, DC: IMF, 2020), 47.
[2] International Monetary Fund, "State-Owned Enterprises: The Other Government," 48.
[3] Ibid.,50.

الدولة، إذ أنها تقدم أسعار منخفضة في المنافسات الدولية وتفوز بمناقصات كبيرة كالطرق، الموانئ، محطات الكهرباء، هذا الدعم يقوي حضورها الاقتصادي ويسهل اختراق الأسواق الدولية ويكسبها نفوذ سياسي من خلاله الدولة الام تحصل على مجموعة من الامتيازات: الصفقات الحصرية، تسهيلات، استثمار، دعم سياسي ونفوذ داخل الدولة. وهذا الدعم استثمار مالي طويل المدى لتعزيز العلاقات السياسية بين الدول والحصول على تلك الامتيازات الدولية مقابل تسهيلات اقتصادية[1].

- **الهيمنة على القطاعات الاستراتيجية لتعزيز الموقع الدولي:** فسيطرة هاته الشركات على قطاع الطاقة يكسبها قوة هيكلية في النظام الدولي، فتكون الشركة المورد الرئيسي للطاقة والممول الأكبر للمشاريع هنا تكمن القوة الحقيقة ويجعل الدولة الأم المتحكم في استقرار المنطقة ومؤثرة فيها، قادرة على الضغط والتوجيه.

كما أن أصول الشركات الضخم جعلها لاعب عالمي وكبار الفاعلين في الاقتصاد العالمي ما يمنح السياسة الخارجية للدولة دور أكبر في المفاوضات الدولية لتوفره على قوة اقتصادية وإمكانية فرض شروطها بسهولة، كما تلعب دور مؤثر مهم في القواعد الاقتصادية العالمية، إذ تساهم في شكيل قوائم الاستثمار، شروط التمويل، سياسات الطاقة، كما تعزز المكانة الدولية للدول من خلال تحويلها إلى قوة عالمية تجمع بين الاقتصاد والسياسة[2].

- **صياغة القوة الناعمة وبناء السمعة الدولية:** فالشركات الوطنية مرآة عاكسة لدرجة تطور الدول وقوة مؤسساتها، فهي ترتكز على معايير الشفافية العالمية وتنجح في إثبات قدرتها على المنافسة وهنا تظهر مساهمتها بشكل غير مباشر في بناء صورة إيجابية عن الهوية الوطنية. هذه الصورة الحسنة لا تبقى مجرد صورة بل تتحول إلى عامل مهم في تقليل المخاطر الاستثمارية داخل الدولة وتمنح الدبلوماسيين ورقة قوة إضافية أثناء التفاوض على الصفقات الدولية لأن الشركة تصبح دليلا علميا على استقرار النظامين الاقتصادي والسياسي وعلى مصداقية الدول في تعاملاتها[3].

- **تعزيز النفوذ الجيوسياسي والارتباط المحلي:** تعد هذه الشركات وسيلة لبناء شبكة من المصالح المشتركة بين الدول ومثالها الطاقة والشركات المتخصصة في هذا المجال فعندما يتم تطوير بنية تحتية أو توفير

[1] Ibid.,52
[2] Ibid.
[3] Khoza and Mohamed Adam, Ibid, 105- 115.

طاقة للدول المجاورة هنا يظهر الاعتماد المتبادل بين هذه الدول، وتصبح وسيلة ضغط غير مباشرة فالعلاقات الاقتصادية القوية التي تبنيها الدول تجعل سياستها الخارجية أكثر مرونة وقادرة على التأثير في الصعيدين الدولي والإقليمي[1].

للشركات الوطنية الاستراتيجية أدوار غير مباشرة مهمة ولعل ما سلف ذكره من أهم هاته الأدوار.

المطلب الثالث: محددات وحدود تدخل الشركات الوطنية في العلاقات الدولية.

إن تدخل الشركات الوطنية في العلاقات الدولية عبارة عن امتداد دور الدولة في توظيف أدواتها الاقتصادية لخدمة أهدافها الخارجية، لكنها تخضع لجملة من المحددات البنيوية والمؤسساتية، كما تواجه هذه الأخيرة جملة من التحديات لتعدد الغايات وتدخلها ما أدلى إلى ظهور قيود تحد من استقلاليتها وقدرتها على التكيف مع متطلبات البيئة الدولية.

- **تعدد الأهداف (Multipe and conflicting objectives):**

إن الشركات الوطنية تتميز بتعدد أهدافها وتعارضها، فهي لا تسعى لتحقيق الربح فقط بل تمتد ما يؤدي إلى حالة عدم الانسجام في عملية اتخاذ القرار، كما تعاني هذه الأخيرة من مشكلات في الحوكمة والشفافية لضعف آليات الرقابة وارتباط التعيينات بالاعتبارات السياسية بدل الكفاءة ما ينعكس على أدائها، ومع تزايد وتعدد مراكز القرارات ي الدولة وتدخل عدة فواعل حكوميين في توجيه هذه الشركات يشتت استراتيجيتها ويضعف فعاليتها على مستوى العلاقات الدولية.

ومنه فإن تدخل الدول المباشر عبر فرض قرارات أو توجيه استثماراتها نحو غايات سياسية يقلل استقلاليتها ويحولها إلى أداة سياسية أكثر من كونها فاعل اقتصادي ما يحد من قدرتها على المنافسة والتأييد بشكل فعال في الساحة الدولية[2].

- **تعدد مراكز القرار داخل الدولة ((Multipe principle:**

[1] Ibid., 105-115

[2] World Bank, *Corporate Governance of State-Owned Enterprises: A Toolkit* (Washington, DC: World Bank, 2014),14.

فوجود عدة مراكز قرار داخل الدولة من المؤثرات التي تؤطر عمل الشركات الوطنية وتوجه سلوكها السياسي إذ أنها لا تلتزم بسلطة واحدة بل تتقاسم الإشراف عليها عدة جهات حكومية كالحكومة المركزية، وزارة المالية ووزارات أخرى وبعض الهيئات الرقابية.

هذا التنوع يزيد من صعوبة اتخاذ القرار داخل الشركة بسبب تباين اهتمامات هذه الجهات وأولوياتها بين اعتبارات مالية، تنموية وسياسية ويصبح توجيه الشركة مرتبطا بتوازن قوى بين عدة أطراف ما يستدعي أسلوبا خاصا للإدارة يهدف إلى التوافق بين هذه المصالح المتنوعة وهذا يندرج ضمن احدة م التحديات المتعلقة بحوكمة الشركات الوطنية ويؤثر على تحديد استراتيجياتها وتوجهاتها العامة ويقلل من فعاليتها في العلاقات لدولية[1].

- **ضعف الحوكمة والشفافية** (Governnance weaknesses): يعد هذا الأخير محددا بنيويا وحدا وظيفيا في آن واحد، إذ أنه يعمل كمحدد يفرض نوعا من الإدارة تعتمد على الولاءات السياسية وتدخل الحكومة والدولة بشكل مباشر في التعيينات والقرارات المالية ما يوجه الشركة إلى أهداف غير تجارية.

ويظهر كحد يعيق فعالية الشركات الوطنية فيؤدي إلى اتخاذ قرارات غير صحيحة وسوء التسيير، ولا يكتفي بإضعاف الأداء الداخلي فحسب بل يمتد ليصبح عائقا أمام بناء سمعة دولية قوية ما يقلل فرص الوصول إلى الأسواق المالية العالمية أو جذب الشركاء الاستراتيجيين الذين يطلبون معايير حوكمة صارمة.

التدخل الحكومي المباشر (State interface): هذا التدخل له تأثير مزدوج في العلاقات الدولية باعتباره محددا يبرر الدولة كفاعل رئيسي يوجه الاستثمارات والقرارات الكبر للشركة لتكون أداة فعالة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وتوسيع نفوذ الدولة الجيوسياسي ما يحولها إلى ذراع اقتصادي دبلوماسي عابر للحدود.

اما كونه حدا فإنه يسبب فقدان الاستقلالية المؤسسية ما يجعل الشركة تحت تأثير الأجندة السياسية المتغيرة ما يضعف كفاءتها الاقتصادية أو التوجس في الأسواق الدولية التي تعتبرها مجرد أداة سياسية تفتقر إل منطق السوق ما يؤدي إلى تدهور قدرتها على المنافسة والاستمرارية كفاعل اقتصدي دولي مستقل[2].

[1] World Bank, *Corporate Governance of State-Owned Enterprises*, 14.
[2] Ibid., 13–14.

- **غياب الحياد التنافسي** : إذ له أهمية بارزة كزنه محدد رئيسي والذي يعني خضوع جميع المؤسسات سواء عمومية أو خاصة و اتباعها لنفس قوانين و متطلبات السوق ، غير أن الشركات الوطنية لها مزايا خاصة تمنحها تفوق على غيرها م يؤثر على تساوي الفرص و تشويه المنافسة هذا التأثير يمتد ليشمل المجال الدولي إذ قد تعتبر هذه الاخيرة شركات غير ملتزمة بمبادئ المنافسة العادلة ف ظل القوانين الدولية الداعية للشفافية و تكافئ الفرص ،و هنا تواجه الشركات الوطنية صعوبات في الانضمام إلى الأسواق العالمية أو بناء شراكات عادلة مع فاعلين جدد بسبب عدم الثقة في نوعية الامتيازات ومنه فإن حياد المنافسة عائق أمام هاته الشركات و مقلل من فعاليتها كونها فاعل اقتصادي مستقل[1].

كما تجدر لإشارة إلى مجموعة من الحدود الإضافية أهمها:

- **خطر النزاعات الاقتصادية و التجارية:** فعند نشاط الشركات الوطنية في الأسواق الخارجية المدعومة من الدول يفتح أمامها باب مواجهة مخاطر كبر للنزاعات الدولية ورفع الرسوم الجمركية ما يعكس حساسية تواجد هذه الشركات في المجال إذ أنها جزء من سياسات الدول لا فاعل اقتصادي مستقل فقط ما يثير القلق حول تكافئ المنافسة لدى الدول الأخرى و منه تذهب الشركات الوطنية لفرض قيود تنظيمية و تعريفات جمركية لتقليل تأثير ما في الأسواق المحلية للدول المضيفة ،وهذا عائق أمام توسع الشركات الوطنية و يحد من المنافسة بحرية ما يجعل التدخل يخضع لاعتبارات سياسية و تجارية معقدة[2].

تثبيط الاستثمار الأجنبي: إذ يعتبر بدرجة كبيرة حد لكنه غير مباشر يؤثر على دور الشركات الوطنية في العلاقات الدولية، إذ أن تزايد تدخلها في الاقتصاد يقلل من جاذبية الاستثمار الأجنبي، بفضل التنافس الغير العادل الذي يدفع المستثمرين إلى التردد في دخول السوق أو توسيع نشاطهم فيه ويحد فرص إقامة شراكات دولية قوية لعدم وجود الثقة في شفافية السوق واستقلالية اللاعبين الاقتصاديين. كم يؤثر سلبا على قدرة الشركات على الصعيد الدولي للاندماج في الشبكات الاقتصادي العالمية، فتضعف جاذبية الاستثمار أو إقامة تحالفات استراتيجية ما يمثل قيدا يحد ن فعاليتها للانفتاح والتأثير في العلاقات الدولية والاقتصادية[3].

---

[1] Ibid.

[2] World Bank Group, *State-Owned Enterprises: Understanding Their Market Effects and the Need for Competitive Neutrality* (Washington, DC: World Bank, 2019), 2.

[3] Ibid.

خلاصة الفصل :

خلص هذا الفصل إلى أن الطاقة أصبحت من أهم محددات القوة في العلاقات الدولية، بعدما تجاوزت وظيفتها الاقتصادية لتغدو أداة استراتيجية توظفها الدول لتحقيق مصالحها الوطنية وتعزيز نفوذها الخارجي. كما تبين أن الدبلوماسية الاقتصادية الطاقوية تمثل أحد أبرز مداخل السياسة الخارجية المعاصرة، من خلال توظيف الموارد الطاقوية والشركات الوطنية في بناء الشراكات وتحقيق المصالح الاستراتيجية. وأظهرت الدراسة كذلك أن النظريات المفسرة للعلاقات الدولية، خاصة الواقعية والليبرالية، قدمت رؤى مختلفة لتفسير العلاقة بين الطاقة والدبلوماسية الاقتصادية؛ إذ ركزت الواقعية على الطاقة باعتبارها مصدراً للقوة والنفوذ، بينما أبرزت الليبرالية دورها في تعزيز التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول. وبناءً على ذلك، شكل هذا الفصل أرضية نظرية ومفاهيمية لفهم دور الشركات الوطنية الطاقوية في السياسة الخارجية، الأمر الذي يستدعي الانتقال إلى دراسة الحالة الجزائرية وتحليل مساهمة كل من سوناطراك وسونلغاز في تجسيد الدبلوماسية الاقتصادية وتعزيز النفوذ الخارجي للدولة.

الفصل الثاني:

الدور الاستراتيجي للشركات الطاقوية الجزائرية في تعزيز النفوذ الخارجي

تمهيد:

في ظل التغيرات التي يشهدها النظام الدولي وتزايد أهمية الطاقة في بناء النفوذ الخارجي، اتجهت الجزائر إلى توظيف إمكانياتها الطاقوية ضمن توجهاتها الاقتصادية والخارجية، من خلال الاعتماد على شركاتها الوطنية الكبرى باعتبارها أدوات استراتيجية في دعم الدبلوماسية الاقتصادية وتعزيز الحضور الخارجي للدولة. ويبرز في هذا الإطار الدور الذي تؤديه كل من سوناطراك وسونلغاز، باعتبارهما من أهم الفاعلين الاقتصاديين في الجزائر، لما تملكانه من إمكانيات وقدرة على توسيع مجالات التعاون والشراكات الطاقوية.

وعليه، يخصص هذا الفصل لدراسة الدور الاستراتيجي للشركات الطاقوية الجزائرية في تعزيز النفوذ الخارجي، من خلال التطرق إلى الإطار القانوني والتنظيمي لسوناطراك وسونلغاز، وتحليل أدوارهما الاقتصادية والخارجية، إضافة إلى إبراز مساهمتهما في دعم الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية وتعزيز حضور الجزائر داخل المجالين الإقليمي والدولي.

المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي لشركتي سوناطراك وسونلغاز

المطلب الأول: نشأة وتطورشركة سوناطراك وبنيتها التنظيمية

نشأة وتطور شركة سوناطراك (Sonatrach):

رغم حصول الجزائر على استقلالها في 1962 إلا أن اتفاقية ايفيان قيدتها في إطار سيطرة شركة SN REAL الفرنسية على الموارد الطبيعية[1]. فكان من الضروري على الجزائر التحرك لتنظيم قطاع الطاقة غداة الاستقلال فصدر مرسومين لتنظيم هذا الأخير [2]:

- الامر رقم62-029 المؤرخ في 25 أوت1962 المؤسس لمديرية الطاقة والوقود والذي يبن نظامها ومسؤوليتها [3].
- الامر 62-030 المرخ في 25 أوت 1962 المنشئ للمكتب البترول الجزائري[4].

كما تم إصدار مجموعة من الأوامر المهمة نذكر منها:

- الامر 62-053 المؤرخ في 21 سبتمبر 1962 الذي بموجبه تم إنشاء لجنة إدارة الكهرباء والغاز[5].
- إنشاء أول منظمة لوزارة التصنيع والطاقة بموجب مرسوم 63-267 المؤرخ في 24 جويلية 1963.[6]

إلى غاية صدور المرسوم رقم 63-491 المؤرخ في 31 ديسمبر 1963 الذي بموجبه تأسست الشركة الوطنية للطاقة سوناطراك (SONATRACH)، في بداية الامر كان النقل والتسويق للنفط والغاز

[1] ALNAFT – National Agency for the Valorization of Hydrocarbon Resources, "Evolution of Hydrocarbon Laws in Algeria," accessed May 12, 2026, https://www.alnaft.dz/evolution-of-hydrocarbon-laws-in-algeria/.
[2] Ministry of Energy and Renewable Eneries, "History – List of Former Ministers," accessed May 12, 2026, https://www.energy.gov.dz/en/1384/history-list-of-former-ministers.
[3] lgeria, *Ordonnance n° 62-029 du 25 août 1962 portant organisation et attributions de la Direction de l'Énergie et des Combustibles*, *Journal officiel de la République algérienne*, no. 10 (1 September 1962), https://www.joradp.dz/FTP/jo-francais/1962/F1962010.pdf.
[4] Algeria, *Ordonnance n° 62-030 du 25 août 1962 portant création du Bureau algérien du pétrole*, *Journal officiel de la République algérienne*, no. 10 (1 September 1962), https://www.joradp.dz/FTP/jo-francais/1962/F1962010.pdf.
[5] Algeria, *Ordonnance n° 62-053 du 21 septembre 1962 portant création d'un comité de gestion d'« Électricité et Gaz d'Algérie »*, *Journal officiel de l'État algérien*, no. 18 (23 September 1962): 278, https://www.joradp.dz/FTP/Jo-Francais/1962/F1962018.pdf.
[6] Algeria, *Décret n° 63-267 du 24 juillet 1963 portant organisation du ministère de l'industrialisation et de l'énergie*, *Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire*, no. 52 (30 July 1963): 766, JORADP PDF Archive.

هما المهمتان التي كلفتا بها[1] لتمتد الأنشطة بناءا على الامر 66-296 سبتمبر 1966 لتشمل: البحث، الإنتاج، نقل، معالجة وتسويق الهيدروكربونات[2].

سعت الشركة الصاعدة لإثبات مكانتها سنة 1964 تم تنفيذ أول مشروع لأنبوب نفطي على بعد 800كلم بين ارزيو غربا وحاسي مسعود جنوبا، شرعت في العديد من الاستكشافات واستغلال الغاز الطبيعي فتم تأسيس شركة خاصة للميثان السائل بطاقة إنتاجية أولية[3].

تطور دور شركة سوناطراك الملحوظ جعلها تنضم إلى منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك سنة 1969 ما جعل الجزائر أهم الدول المصدرة للنفط عالميا وجعل الشركة المسيطر على قطاع المناجم والمحروقات في الجزائر[4] .

مع صدور الأمر رقم 71-22 المؤرخ في 24 فيفري 1971 بتأميم المحروقات هذا الأخير شكل نقطة تحول جوهرية لسوناطراك في تاريخ القطاع الطاقوي إذ اعتبر تحدي لتوسيع نطاق أنشطة الشركة بسرعة لتشمل كل المنشآت النفطية عبر التراب الوطني، عملت الشركة جليا على تطوير بنيتها الصناعية[5].

عملت الشركة الوطنية للطاقة على التركيز على تطوير قطاعي النفط والغاز ما أدى إلى السعي لاكتشاف آبار نفط وغاز إضافية بين 1980إلى 1985 وتم تقسيمه إلى أربع أقاليم:

- الشمال الجنوبي و يشمل الساحل: يضم حوض الشلف ، حوض الحضنة و أحواض من جنوب شرق قسنطينة.
- **صحراء الوسط** : وهي منطقة غازية مهمة .
- **صحراء الغرب:** تضم حقول برقة واكتشافات 1953.

---

[1] Algeria, *Décret n° 63-491 du 31 décembre 1963 portant création de la Société nationale pour la recherche, la production, le transport, la transformation et la commercialisation des hydrocarbures (SONATRACH)*, *Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire*, no. 4 (14 January 1964): 46, https://www.joradp.dz/FTP/jo-francais/1964/F1964004.pdf.

[2] Algeria, *Ordonnance n° 66-296 du 22 septembre 1966 relative aux activités de la Société nationale SONATRACH*, *Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire*, no. 80 (4 October 1966): 938, https://www.joradp.dz/FTP/jo-francais/1966/F1966080.pdf.

[3] الشركة العامة لأبحاث وانتاج ونقل وتحويل وتجارة الهيدروكربونات، متوفر على : https://www.marefa.org/wPztH.539BRH تم الإطلاع عليه بتاريخ 12-05-2026.

[4] المرجع نفسه.

[5] Algeria, *Ordonnance n° 71-22 du 24 février 1971 portant nationalisation des hydrocarbures*, *Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire*, no. 18 (28 February 1971), https://www.joradp.dz/FTP/jo-francais/1971/F1971018.pdf.

- **صحراء الشرق:** الاستكشاف المهم لاحتوائه الجزء الكبير من احتياطيات المحروقات مثل: حقل حاسي الرمل للغاز ، حاسي مسعود للنفط، وكذلك أحواض كحوض إليزي وحوض بركين[1] .

مع أزمة انهيار النفط 1986 سعت الجزائر إلى تبني مقاربة استراتيجية جديدة لمواكبة تقلبات السوق الدولية، تمكنت سوناطراك وفق القانون المؤرخ 86-14 في أوت 1980 المتعلق بنشاطات البحث عن المحروقات من الانفتاح على الشراكات الاقتصادية، ومع الأمر رقم 91-21 ديسمبر 1991 تعززت فرص الاستثمار وفتح الباب أمامها [2].

كما برزت الشركة كفاعل دولي من خلال أنبوب المغرب العربي الذي يزود كل من إسبانيا والبرتغال ليتواصل تصاعدها مع ارتفاع الأسعار في القرن 21.[3]

تطور سوناطراك شهد ثلاث مراحل: فالستينات شهدت تأسيس الشركة مع تأميم المصالح الأجنبية والاستحواذ على البني التحتية كخطوط الأنابيب، لتعرف في السبعينات عقدا من الدمج فقد اتتسمت بدخولها في مشاريع مشتركة مع شركاء أجانب لزيادة صادراتها من الغاز المسال (LNG) ، لتشهد مرحلة الثمينات دخول الشركة في عقد من الازدهار وبذلك تصبح أكبر موردي الغاز الطبيعي المسال في العالم.

تمكنت الشركة الوطنية للطاقة الجزائرية سوناطراك في اكتساب مكانة دولية مهمة إذ اعتبرت أكبر شركة نفطية في إفريقيا وحوض المتوسط، ثالث أكبر مصدر في العالم لغاز البترول المميع (GPL) ،رابع مصدر عالمي للغاز الطبيعي المميع (GNL) ، خامس مصدر عالمي للغاز الطبيعي، سادس شركة عالمية من حيث احتياطات وإنتاج الغاز الطبيعي والمرتبة الثامنة عشر كشركة بترولية. أما محليا فتلعب سوناطراك دورا مهما في الاقتصاد الوطني وتسعى لضمان أمن الطاقة الجزائري مع المساهمة ب 26%من الناتج المجلي الإجمالي و 50 %من الإيرادات الخارجية للبلاد[4].

مهام شركة سوناطراك:

تتعد مهام الشركة ولعل أهمها:

---

[1] وصال خميسي، "جيوسياسية الطاقة في العلاقات الجزائرية الأوروبية: ألمانيا أنموذجاً" (مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2024-2025)، 22.

[2] Sonatrach, “Sonatrach History,” *FundingUniverse*, accessed May 12, 2026, https://www.fundinguniverse.com/company-histories/sonatrach-history/.

[3] Ibid.

[4] Sonatrach ، “التعريف بمجمع سوناطراك”، *سوناطراك*، تاريخ الاطلاع: 12 ماي 2026، https://sonatrach.com/ar/التعريف-بمجمع-سوناطراك./.

- تلبية احتياجات السوق الوطنية من المحروقات.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.
- ضمان أقصى حد من العائدات للوطن على المدى القصير، المتوسط والطويل [1].

كما تسعى سوناطراك جليا إلى تعزيز مكانتها كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني مع الحفاظ على حصة السوق وتعزيز التنافس على المستوى الدولي بالإضافة إلى غاية مهمة وهي النجاح في التحول إلى شركة طاقوية متكاملة [2].

تعددت نشاطات الشركة لتشمل:

نشاط الاستكشاف والإنتاج E&P: يعتبر نشاط الاستكشاف والإنتاج من أهم مجالات عمل سوناطراك، حيث يشمل التنقيب والبحث والاستكشاف ثم تطوير واستغلال حقول النفط والغاز، سواء بشكل منفرد أو في إطار شراكات وفق القوانين المنظمة لقطاع المحروقات. ويغطي هذا النشاط المجال المنجمي الجزائري الممتد على حوالي 1.5 مليون كيلومتر مربع، والذي لا يزال جزء كبير منه غير مستكشف، مما يوفر فرصًا كبيرة لاكتشاف موارد مهمة من المحروقات التقليدية وغير التقليدية، إضافة إلى الإمكانيات المتاحة في المناطق البحرية ويستند هذا النشاط على العمل على استكشاف مشاريع جديدة وتطويرها داخل الوطن وخارجه، مع الحرص على تحسين استغلال الحقول النفطية والغازية بشكل فعّال يضمن تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة[3].

نشاط النقل عبر الأنابيب TRC: يعد نشاط النقل عبر الأنابيب حلقة استراتيجية في سلسلة المحروقات، حيث يشمل تطوير وإدارة وتشغيل شبكة نقل واسعة لنقل المحروقات السائلة والغازية المنتجة من طرف سوناطراك نحو الزبائن داخل الوطن وخارجه، مع ضمان شروط مناسبة من حيث التكلفة والجودة والسلامة. كما يساهم هذا النشاط في دعم باقي الأنشطة والشركاء عبر تحسين الخدمات وضمان استغلال آمن وموثوق للشبكة، التي شهدت توسعًا كبيرًا لتصل إلى نحو 22 ألف كيلومتر، يُخصص أكثر من نصفها تقريبًا لنقل الغاز الطبيعي[4].

[1] المرجع نفسه.
[2] المرجع نفسه.
[3] Sonatrach, « Exploration & Production », *Sonatrach*, consulté le 12 mai 2026, https://sonatrach.com/exploration-production.
[4] [4]Sonatrach, « Pipeline Transport », *Sonatrach*, consulté le 12 mai 2026, https://sonatrach.com/en/pipeline-transport/.

نشاط التمييع و الفصل LQS: يتمثل نشاط التمييع والفصل في تحويل المحروقات عبر تمييع الغاز الطبيعي وفصل غاز البترول المسال، حيث تُعد سوناطراك من الشركات الرائدة عالميًا في إنتاج وتسويق الغاز الطبيعي المسال ومشتقاته مثل الإيثان والبروبان والبوتان والغازولين. وقد أنشأت أول مركب لتسييل الغاز في العالم سنة 1964 بأرزيو(GL4Z) ، ثم عملت على تطوير قدراتها تدريجيًا بإنشاء مركبات إضافية استجابة للطلب العالمي المتزايد. [1]وتملك اليوم قدرة إنتاجية معتبرة تقدر بحوالي 56 مليون متر مكعب سنويا، ما يمكنها من تزويد أسواق متعددة في حوض البحر الأبيض المتوسط وأوروبا وآسيا، وفق ظروف تسويقية مناسبة[2].

نشاط التسويق: من خلال نشاط التسويق، تعمل سوناطراك على ضمان تزويد السوق الوطنية بالطاقة، مع السعي في الوقت ذاته إلى تعظيم قيمة صادراتها من المحروقات. وعلى الصعيد الدولي، تستند مكانتها كفاعل رئيسي في سوق الغاز إلى عدة عوامل، منها تنوع حضورها في مختلف مراحل صناعة الغاز ، وسمعتها كمورد موثوق، إضافة إلى مرونة بنيتها التحتية للنقل عبر الأنابيب والغاز الطبيعي المسال، وقربها الجغرافي من أوروبا، وقدرتها على التكيف مع تغيرات السوق. كما قامت في السنوات الأخيرة بتطوير أدواتها التجارية عبر اعتماد عقود متوسطة وقصيرة الأجل وإدخال صيغ تسعير جديدة بما يضمن تحقيق أفضل عائد ممكن[3].

نشاط التكرير والبتروكيمياء : تهدف نشاطات التكرير والبتروكيمياء إلى تحويل المحروقات لتوفير منتجات بتروكيميائية عالية الجودة للسوق الوطنية والدولية[4].

[1] Sonatrach, « Liquefaction & Separation », *Sonatrach*, consulté le 12 mai 2026, https://sonatrach.com/en/liquefaction-separation/.
[2] Sonatrach, « Marketing », *Sonatrach*, consulté le 12 mai 2026, https://sonatrach.com/en/marketing/.
[3] Sonatrach, « Refining & Petrochemicals », *Sonatrach*, consulté le 12 mai 2026, https://sonatrach.com/en/refining-petrochemicals/
[4]Sonatrach, « Refining & Petrochemicals », *Sonatrach*, consulté le 12 mai 2026, https://sonatrach.com/en/refining-petrochemicals/.

البنية التنظيمية:

تبنت سوناطراك هيكلة تنظيمية متكاملة لضمان التسيير الجيد والقدرة على مواكبة التحولات المستمرة في سوق المحروقات العالمية. وتقوم هذه البنية على مستويين أساسيين: الهيئات العليا ذات الطابع الاستراتيجي، والتنظيم الإداري والوظيفي للمجمع.

بداية مع الهيئات العليا التي تعتبر الإطار العام لاتخاذ القرار وصياغة التوجهات الاستراتيجية للمجمع.

الجمعية العامة:

السلطة العليا في المجمع، وتضم وزير الطاقة (رئيسا)، وزير المالية، محافظ بنك الجزائر، مندوب التخطيط، وممثل رئاسة الجمهورية وتختص بالمصادقة على التوجهات الكبرى والقرارات الاستراتيجية[1].

مجلس الإدارة:

هيئة مهمة من حيث السلطة، يعي تحديد التوجهات العامة للمجمع في إطار ما توجهه الجمعية العامة. ويتكون من الرئيس المدير العام، وممثلين عن الوزارات المعنية، وبنك الجزائر، إضافة إلى ممثلين عن المجمع والعمال وخبراء في قطاع المحروقات[2].

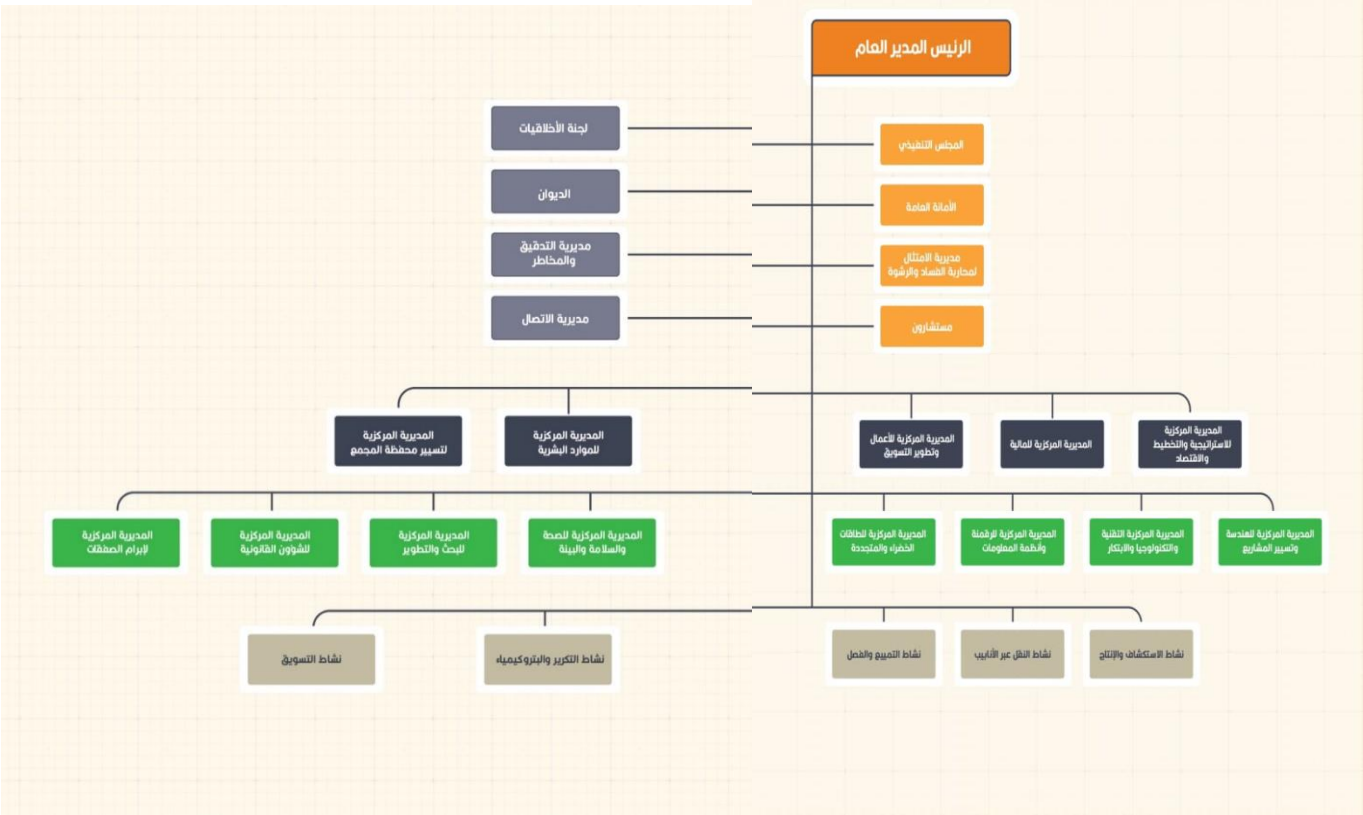
المجلس التنفيذي:

يعتبر المجلس التنفيذي الهيئة المكلفة بالتسيير العملي للمجمع، حيث يسهر على تنفيذ القرارات الاستراتيجية ورفع التقارير إلى الهيئات العليا. ويتكون من الرئيس المدير العام، ونواب الرئيس المكلفين بالأنشطة الرئيسية (المنبع، النقل، المصب، والتسويق)، إضافة إلى المديرين التنفيذيين للوظائف الاستراتيجية والمالية والقانونية والموارد البشرية وغيرها[3].

[1] شريف بوقصبة، "انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة: دراسة حالة شركة سوناطراك - الجزائر" (أطروحة دكتوراة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2016)، 151.
[2] المرجع نفسه ، 152.
[3] المرجع نفسه.

تقوم البنية التنظيمية للشركة سوناطراك على الهيكل التنظيمي الموضح في الصورة أدناه :

الشكل رقم(4) : الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك2025



المصدر : سوناطراك، *الحصيلة السنوية 2024* (الجزائر: سوناطراك، 2025)، 6–7، شوهد في 13 ماي 2026، https://www.google.com/search?q=https://sonatrach.com/ar/publications

من خلال الهيكل أعلاه يمكننا تقسمه إلى :

دوائر الدعم المباشر والمستشارون: تتبع مباشرة للرئيس المدير العام وتعمل كأجهزة رقابية واستشارية:

- المجلس التنفيذي والأمانة العامة.
- مديرية الامتثال لمحاربة الفساد والرشوة.
- لجنة الأخلاقيات و الديون.
- مديرية التدقيق والمخاطر ومديرية الاتصال.

المديريات المركزية الوظيفية: وهي المديريات التي تضع الاستراتيجيات العامة وتدير الموارد والمخططات:

- المديرية المركزية للاستراتيجية والتخطيط والاقتصاد.
- المديرية المركزية للمالية.
- المديرية المركزية للأعمال وتطوير التسويق.
- المديرية المركزية للموارد البشرية.
- المديرية المركزية لتسيير محفظة المجمع.

المديريات المركزية التقنية واللوجستية: تركز على الجوانب التقنية، القانونية، والتطويرية:

- المديرية المركزية للهندسة وتسيير المشاريع.
- المديرية المركزية للتقنية والتكنولوجيا والابتكار.
- المديرية المركزية للرقمنة وأنظمة المعلومات.
- المديرية المركزية للطاقات الخضراء والمتجددة.
- المديرية المركزية للصحة والسلامة والبيئة.
- المديرية المركزية للبحث والتطوير.
- مديرية المركزية للشؤون القانونية.

أما بالنسبة للنشاطات العملياتية فكما تطرقنا إليها سابقا:

- نشاط الاستكشاف والإنتاج.
- نشاط النقل عبر الأنابيب.
- نشاط التمييع والفصل.
- نشاط التكرير والبتروكيماويات.
- نشاط التسويق.

سوناطراك ترتكز على ثلاث شركات قابضة وطنية وشركة دولية لكل مجالها ونذكرها:

- الشركة القابضة سوناطراك للخدمات البترولية
- الشركة القابضة سوناطراك الكيمياء وتقييم المحروقات
- الشركة القابضة سوناطراك للأنشطة الخارجية وتسيير خدمات الدعم

- الشركة القابضة الدولية لسوناطراك والمكلفة بالأنشطة الدولية [1].

المطلب الثاني: تطور ونشأة شركة سونلغاز وبنيتها التنظيمية.

أولا: تطور ونشأة شركة سونلغاز (Sonelgaz):

يرتبط تطور مجمع سونلغاز ارتباطا وثيقا بالتحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ الحقبة الاستعمارية إلى غاية المرحلة الراهنة. فبعد تأسيس شركة كهرباء وغاز الجزائر (EGA) سنة1947 في إطار الامتداد القانوني لسياسة التأميم الفرنسية، ظل قطاع الكهرباء والغاز موجها أساسا لخدمة المصالح الاستعمارية، بشبكات محدودة وقدرات إنتاج ضعيفة لا تعكس حاجيات التنمية الوطنية. غير أن مرحلة ما بعد الاستقلال شكلت نقطة تحول مفصلية، حيث تم سنة 1969 حل شركة EGA وإنشاء الشركة الوطنية للكهرباء والغاز سونلغاز، في قطيعة واضحة مع الإرث الاستعماري، وتكريسا لسيادة الدولة على قطاع استراتيجي. ومنذ ذلك التاريخ، شهد المجمع سلسلة من عمليات إعادة الهيكلة والتنظيم، عكست تطور الرؤية الاقتصادية للدولة الجزائرية. فقد انتقل من نموذج المؤسسة الوطنية المحتكرة للقطاع إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري سنة 1995، ثم إلى شركة ذات أسهم سنة 2002، ما أتاح لها مجالا أوسع للتحرك التجاري والاستثماري داخليا وخارجيا. كما عرف المجمع تحولات تنظيمية عميقة بين 2007 و2009، أفضت إلى تبني نموذج الشركة القابضة متعددة الفروع، بما عزز قدراته في التسيير والإنجاز والاستثمار[2].

ومع بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة، دخلت سونلغاز مرحلة جديدة اتسمت بالانخراط في مسار التحول الطاقوي من خلال تطوير مشاريع الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وإنشاء فروع متخصصة في هذا المجال، بما يعكس تكيف المؤسسة مع التوجهات العالمية نحو تنويع مصادر الطاقة. كما شهدت الفترة الممتدة بين 2020 و2023 إعادة تركيز استراتيجية المجمع على مهنه الأساسية وتقليص عدد فروعه وتعزيز حوكمته في إطار رؤية استراتيجية تمتد إلى غاية2035، تهدف إلى تحقيق كفاءة أكبر وضمان أمن طاقوي مستدام [3].

---

[1] سوناطراك، "الشركات الفرعية والمساهمات"، تم الإطلاع عليه في 13 ماي 2026، https://sonatrach.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A7%D8%AA/

[2] Sonelgaz, « Site officiel du groupe Sonelgaz », , https://www.sonelgaz.dz/ar/index.php consulté le 22 avril 2026.

[3] Ibid.

وعليه، فإن المسار التاريخي لسونلغاز لا يعكس فقط تطور مؤسسة اقتصادية، بل يجسد مسار بناء قطاع طاقوي وطني سيادي، تطور من أداة خدمية محدودة في ظل الاستعمار إلى فاعل استراتيجي محوري في التنمية الوطنية والتحول الطاقوي.

تعريف الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز:

سونلغاز هي الشركة الوطنية الرائدة في مجال تزويد الكهرباء والغاز في الجزائر، تأسست سنة 1969لتلعب دورا محوريا في تأمين احتياجات الطاقة للجزائريين في حياتهم اليومية. ومنذ تأسيسها، حافظت المؤسسة على التزامها بالخدمة العمومية، مساهمة بذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، مع صدور قانون الكهرباء وتوزيع الغاز عبر الأنابيب، تطورت سونلغاز إلى شركة قابضة تدير مجمعا صناعيا متعدد الشركات والمهارات، يضم اليوم 11 شركة فرعية تديرها الشركة القابضة، بالإضافة إلى 04 شركات بالشراكة مع أطراف دولية ومحلية. مكنت هذه الهيكلية المؤسسة من تعزيز كفاءتها التشغيلية وتوسيع نشاطاتها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ما ينعكس على قدرتها في المساهمة على تنفيذ البرامج الوطنية للطاقة مثل: كهربة المناطق الريفية وغيرها....

وتوزيع الغاز، حيث بلغ معدل تغطية الكهرباء 99٪ لمليون و297 ألف و856 زبون، وانتشار الغاز 69٪ لمليون و132 ألف و420 زبون[1].

إن سونلغاز اليوم لم تعد مجرد فاعل اقتصادي تقني، بل أصبحت لاعبا استراتيجيا يساهم في تعزيز مكانة الجزائر في مجال الأمن الطاقوي الإقليمي خاصة وتطوير الشراكات الدولية في قطاع الكهرباء والغاز، وفق ما يتماشى مع أبعاد الدبلوماسية الاقتصادية للدولة.

أهداف الشركة الوطنية للكهرباء والغاز:

تتعدد أهداف الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز ويمكننا جمعها في:

- إنتاج الكهرباء في الجزائر ونقلها وتوزيعها وتسويقها
- نقل الغاز لتلبية حاجيات السوق الوطنية عبر القنوات المختلفة .
- دراسة الأسواق ومتابعة تطورها .

[1]Sonelgaz, « Site officiel du groupe Sonelgaz », consulté le 22 avril 2026. https://www.sonelgaz.dz/ar.

- تخطيط وإعداد برامج الإنتاج السنوي .
- القيام بالاستثمارات الضرورية وتنفيذ البرامج المسطرة .إنجاز الدراسات التقنية والتكنولوجية والاقتصادية والمالية المرتبطة بالنشاط .
- بناء وتركيب وتهيئة الأجهزة والمنشآت الصناعية وإنجاز الأشغال المتعلقة بها .
- استيراد الأجهزة الكهربائية والغازية وعتادها وتركيبها وصيانتها وفق القوانين التجارية .
- تطوير وتقديم الخدمات الطاقوية بمختلف أنواعها .
- دراسة وتطوير مختلف مصادر الطاقة وترقيتها وتنميتها .
- تطوير كل نشاط مرتبط بصناعة الكهرباء والغاز أو يمكن أن يحقق فائدة اقتصادية .
- تطوير الشراكات والأعمال المشتركة داخل الجزائر وخارجها مع منظمات وطنية وأجنبية .
- السعي إلى تعزيز مكانة المؤسسة ضمن الشركات الخمس الأولى في منطقة البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا[1].

وظائف الشركة الوطنية للكهرباء والغاز:

أما بالنسبة لوظائف سونلغاز فيمكننا حصرها في:

تتمثل مهام مجمع سونلغاز في ضمان إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بجودة عالية، إضافة إلى تأمين النقل والتوزيع العمومي للغاز مع الالتزام الصارم بمعايير وإجراءات السلامة والأمن. كما تتولى المؤسسة التخطيط ووضع البرامج السنوية الخاصة بنشاطها وتأمين التمويل اللازم لتنفيذها، إلى جانب تسيير وتكوين الموارد البشرية الضرورية لضمان فعالية الأداء وتحقيق الأهداف المسطرة. وتسعى الشركة كذلك إلى تصور ووضع سياسة طاقوية ملائمة تتماشى مع احتياجات السوق الوطنية مع ضمان السير الحسن وتطوير المنشآت الكهربائية، والعمل على تحسين وتوسيع البنية التحتية واستغلالها بشكل أمثل. وفي هذا الإطار، تعمل الشركة على تلبية حاجات الزبائن من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة ما يعزز رضاهم ويضمن استمرارية الخدمة[2].

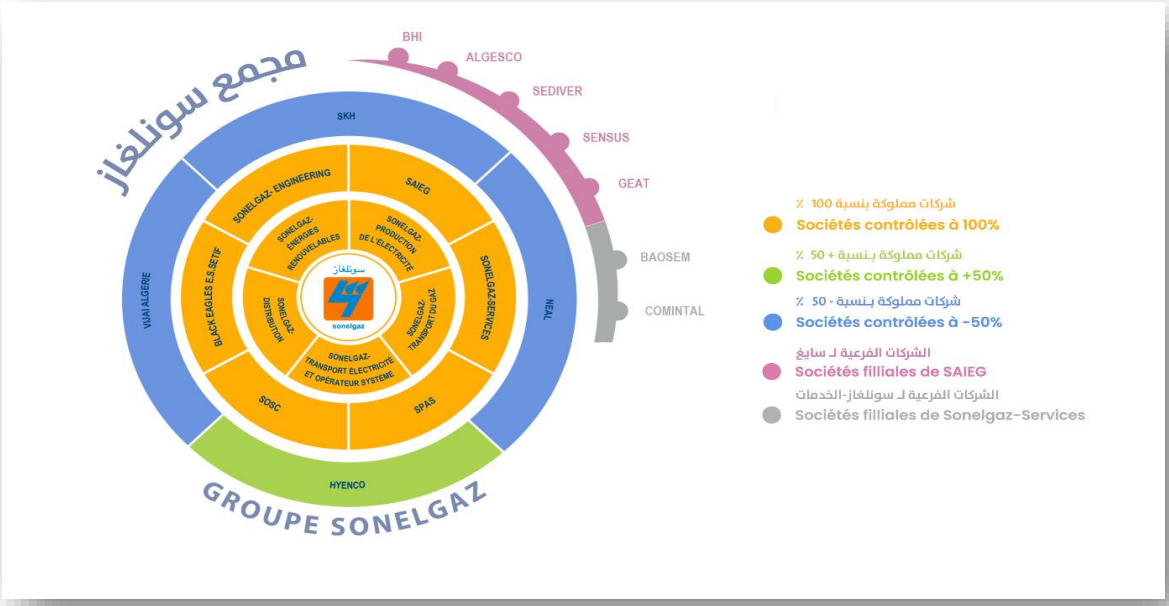
[1] شيماء قابن، "فعالية الحوكمة الإقتصادية في المؤسسات الإقتصادية التجارية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز 2019 - 2022" (مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2022)، 79.
[2] المرجع نفسه ، 78.

ثانيا: البنية التنظيمية للشركة الوطنية للكهرباء والغاز:

يتكون مجمع سونلغاز من 11 شركة فرعية بعد إعادة الهيكلة التي بدأت منذ 2022 وتم الانتهاء منها مؤخرا بدمج بعض الشركات في أخرى.

ويوضح الشكل أدناه الهيكل التنظيمي للشركة:

الشكل رقم (5): مخطط يوضح الهيكل التنظيمي لمجمع سونلغاز



المصدر : Sonelgaz, « Site officiel du groupe Sonelgaz », consulté le 22 avril 2026.

https://www.sonelgaz.dz/ar

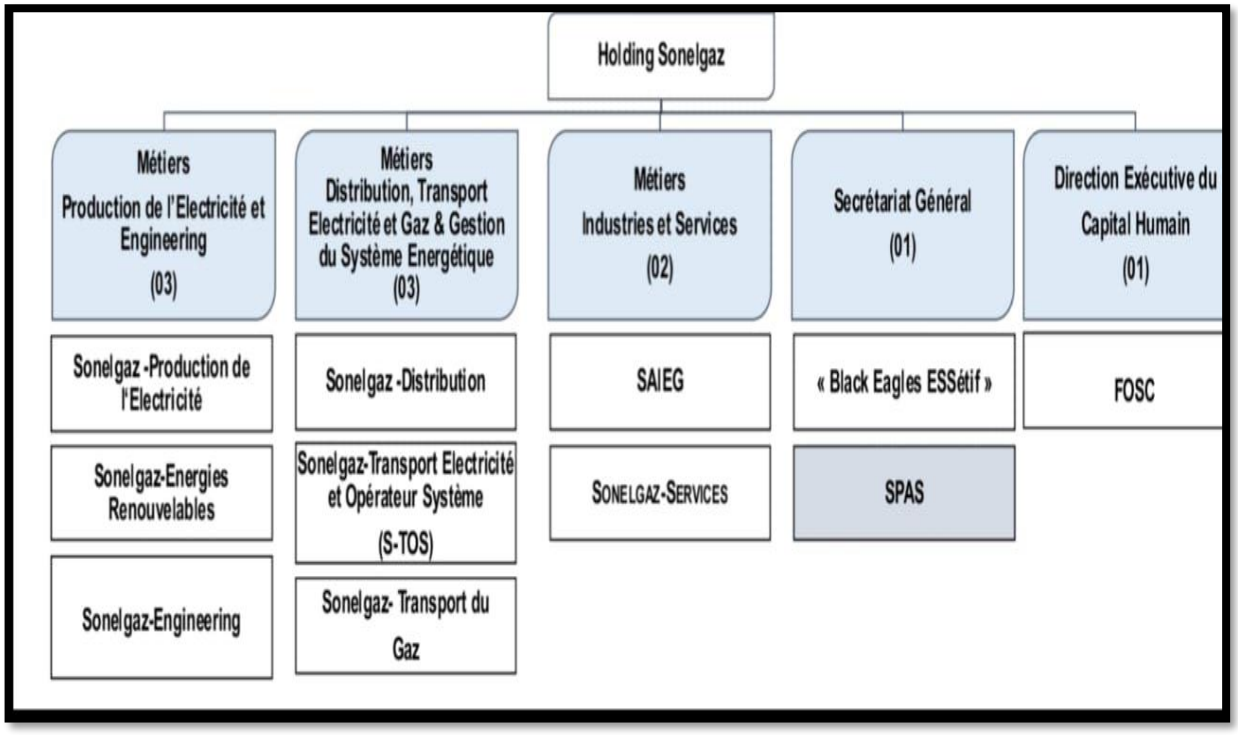
فيما يلي للشركات الفرعية الحالية بحسب الموقع الرسمي لـ سونلغاز وتضم 11شركة :

- سونلغاز –الهندسة.
- سونلغاز –إنتاج الكهرباء.
- سونلغاز –نقل الكهرباء و مسير المنظومة.
- سونلغاز –نقل الغاز.
- سونلغاز –التوزيع.
- سونلغاز –الطاقات المتجددة.

- سونلغاز –الخدمات.
- سايغ–الشركة الجزائرية للصناعات الكهربائية والغازية.
- صندوق الخدمات الاجتماعية و الثقافية .
- وفاق سطيف – Black Eagle–شركة تابعة رياضية.
- شركة أمن وحماية المنشآت الكهربائية والغازية.

وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (6): الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للكهرباء و الغاز (Holding Sonelgaz)



Source : Groupe Sonelgaz, Direction Exécutive Prospective Stratégie et Systèmes, «Formation d'intégration des nouvelles recrues : Organisation du Groupe Sonelgaz, 2024

المطلب الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للشركتين

أولا: الإطار القانوني والتنظيمي لسوناطراك:

1- الإطار القانوني لسوناطراك:

الإطار القانوني المنظم لنشاط قطاع المحروقات في الجزائر هو مجموعة من القواعد المتمثلة في القوانين والتشريعات التي تحكم عمل الشركات الطاقوية الجزائرية وعلى رأسها شركة سوناطراك، وتقوم بتأطير علاقتها مع الدولة أو مع الشركاء الأجانب، لتحقيق التوازن بين حماية السيادة الوطنية وتشجيع الاستثمار في أهم القطاعات المتمثل في قطاع الطاقة الذي يعتبر ركيزة أساسية ضمن القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الجزائري[1].

تأسست سوناطراك بموجب المرسوم رقم 63-491 المؤرخ في 31 ديسمبر 1963، سعيا من الجزائر في استرجاع السيطرة على مواردها الطبيعية التي كانت تحت نفوذ الاستعمار الفرنسي، تم إصدار هذا القرار ليمهد لتأسيس شركة وطنية تتكفل بإدارة واستغلال الثروات البترولية بدل الاعتماد على الشركات الأجنبية ما انعكس جليا في توجيه الدولة الجزائرية نحو تعزيز سيادتها على قطاع المحروقات ضمن سياستها الاقتصادية[2].

ومع صدور الأمر رقم 71-22 المؤرخ في 24 فيفري 1971 المتعلق بتأميم المحروقات في الجزائر، قامت الدولة الجزائرية بالسيطرة والتحكم على قطاع المحروقات، فأصبحت ملكية الموارد البترولية تعود للدولة، مما أعطى لسوناطراك دورا مهما في تنفيذ هذه السياسة وعزز مكانتها الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني [3].

غير أن التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال منتصف الثمانينات، لاسيما تراجع أسعار النفط وتزايد تقلبات السوق دفعت الجزائر إلى إعادة تقييم سياستها الطاقوية بما يتماشى مع هذه التحولات فتم إصدار قانون المحروقات رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 198 الذي سمح بانفتاح القطاع على

---

[1] Sonatrach, « Présentation du groupe Sonatrach », consulté le 23 avril 2026, https://sonatrach.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A8%D9%85%D8%AC%D9%85%D8%B9-%D8%B3%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%83/

[2] Journal Officiel de la République Algérienne, Décret n°63-491 du 31 décembre 1963 portant création de la Sonatrach .

[3] Ordonnance n°71-22 du 24 février 1971 relative à la nationalisation des hydrocarbures, Journal officiel de la République algérienne, 1971.

الشراكة مع الشركات الأجنبية في مجالات البحث والاستكشاف والإنتاج، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا والخبرات إلى الجزائر والاستغلال الأمثل للموارد البترولية[1] .

جاء تعديل سنة 1991 ليوسع من هذا الانفتاح من خلال تحسين الإطار التعاقدي وتسهيل إجراءات الاستثمار ما جعل القطاع أكثر جاذبية للشركات العالمية، مع بقاء الدولة الفاعل الرئيسي في تسيير الموارد الطبيعية[2].

صدر القانون رقم 07-05المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمتعلق بالمحروقات في الجزائر الذي يعتبر أحد أهم الإصلاحات التي عرفها قطاع الطاقة لإعادة تنظيم القطاع بشكل شامل بإدخال إصلاحات شملت العلاقة بين الدولة وسوناطراك، تعزيز للشفافية، توضيح أدوار الفاعلين وتحسين فعالية التسيير وفق ما يتماشى مع المعايير الدولية في إدارة قطاع الطاقة[3].

2- الإطار التنظيمي لسوناطراك:

للشركة الوطنية سوناطراك إطار تنظيمي داخلي محكم يحدد كيفية تسيير الشركة والهيكل المنظم داخل المؤسسة لضمان السير الحسن لنشاطاتها وتحقيق الأهداف والغايات المسطرة، يقوم هذا الأخير على حوكمة الشركة على ثلاث هيئات رئيسية المتمثلة في: الجمعية العامة، ومجلس الإدارة، واللجنة التنفيذية (كما تم التطرق إليها سابقا). فالجمعية العامة تمثل أعلى سلطة داخل المؤسسة إذ أنها المسؤولة على المصادقة على التوجهات الكبرى، أما بالنسبة لمجلس الإدارة فهو يسهر على تحديد السياسات العامة ومتابعة تنفيذها، في حين تقوم اللجنة التنفيذية بتسيير النشاط اليومي وتنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئات العليا[4].

يتولى الرئيس المدير العام المسؤول الأول عن قيادة الشركة، فيشرف على مختلف المديريات ويضمن التنسيق بينها، وتعدد مجالات هذه المديريات كالاستكشاف والإنتاج، والنقل عبر الأنابيب، والتكرير والبتروكيمياء، وصولا إلى التسويق، وهو ما يعكس الطابع المتكامل لنشاط المؤسسة[5].

[1] Loi n°86-14 du 19 août 1986 relative aux activités de recherche et d'exploitation des hydrocarbures
[2] Loi n°91-21 du 4 décembre 1991 modifiant la loi 86-14 relative aux hydrocarbures.
[3] Loi n°05-07 du 28 avril 2005 relative aux hydrocarbures.
[4] Sonatrach, "Organisation et gouvernance," https://www.sonatrach.com.
[5] Ibid.

ويتميز التنظيم الداخلي لسوناطراك بقيامه على مبدأ التكامل في سلسلة القيمة فالشركة تغطي على مختلف مراحل إنتاج واستغلال وتسويق المحروقات، ما يعزز قدرتها على التحكم في النشاط الطاقوي. تعتمد الشركة على شبكة واسعة من الفروع والمشاركات داخل الجزائر وخارجها، وهو ما يعكس توجهها نحو التوسع وتعزيز حضورها في الأسواق الدولية، إلى جانب تحسين مرونة التسيير وتوزيع المهام بين مختلف الهياكل التابعة لها[1].

ثانيا: الإطار القانوني والتنظيمي لسونلغاز:

1- الإطار القانوني لسونلغاز:

مر مجمع سونلغاز عبر مسار قانونيا يعكس تطور سياسة الدولة الجزائرية في قطاع الطاقة فقد انتقلت من كونها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC) إلى شركة مساهمة (SPA)في ضوء إصلاحات شاملة مست قطاع الكهرباء والغاز ويعتبر هذا التحول جزءا من توجه الدولة نحو تحديث نمط التسيير الاقتصادي للمؤسسات العمومية من خلال إدخال قواعد الحوكمة الحديثة وتعزيز النجاعة الاقتصادية، دون التخلي عن الطابع الاستراتيجي للقطاع[2].

وقد اعتبر القانون رقم 02-01 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، نقطة انطلاق لإعادة تنظيم القطاع والذي نصت المادة 165 منه على تحويل سونلغاز إلى شركة مساهمة تخضع في تنظيمها وسيرها لأحكام القانون التجاري، مع بقاء الدولة المساهم الوحيد في رأس المال، وهو ما يعكس الهدف في الجمع بين الطابع الاقتصادي والتوجيه العمومي للقطاع. كان الهدف الأسمى هو إعادة هيكلة الشركة وفق نموذج مؤسساتي أكثر مرونة يمكنها من العمل وفق منطق اقتصادي تنافس مع الحفاظ على الرقابة العمومية على نشاطها[3].

جاء المرسوم الرئاسي رقم 02-195 كتكملة للإطار القانوني تم من خلاله ضبط القانون الأساسي للشركة ليحدد المهام الرئيسية المتمثلة: في إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز، كما منحها إمكانية ممارسة نشاطها بشكل مباشر أو عبر فروع تابعة لها. ما يعكس رغبة الدولة في إدخال منطق المجموعة الاقتصادية بدل المؤسسة المركزية التقليدية، كما ساهم هذا الأخير في الفصل بين وظيفة الدولة كسلطة تنظيم ومراقبة

[1] Ibid.

[2] حازم حجلة وبلفار شوقي، "مجمع سونلغاز كشركة قابضة وشركات تابعة، "*مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة* 5، عدد 2 (2022)، 452.

[3] Algérie, *Loi n° 02-01 du 5 février 2002 relative à l'électricité et à la distribution du gaz par canalisations*, Journal Officiel, n° 08 (6 février 2002),165.

ووظيفة سونلغاز كفاعل اقتصادي وهو ما يساهم في تبني نموذج الحوكمة القطاعية الحديثة القائم على تحديد واضح للأدوار بين الفاعلين في قطاع الطاقة[1].

ومن جهة أخرى، فإن تحويل سونلغاز إلى شركة مساهمة سمح بإعادة تنظيم رأسمالها وهيكلتها الداخلية بما يتماشى مع مبادئ القانون التجاري خاصة فيما يتعلق بالشفافية المالية، تحديد المسؤوليات، وتعزيز الرقابة الداخلية، مما أدى إلى تحسين فعالية التسيير وتقوية الأداء المؤسسي[2].

ومنه أصبحت سونلغاز تعكس نموذجا اقتصاديا حديثا يقوم على التوازن بين متطلبات الخدمة العمومية ومقتضيات النجاعة الاقتصادية.

2- الإطار التنظيمي لسونلغاز:

اعتمد مجمع سونلغاز إطارا تنظيميا حديثا يقوم على مبادئ الحوكمة الرشيدة بهدف تحسين الأداء وتعزيز الشفافية وضمان فعالية اتخاذ القرار، وتمثل هذا الأخير في ميثاق الحوكمة وممارسة المسؤوليات (نسخة مارس 2023)، الذي يعتبر المرجع الداخلي المنظم للعلاقات بين الشركة القابضة والفروع التابعة لها. ويحدد هذا الميثاق قواعد التسيير، آليات الرقابة، وتوزيع المسؤوليات بين مختلف مستويات القرار داخل المجمع[3].

ويقوم الهيكل التنظيمي للمجمع على رئاسة المدير العام(PDG) ، الذي يجمع بين صلاحيات التسيير التنفيذي والقيادة الاستراتيجية، ويعمل على ضمان التنسيق بين مختلف الوحدات التنظيمية، كما يعتمد على لجان متخصصة على غرار لجنة التدقيق، لجنة الحوكم، ولجنة الاستراتيجية التي تضطلع بمهام تقييم الأداء ومراقبة المخاطر وتوجيه القرارات الكبرى، ويسعى إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة داخل المؤسسة، من خلال وضع آليات واضحة للمراقبة الداخلية وتحديد المسؤوليات بدقة، بما يسمح بتقليل المخاطر وتحسين جودة التسيير[4].

---

[1] Algérie, *Décret présidentiel n° 02-195 du 1er juin 2002 portant statuts de la Société algérienne de l'électricité et du gaz dénommée "Sonelgaz" (SPA)*, Journal Officiel, n° 39 (5 juin 2002) : art. 04.

[2] Groupe Sonelgaz, *Charte de gouvernance et d'exercice des responsabilités au sein du Groupe Sonelgaz - mise à jour* (Alger : Direction Générale, mars 2023), 4.

[3] Groupe Sonelgaz, *Charte de gouvernance*,6.

[4] Ibid.

اعتمد المجمع على مبدأ يعرف بالتوطين التنظيمي وهو عبارة عن مبدأ يفرض على الشركات التابعة إدماج توجيهات الشركة القابضة ضمن أنظمتها الداخلية لضمان وحدة القرار الاستراتيجي وتناسق السياسات على مستوى القطاع الطاقوي. والعمل على تعزيز التنسيق بين مختلف الهياكل، تحسين سرعة اتخاذ القرار ورفع كفاءة الأداء العام، خاصة في ظل توسع نشاط المجمع داخل السوق الوطنية والدولية[1].

[1] Ibid.

المبحث الثاني: دور شركة سوناطراك في دعم النفوذ الخارجي عبر الدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الأول: دور سوناطراك في دعم الاقتصاد الوطني

لطالما احتل قطاع المحروقات مكانة مهمة إذ تعتبر الركيزة التي يستند عليها الاقتصاد الجزائري، وهنا تظهر سوناطراك باعتبارها الفاعل الرئيسي في تجسيد السياسة الطاقوية للدولة، إذ تعتبر شريان الاقتصاد الوطني كونها الممول الأساسي للخزينة العمومية، مصدر مهم للعملة الصعبة والعجلة المحركة لباقي القطاعات الاقتصادية، إذ تحظى سوناطراك بدور استراتيجي مهم لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

وفي ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات فإن لإيرادات هذا الأخير أهمية قصوى فنجدها:

- من أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة.
- مصدرا هاما لتكوين الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية.
- المساهمة الكبيرة لعوائد النفط في تكوين الناتج الداخلي الخام[2].

الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات سوناطراك تسيطر على حوالي 96% من إجمالي صادرات المحروقات الجزائرية، كما تساهم بما يقارب 60% من مداخيل الخزينة العمومية، وتمثل عائداتها نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي هو ما يعكس هيمنة القطاع المحروقاتي على بنية الاقتصاد الوطني، وتظهر في الوقت نفسه الدور المركزي الذي تلعبه سوناطراك في دعم التوازنات المالية للدولة وتمويل السياسات العمومية ما يجعل الاقتصاد الجزائري في حالة ارتباط وثيق بعائدات الطاقة[3].

حيث تترجم الحصيلة السنوية لسنة 2024 الدور الأساسي، حيث حققت الشركة رقم أعمال إجمالي قدره 6,523مليار دينار جزائري .أما بالنسبة للقوة قوة التصديرية للشركة فتظهر من خلال تحقيق إيرادات من صادرات النفط والغاز بلغت 45مليار دولار أمريكي ما يعادل **6,109**مليار دينار جزائري[4].

---

[1] ريان،بوناب "الشركات الاقتصادية كأداة لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية: دراسة حالة شركة سوناطراك 2005-2019" (مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2025/2024)، 115.

[2] فاتح حركاتي،دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر ،المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية (المجلد32)،(لعدد2)،(سنة 2018)، 434.

[3] حمزة كحال ،تعرف إلى "سوناطراك" قلب الاقتصاد الجزائري،العربي الجديد، https://www.alaraby.co.uk/ تم الإطلاع 13-05-2026.

[4] شركة سوناطراك، التقرير السنوي ،ص 9، https://sonatrach.com/wp-content/uploads/2025/12/RA_2024_ARABE_09-DEC.pdf ، تمت الزيارة 13-05-2026.

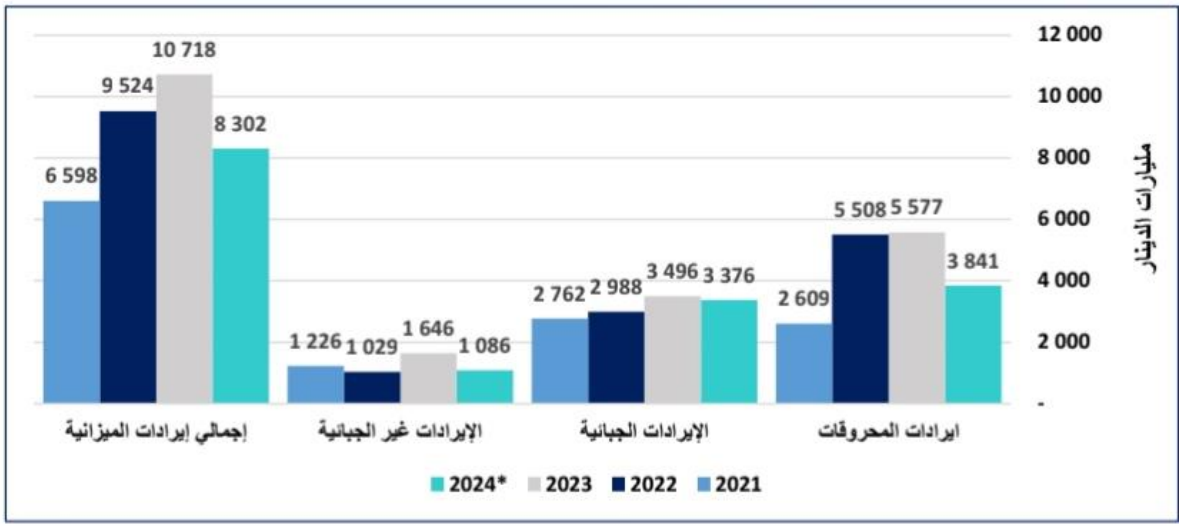
يشير هذا الرقم إلى المساهمة الكبيرة في الناتج المحلي الخام من خلال:

1- تمويل الخزينة العمومية:

ففيما يخص العائدات المباشرة للدولة، فقد ساهمت الشركة بـ جباية نفطية بلغت 3,872مليار دينار جزائري التي تذهب مباشرة لتمويل الميزانية العامة للدولة،[1] وبخصوص إلى العائدات غير المباشرة فقد استثمرت سوناطراك ما قيمته 662مليار دينار جزائري، وجهت 79%منها أي حوالي 523مليار دج لنشاطات الاستكشاف والإنتاج لضمان ديمومة الأمن الطاقوي وتجديد الاحتياطات ما يجعل الشركة الممول الأساسي لميزانية الدولة[2] .

وهو ما يبينه الشكل التالي :

الشكل رقم (7): التقرير السنوي 2024 التطور الاقتصادي الجزائري



المصدر : بنك الجزائر :التقرير السنوي 2024 التطور الاقتصادي و الاقتصادي ص 103 ، https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2025/09/Rapport-2024-AR.pdf تم الزيارة 13-05-2026.

من خلال الرسم البياني الذي يوضح تطورات إيرادات الميزانية الجزائرية خلال الفترة (2021-2024)، يتبين أن قطاع المحروقات ما يزال يمثل الدعامة الأساسية لتمويل الخزينة العمومية وهو ما يبرز الأهمية الاستراتيجية للنفط و الغاز و كذلك الدور المحوري الذي تضطلع به شركة سوناطراك باعتبارها

[1] شركة سوناطراك، التقرير السنوي ، 9، https://sonatrach.com/wp-content/uploads/2025/12/RA_2024_ARABE_09-DEC.pdf ، تمت الزيارة 13-05-2026.

[2] شركة سوناطراك، التقرير السنوي ، 32، https://sonatrach.com/wp-content/uploads/2025/12/RA_2024_ARABE_09-DEC.pdf ، تمت الزيارة 13-05-2026.

الفاعل الرئيسي في هذا القطاع، فقد سجلت إجمالي إيرادات الميزانية ارتفاعا واضحا من 6,598مليار دج سنة 2021 إلى 9,524مليار دج سنة 2022، ثم بلغت ذروتها سنة 2023بـ10,718 مليار دج، قبل أن تتراجع سنة 2024إلى 8,302 مليار دج هذا التطور يوضح ارتباط المالية العمومية بتقلبات السوق النفطية العالمية حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط والغاز خلال سنتي 2022 و2023 في تعزيز الموارد المالية للدولة، بينما أدى تراجع الأسعار سنة 2024 إلى انخفاض إيرادات المحروقات، فنجده ارتفع من 2,609مليار دج سنة 2021 إلى 5,508مليار دج سنة 2022، ثم عرفت استقرارا سنة 2023 بما يقدر ب 5,577مليار دج ، قبل أن تنخفض إلى 3,841مليار دج سنة 2024 .وتبرز هذه الأرقام الوزن الكبير للمحروقات في تمويل الميزانية، فقد شكلت سنة 2023 أكثر من نصف إجمالي الإيرادات ما يدل على استمرار الاعتماد الكبير على عائدات النفط والغاز.

وهو ما يؤكد على كون سوناطراك ركيزة أساسية لتمويل الخزينة العمومية وضمان استقرار الاقتصاد الوطني.

2- الصادرات ومداخيل العملة الصعبة :

عند المقارنة بين عائدات تصدير سوناطراك خلال الفترة (2022-2024) نلاحظ تدرجا يعكس واقع أسعار الطاقة في السوق الدولية ففي سنة 2022 بلغت العائدات ذروتها بـ 60مليار دولار نتيجة الارتفاع القياسي للأسعار عالميا، ثم شهدت سنة 2023تراجعا إلى 49,8مليار دولار مع استقرار الأسواق. أما في سنة 2024 فقد استقرت المداخيل عند 45مليار دولار، وبالرغم من هذا الانخفاض الرقمي في القيمة المالية، إلا أن حجم الكميات المصدرة بقي ثابتا(حوالي 91 مليون طن سنويا)ما يوضح أن التغير في العائدات كان مرتبطا بعامل السعر، العالمي وليس بنقص في وتيرة نشاط التصدير للشركة، وهو ما يبرز قدرة سوناطراك على تأمين تدفقات مالية معتبرة من العملة الصعبة للاقتصاد الوطني رغم تقلبات السوق[1].

[1] شركة سوناطراك، التقرير السنوي ، 25 ، https://sonatrach.com/wp-content/uploads/2025/12/RA_2024_ARABE_09-DEC.pdf ، تمت الزيارة 13-05-2026.

الجدول رقم (4): حجم المصدر و التغيير حسب التقرير السنوي لسوناطراك 2024

المنتج	الحجم المصدر	نسبة التغيير
الغاز الطبيعي	35.1	+0.6%
الغاز الطبيعي المسال	25.1	−14%
النفط الخام	15.1	−3%
البروبان	4.58	−2%
البيوتان	3.50	− 1.7%
الكوندنسات	13.5	−3%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لسوناطراك2024

من خلال هذا الجدول نلاحظ تركيز سوناطراك على الغاز الطبيعي كمنتج محوري لدعم الميزان التجاري، حيث حقق زيادة في حجم الصادرات رغم التحولات العالمية المتطورة.

كما تلعب سوناطراك دورا مهما في تغذية احتياطات النقد الأجنبي 45مليار دولار أمريكي في الميزان التجاري لسنة 2024، ما يمثل 90% من صادرات الجزائر[1]، ومنه تمثل صادرات سوناطراك الدعامة المحورية التي تكفل استقرار التوازنات المالية الكبرى وتدعم احتياطيات الدولة من العملة الصعبة. ولا ينحصر دورها في الجانب التجاري فقطبل يمتد لتؤدي وظيفة استراتيجية تمكن الدولة من تمويل برامجها الاقتصادية وضمان استقرار العملة الوطنية، ما يجعلها المصدر الرئيسي والقوة الدافعة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

[1] المصدر : بنك الجزائر :التقرير السنوي 2024 التطور الاقتصادي و الاقتصادي ،107 ،https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2025/09/Rapport-2024-AR.pdf تمت الزيارة 13-05-2026.

الجدول رقم (5): أهم إنجازات سوناطراك لسنة 2024

المؤشر المالي	القيمة	الوحدة
رقم الأعمال الإجمالي	6,523	مليار دينار جزائري
قيمة الصادرات	45	مليار دولار أمريكي
الجباية النفطية (عائدات مباشرة)	3,872	مليار دينار جزائري
النتيجة الصافية (الأرباح الصافية)	812	مليار دينار جزائري
إجمالي الاستثمارات	662	مليار دينار جزائري

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لشركة سوناطراك سنة 2024

3- التنمية الداخلية والتشغيل:

أما بالنسبة للتنمية الداخلية والتشغيل:

تولي سوناطراك أهمية كبيرة لتنمية مواردها البشرية ، إذ تعتمد مجموعة من البرامج التكوينية تهدف إلى تعزيز الكفاءات التقنية و قدرات التسيير و التكيف مع التكنولوجيات الجديدة وكذا متطلبات التحول الطاقوي بالإضافة لترقية البحث و الابتكار لضمان تكوين جيد و عالي الكفاءة لعمالتها، فقد بلغ عدد موظفيها لسنة 2024 66779 عاملا [1].

الشكل رقم (8): التعداد الإجمالي لعمال مجمع سوناطراك سنة (2023-2024)



المصدر : شركة سوناطراك، التقرير السنوي ، 40، https://sonatrach.com/wp-content/uploads/2025/12/RA_2024_ARABE_09-DEC.pdf، تمت الزيارة 13-05-2026

[1] شركة سوناطراك، التقرير السنوي ، 40 ، https://sonatrach.com/wp-content/uploads/2025/12/RA_2024_ARABE_09-DEC.pdf ، تمت الزيارة 13-05-2026

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ نسبة زيادة ملحوظ للتعداد الإجمالي إذ بلغ سنة 2023 عدد 66025، أما سنة 2024 فنلاحظ زيادة ب1.1% لتصل إلى 66779 حيث ساهمت هذه الزيادة في تنمية الموارد البشرية من خلال الجمع بين استقطاب مواهب جديدة وتعزيز ميزانية التكوين، ما يجعل هذه الزيادة عاملا حقيقيا لدعم الابتكار وتحسين الكفاءة التشغيلية.

كما تلتزم المؤسسة بفتح آفاق التشغيل لخريجي الجامعات والمعاهد الوطنية عبر حملات توظيف تعتمد على مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص، بالإضافة إلى إطلاق برامج تكوينية شملت أكثر من 25,000 عامل .أما على صعيد التنمية الداخلية، فتضطلع المؤسسة بدور ريادي في دعم مناطق الظل من خلال تمويل مشاريع الربط بالكهرباء وحفر آبار المياه المجهزة بالطاقة الشمسية إلى جانب مساهمتها الفعالة في القطاع الصحي عبر توفير محطات الأكسجين ودعم مراكز علاج السرطان، وفي قطاع التربية من خلال رقمنة المدارس الابتدائية وتجهيزها[1].

المطلب الثاني: البعد الدولي لنشاط شركة سوناطراك

عملت سوناطراك على توسيع نشاطاتها دوليا عبر إقامة اتفاقيات وشراكات متعددة في مجالات مختلفة من نشاطات المنبع ،المصب ،الخدمات ،وصولا إلى تجارة النفط و الغاز ، ما يعزز مكانتها في الأسواق العالمية وانتشارها ، و ما يجعلها فاعل أساسي على المستوى العالمي و تتوزع نشاطات سوناطراك حسب هذه الخريطة :

[1] حسين، بوكايس، ومحمد عبار. "المؤسسة العمومية الاقتصادية كمحرك رئيسي للمسار التنموي المستدام في الجزائر - سوناطراك نموذجا." *مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد* 8، عدد 2 (2024)، 138-139.

الخريطة رقم (1): خريطة تبين انتشار فروع شركة سوناطراك في العالم



المصدر : الموقع الرسمي لسوناطراك. "الشركة القابضة الدولية سوناطراك"، https://sonatrach.com/ar/الشركة-القابضة-الدولية-سوناطراك/ تمت الزيارة 13-05-2026.

من خلال الخريطة يتبن لنا توسع النفوذ الطاقوي لمجمع سوناطراك جعل منها فاعل عابر للحدود، امتد ليشمل قارات أفريقيا، أوروبا حتى أمريكا الجنوبية. ويمكن تبيان هذا التواجد عبر اربع محاور استراتيجية: أوروبا ي تمثل السوق الأساسية عبر الاستثمار في البنية التحتية لنقل الغاز، التسويق والتكرير في دول كإسبانيا، إيطاليا، والمملكة المتحدة، إفريقيا من خلال مشاريع التنقيب والاستكشاف في دول الجوار، لتعزيز الأمن الطاقوي الإقليمي وأمريكا الجنوبية عبر التواجد في البيرو في مجال تطوير حقول الغاز ونقله؛ وصولاً إلى التواجد التجاري والمكتبي في مراكز مالية وطاقوية عالمية مثل سويسرا وهولندا. ما يجعل الشركة مساهمة في تعزيز مكانة الجزائر دوليا.

وفي هذا السياق لقد طورت شركة سوناطراك استراتيجية استثمارية دولية متطورة ومتعددة الأبعاد. تتجسد هذه الاستراتيجية في شبكة معقدة من الشركات التابعة والمشاركات في الخارج ما يعكس رغبة واضحة في توسيع وتنويع الأنشطة خارج الحدود الوطنية[1].

[1] الموقع الرسمي لسوناطراك. "الشركة القابضة الدولية سوناطراك"، https://sonatrach.com/ar/الشركة-القابضة-الدولية-سوناطراك/ تمت الزيارة 13-05-2026.

وتقع في قلب استراتيجية سوناطراك الدولية شركة **SIHC** القابضة (شركة سوناطراك الدولية القابضة)، وهي هيكل يلعب دورا جوهريا في إدارة الممتلكات الدولية للمجموعة، هذه الشركة القابضة، المملوكة بالكامل لشركة سوناطراك (SH SPA) هي الوسيلة الرئيسية للاستثمارات في الخارج حيث تقدم المرونة التشغيلية وتحسين الضرائب وهما أمران ضروريان للعمليات الدولية[1].

كما تمثل شركة**SIPEX** التابعة لسوناطراك والمكلفة بالاستكشاف والإنتاج الدولي الذراع الرئيسي لتوسع الشركة الجزائرية في الخارج سواء في إفريقيا وصولا إلى أمريكا اللاتينية مرتكزة بشكل كبير على أوروبا ما يعزز من نفوذها على المستوى العالمي[2] .

أبرمت سوناطراك مجموعة من العقود والبروتوكولات الاستراتيجية مع كبرى الشركات العالمية؛ حيث تم التوقيع مع مجمعات بيكر هيو(Baker Hughes) ، نيوفو بينيون(Nuovo Pignone) ، وتيكنيمونت (Tecnimont)لإنجاز منشآت تعزيز مكمن الغاز بـ حاسي الرمل (المرحلة الثالثة – الخطوة الثانية). كما اتجه المجمع نحو الشراكات الآسيوية بتوقيع عقد مع الشركة الصينية للهندسة البترولية والإنشاء (CPECC)لتطوير حقل أدرار(Alrar) على صعيد البحث والاستكشاف، تم إبرام بروتوكولات تفاهم مع مؤسسات رائدة لدراسة وتطوير أحواض استراتيجية، منها الاتفاق مع إكسون موبيل (ExxonMobil) لأحواض الأهنات وغورارة، ومع شيفرون (Chevron) لأحواض الأهنات وبركين. كما شملت التحالفات إعادة بعث الأنشطة في مناطق عين صالح وعين أميناس مع شركتي إيني (Eni) وإيكينور(Equinor) بالإضافة إلى التعاون مع توتال إنيرجي (Total Energies) لتقييم موارد المحروقات، ومع مؤسسة سينوبيك (Sinopec) لتطوير محيط حاسي بركان شمال. تعكس هذه الشراكات المتعددة قدرة سوناطراك على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوظيف التكنولوجيا العالمية لتمديد عمر الحقول وزيادة القدرة الإنتاجية الوطنية[3].

يسعى مجمع سوناطراك من خلال عقود الشراكة الدولية الأخيرة إلى النهوض بـ قطاع البتروكيمياويات عبر الانتقال نحو الصناعات التحويلية الكبرى وتوطين التكنولوجيا الاستراتيجية. وتتجلى

[1] Têtière « Sonatrach »,ebourse.dz,le 22 novembre 2024
https://ebourse.dz/tetiere-sonatrach/ .
[2] Ibid.
[3] شركة سوناطراك، التقرير السنوي ،15، https://sonatrach.com/wp-content/uploads/2025/12/RA_2024_ARABE_09-DEC.pdf ، تمت الزيارة 13-05-2026

هذه الرؤية في إبرام المجمع عقدا مع شركة تيكنيمونت (Tecnimont) الإيطالية لإنجاز مركب إنتاج ألكيل البنزين الخطي(LAB) وهو مشروع استراتيجي يهدف لتثمين الموارد الوطنية وتوفير المواد الخام الأساسية للنسيج الصناعي المحلي. كما تم إطلاق مشروع مصفاة حاسي مسعود الجديدة بالتعاون مع تجمع شركتي تيكنيكاس روونيداس (Tecnicas Reunidas) وسامسونج(Samsung) بهدف رفع قدرات التكرير الوطنية وتأمين احتياجات السوق من المواد الطاقوية المكررة. تعزز هذه المشاريع من مكانة الجزائر كقوة صناعية قادرة على إدارة مشاريع بتروكيمياوية معقدة مع شركاء دوليين، وتندرج ضمن رؤية شاملة لتعزيز السيادة الطاقوية وتقليل التبعية للاستيراد[1].

وتتمثل أهم المشاريع الدولية التي ساهمت في تعزيز نفوذ سوناطراك على المستوى الدولي نذكر:

ليبيا: تعتبر التجربة الاستثمارية لمجمع سوناطراك في الأراضي الليبية نموذجا متقدما للدبلوماسية الاقتصادية الرامية لتدويل النشاط العملياتي ففي سنة 2005، أبرمت سوناطراك عبر فرعها SIPEX عقد استكشاف وإنتاج مع المؤسسة الوطنية للنفط (NOC) في الرقعة رقم 65 بحوض غدامس على مساحة قدرها 4,374 كم². وقد تضمن العقد التزاما باستثمار قيمته 13 مليون دولار لتنفيذ حد أدنى من الأشغال يشمل مسحا زلزاليا على مسافة 1000 كم وحفر بئرين استكشافيين، مع تولي الطرف الجزائري دور المشغل بنسبة مشاركة قدرها 25%. وتكلل هذا المسار بإعلان أول اكتشاف نفطي في ذات البلوك سنة 2009 بقدرة إنتاجية تراوحت بين 1344 و1518 برميل يوميا[2]. وفي إطار تعزيز هذا التكامل تم التوقيع في طرابلس بتاريخ 14 جانفي 2024 على ملحق لمذكرة التفاهم يهدف لدمج نشاطات استكشاف الموارد غير التقليدية وتمديد آجال الاستكشاف في الرقعتين 96/95 و65.[3] كما تعزز هذا المسار في 24 جويلية 2025 بإبرام أربع (04) مذكرات تفاهم إضافية شملت مجالات الجيوفيزياء، وخدمات الآبار، والبحوث المخبرية، والتكوين المتخصص[4].

---

[1] شركة سوناطراك، التقرير السنوي ، 23 ، https://sonatrach.com/wp-content/uploads/2025/12/RA_2024_ARABE_09-DEC.pdf ، تمت الزيارة 13-05-2026

[2] **Europetrol, SIPEX (Sonatrach International Production and Exploration Corporation) et N.O.C (Compagnie Nationale Libyenne du Pétrole),** 13/03/2005, https://www.euro-petrole.com/technip-contrat-pour-la-plate-forme-spar-du-champ-constitution-pour-kerr-mcgee-dans-le-golfe-du-mexique-n-f-41, Consulté le 13 mai 2026.

[3] " شركة سوناطراك الجزائرية في مهمة حفر خارج الحدود.. موريتانيا ومالي والنيجر في الواجهة"، منصة الطاقة، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2025، تمت الزيارة في 13 ماي 2026، https://attaqa.net/2025/10/23/شركة-سوناطراك-الجزائرية-في-مهمة-حفر-خا/.

[4] سهم ميديا. "سوناطراك تتوسع في ليبيا". 13 يناير/كانون الثاني 2024. https://www.sahm-media.dz/سوناطراك-تتوسع-في-ليبيا/ ، تمت الزيارة 13ماي 2026.

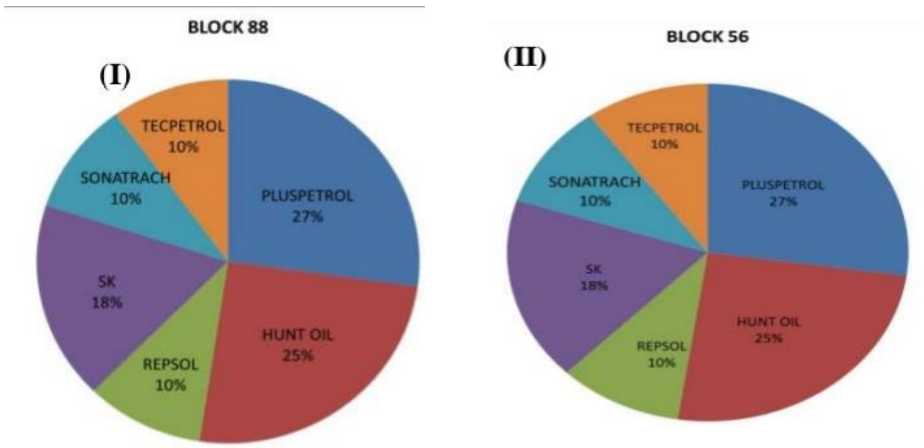
النيجر: في إطار استراتيجية مجمع سوناطراك لتعزيز التعاون جنوب–جنوب وتوسيع نطاق نشاطها القاري، يعود الوجود العملياتي للمجمع في النيجر إلى سنة 2005، حين وقع فرع SIPEXعقد تنقيب وبحث عن المحروقات في رقعة كفرا (Kafra) الحدودية بمساحة إجمالية بلغت 23,737كم² .تضمن العقد برنامجا زمنيا يمتد لـ 12سنة بغلاف استثماري إجمالي قدره 29.5مليون دولار، مقسم على ثلاث مراحل تشمل إنجاز مسوحات زلزالية وحفر آبار استكشافية.[1] وتطور هذا التعاون ليشمل المرافقة التقنية الشاملة، حيث اتفق المجمع مع الشركة النيجرية للنفط (SONIDEP) على دعم مشروع إنشاء مصفاة ومركب للبتروكيماويات بمدينة دوسو(Dosso) ، وقد تضمن هذا الاتفاق إنشاء لجنتين فرعيتين متخصصتين الأولى تعنى بالتكرير والبتروكيماويات، والثانية بإدارة المشاريع والإطار القانوني، مع الالتزام بتأهيل الكوادر النيجرية في المعهد الجزائري للبترول (IAP) لضمان نقل الخبرة وتسريع وتيرة التنمية الصناعية الطاقوية في المنطقة[2].

أما بالنسبة للاستثمار الخارجي في أمريكا اللاتينية فلسوناطراك حصة 10% في مشروع Camisea في البيرو ، و الذي تعد الأرجنتين المشغل الرئيسي له بالاشتراك مع كل من شركة Repsol الإسبانية و Hunt oïl الامريكية و هما يوضحه الشكل البياني ادناه :

[1] **Europetrol, Sonatrach va prospecter au Niger,** 12/06/2005, https://www.euro-petrole.com/petrole-sonatrach-va-prospecter-au-niger-n-f-493, Consulté le 13 mai 2026.

[2] Radio Algérienne ،« Sonatrach renforce sa coopération avec des institutions nationales », *Radio Algérienne*, consulté le 13 mai 2026, https://news.radioalgerie.dz/fr/node/58422.

الشكل رقم (9): رسم يوضح نسبة مساهمة شركة سوناطراك في مشروع Camisea في البيرو (Block56 Block88)

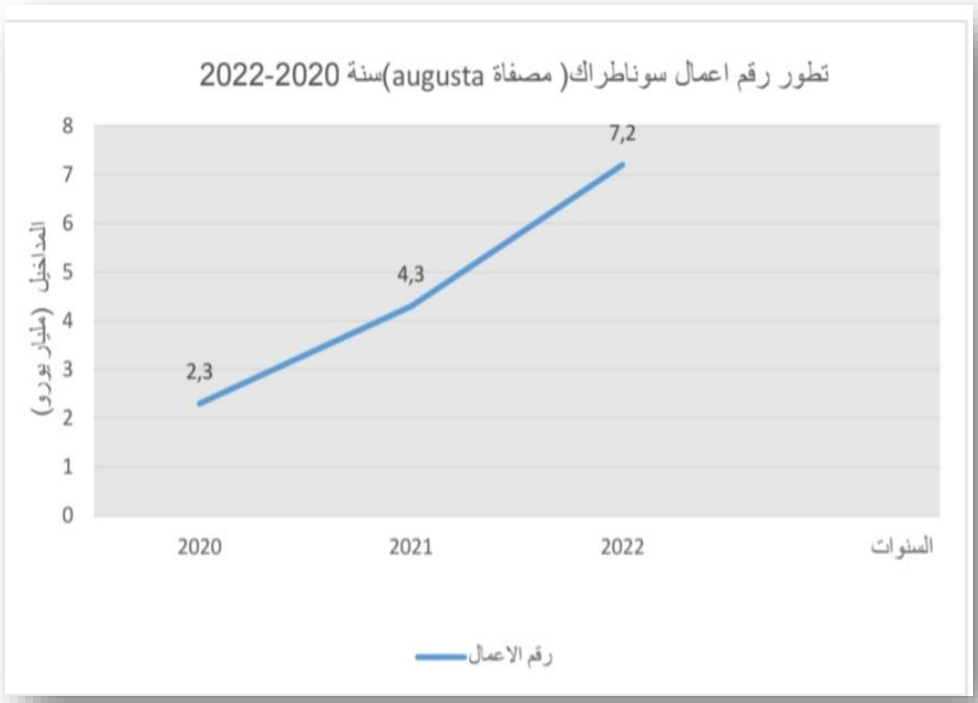


Source : Présentation par Perupetro, *Presentación: Proyecto Camisea – La Jolla, mayo 2014* (Lima : Perupetro, 2014), https://www.perupetro.com.pe/wps/wcm/connect/4c7bedff-fb50-413f-a771-6b3491d0ce98/Presentacion+-+Proyecto+Camisea+-+La+Jolla+May+2014+final+26.05.2014.pdf?MOD=AJPERES , consulté le 16 mai 2026.

كما تعتبر مصفاة إيطاليا Augusta من أبرز الاستثمارات الخارجية لسوناطراك في صفقة بلغت مليار دولار بالإضافة إلى الاستحواذ على ثلاث محطات بنزين من خلال الفرع الإيطالي لسوناطراك ، يقوم نشاط هذا المصفاة على تكرير النفط الخام ، التخزين و توزيع المنتجات. ما جعل رقم أعمال مصفاة سوناطراك بإيطاليا يفوق بعض الشركات الكبرى فسنة 2022 تجاوز 7.2 مليار يورو .[1]

[1] بوناب، مرجع سابق، 127-128.

الشكل رقم (10): تطور رقم أعمال مصفاة Augusta(2020-2022)



المصدر : ريان بوناب ، "الشركات الاقتصادية كأداة لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية: دراسة حالة شركة سوناطراك 2005-2019" (مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2025/2024)، 129.

يتضح جليا حسب الرسم أعلاه أن رقم أعمال مصفاة سوناطراك في إيطاليا في تزايد ملحوظ ففي سنة 2020 بلغ 2.3 أما سنة 2021 وصل إلى 4.3 ثم لتصل إلى 7.2 سنة 2022 .

إن هذا التصاعد لا يعكس نجاحا اقتصاديا فحسب، بل يمثل بناءا للنفوذ الجيوسياسي الجزائري في الضفة الشمالية للمتوسط حيث تحولت الأصول الخارجية إلى أدوات ضغط ناعمة تضمن للجزائر التغلغل في العمق الأوروبي والتحكم في سلاسل القيمة المضافة.

شمل التوسع أيضا اختراق أسواق طاقوية استراتيجية عبر إبرام اتفاقيات تجارية بعيدة المدى، أبرزها العقد الموقع مع شركة غرين (Grain) بالمملكة المتحدة لمدة 10 سنوات (ابتداءا من 2029) لتصدير 3 ملايين طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال.[1]

[1] شركة سوناطراك، التقرير السنوي ، 25 ، https://sonatrach.com/wp-content/uploads/2025/12/RA_2024_ARABE_09-DEC.pdf ، تمت الزيارة 13-05-2026.

كما نجح المجمع في تنويع منافذ التصدير نحو أوروبا الوسطى والشرقية من خلال إبرام عقود مع الشركة الألمانية في أن جي(VNG) ، والشركة التشيكية سي أو زاد (CEZ) عبر أنبوب "ترانسميد"، بالإضافة إلى تصدير أول شحنة غاز مسال إلى كرواتيا وزيادة الإمدادات نحو سلوفينيا[1].

هذه التحركات تعكس قدرة الدبلوماسية الطاقوية الجزائرية على فرض سوناطراك كضامن أساسي للأمن الطاقوي الأوروبي و تعزيز حضورها في الأسواق العالمية .

إذ تظهر لنا هذه المعطيات أن سوناطراك لا تقتصر على كونها شركة طاقوية وطنية، بل عبارة عن أداة اقتصادية واستراتيجية في يد الدولة الجزائرية لبسط النفوذ الخارجي فمن خلال تدويل استثماراتها، وعقد شراكات مع شركات عالمية كبرى، وتطوير الحقول داخل وخارج البلاد، نجحت في توظيف الطاقة كوسيلة لتعزيز الحضور الجيوسياسي للجزائر، خاصة في السوق الأوروبية والإفريقية. كما أن اعتمادها على التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية مكنها من رفع الإنتاجية وتأمين الإمدادات، ما جعلها فاعلا محوريا في معادلة الأمن الطاقوي الدولي، وليس فقط موردا اقتصاديا تقليديا.

المطلب الثالث : سوناطراك كأداة للدبلوماسية الاقتصادية وصناعة النفوذ.

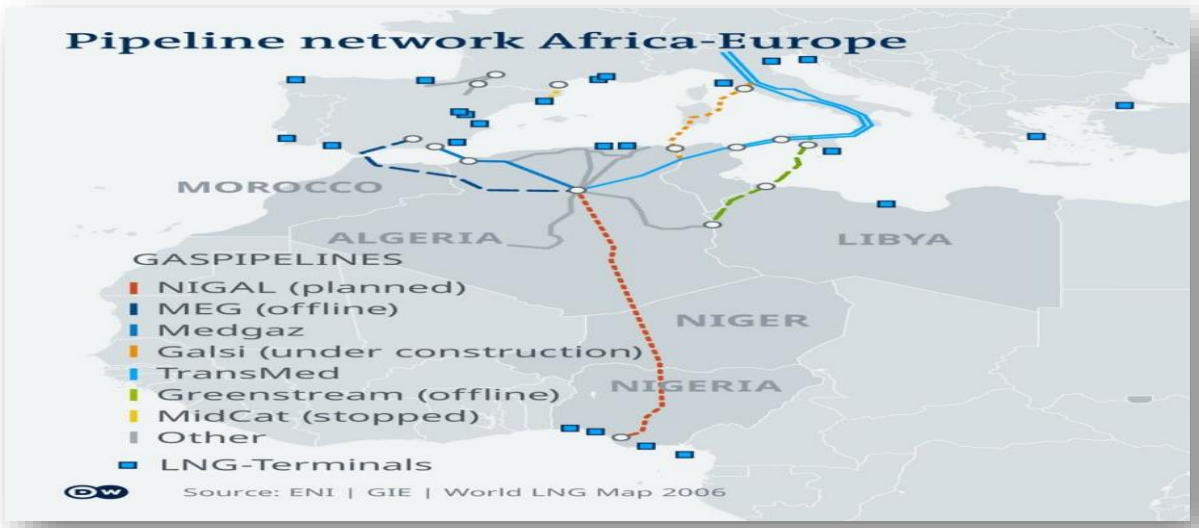
مشاريع البنية التحتية:

تعتمد سوناطراك في توسيع الحضور الخارجي للجزائر على البنية التحتية الطاقوية باعتبارها الركيزة الأساسية ، إذ أضحت هذه الأخيرة وسيلة في يد الجزائر لبسط نفوذها و تعزيز حضورها على المستوى العالمي متجاوزة دورها التقني لنقل الطاقة ، فخوط الانابيب العابرة للحدود و التي في مقدمتها أنبوب ميد غاز(Med gaz) و ترانسميد(Transmed) التي لا تقتصر على ضمان تدفق الغاز نحو أوروبا فقط بل جعل الجزائر ومزود موثق لأوروبا و تخلق نوع من الاعتماد المتبادل مع الشريك الأوروبي ، ما يعزز من مكانة الجزائر في الأسواق العالمية و يزيد من قدرتها و نفوذها .

[1] شركة سوناطراك، التقرير السنوي ، 25 ، https://sonatrach.com/wp-content/uploads/2025/12/RA_2024_ARABE_09-DEC.pdf ، تمت الزيارة 13-05-2026.

كما يعد مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء نيجال (Nigal) من نيجريا إلى الجزائر وصولا لأوروبا بعدا واضحا لتكريس النفوذ إذ يمنح الجزائر دورا استراتيجي كممر رئيسي للغاز الإفريقي نحو أوروبا ، كما يعزز مكانتها في القارة الإفريقية كفاعل أساسي في مجال الطاقة .فالجزائر لا تعمل على تأمين صادرها فحسب بل تسعى لترسيخ نفوذها الجيو-اقتصادي .

الخريطة رقم (2): أهم الأنابيب التي يمر عبرها الغاز الجزائري



المصدر : Jennifer Holleis et Martina Schwikowski, « Europe looks to Africa to fill natural gas gap », *DW*, 4 mars 2022, https://corporate.dw.com/en/europe-looks-to-africa-to-fill-natural-gas-gap/a-61017873, consulté le 13 mai 2026.

مشروع ميد غاز (Medgaz):

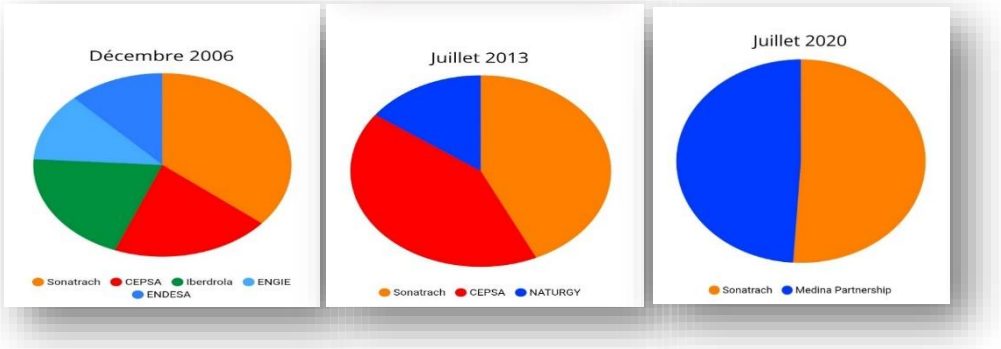
يعد هذا المشروع اليوم أحد أبرز النماذج على تطور البنية التحتية الطاقوية الجزائرية و أحد الوسائل التي ساهمت في توسع سوناطراك دوليا إذ أنه من أبرز منشآت البنية التحتية الطاقوية التي تعزز الربط

المباشر بين الجزائر وأوروبا، حيث يمتد على طول 757 كلم، منها 547 كلم برية انطلاقا من حاسي الرمل إلى بني صاف، و210 كلم بحرية نحو ألميريا الإسبانية[1].

تعود فكرة إنشاء خط أنابيب مباشرة لنقل الغاز من الجزائر نحو أوروبا إلى سبعينيات القرن الماضي، حيث تم إجراء دراسات تقنية وجيولوجية وأوقيانوغرافية دقيقة لتقييم إمكانية إنجاز وصلة بحرية عبر البحر المتوسط، غير أن الإمكانيات التقنية آنذاك لم تكن كافية لتجسيد المشروع بسبب صعوبة العمل في الأعماق البحرية. ومع تطور التكنولوجيا الطاقوية تم إعادة إحياء الفكرة سنة 2000 عبر مذكرة تفاهم بين سوناطراك وشركة CEPSA الإسبانية، تليها مرحلة إنشاء شركة MEDGAZ سنة 2001 بهدف تطوير الخط البحري الرابط بين الجزائر وأوروبا، في ديسمبر 2006 تم تخاذ القرار النهائي للاستثمار و تم إدراج المشروع من المفوضية الأوروبية ضمن المشاريع ذات الأهمية المشتركة في قطاع الطاقة بقرار رقم 1229/2003 ، شهد المشروع عدة تغيرات في هيكل المساهمين ففي 2013 دخلة شركة Naturgy و خرجت Iberdrolaو Endesaو Engie، و بدورها غادرت CEPSA لتنظم مؤسسةRock Black للشراكة ضمن Medina partnership لتصبح المساهم الرئيسي في هذا المشروع إلى جانب سوناطراك[2].

و هذا ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (11): تطور هيكل المساهمة في شركة Medgaz(2006،2013،2020)



المصدر : الموقع الرسمي لشركة Medgaz https://www.medgaz.com/fr/qui-sommes-nous/histoire .

تمت الزيارة 13-05-2026.

[1] Global Energy Monitor, "Medgaz Gas Pipeline," *GEM Wiki*, https://www.gem.wiki/Medgaz_Gas_Pipeline., accessed May 13, 2026.

[2] Site officiel medgaz, « Qui sommes-nous – Histoire, https://www.medgaz.com/fr/qui-sommes-nous/histoire/, consulté le 13 mai 2026.

نلاحظ أن نفوذ سوناطراك في ازدياد ملحوظ من خلال سيطرتها على 51% من المشروع، ما يوكد على كون سوناطراك مورد أساسي للطاقة نحو أوروبا خاصة إسبانيا، فهذا الأنبوب يغطي جزء مهم من احتياجات السوق الإسبانية من الغاز ما يجعل الجزائر مصدر طاقة موثوق.

بالنسبة للجانب المالي فيظهر التقرير المالي لسوناطراك سنة 2024 أن شركة Med gaz سجلت قيمة أصول وصلت إلى 57.606.[1]

بالنسبة للجانب الربحي فإن ميدغاز (Medgaz) سجلت أرباحا صافية وصلت إلى 10.542 مليار دينار جزائري سنة 2024 مقارنة بسنة 2023 التي كانت 10.002 دينار جزائري [2]، تشير هذه الأخيرة لأهمية ميدغاز (Medgaz) كمصدر دخل منتظم وذو أهمية بالغة للعائدات الخارجية لسوناطراك، ومنه نتأكد من فعالية سوناطراك في خدمة الدبلوماسية الاقتصادية لـ الجزائر من خلال تعزيز حضورها في السوق الأوروبية وتدعيم نفوذها الطاقوي.

فإسبانيا تعتبر واحدة من أكبر الدول الأوروبية المستهلكة والمستوردة للغاز الطبيعي ما جعل أمن الطاقة الإسباني مرتبط بأنبوب ميد غاز الذي يكتسي أهمية قصوى تمكن من إمداد إسبانيا بالغاز، ففي عام 2023 استوردت إسبانيا ما قيمته 11.9 مليار متر مكعب من الغاز من الجزائر عبر Medgaz.

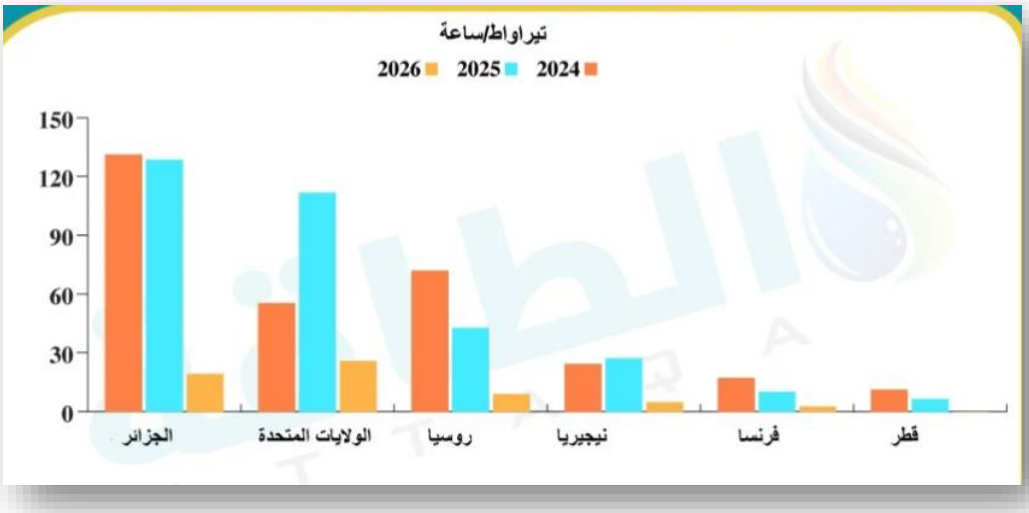
ورغم تصدر الولايات المتحدة على قائمة أكبر مصدري الغاز إلى إسبانيا في فيفري 2026، بنسبة 33.8%، متفوقة على الجزائر، إلا أن الجزائر تبقى من أوائل الدول المصرة للغاز الطبيعي لإسبانيا[3] .

[1] شركة سوناطراك، التقرير السنوي ، 90،
https://sonatrach.com/wp-content/uploads/2025/12/RA_2024_ARABE_09-DEC.pdf ، تمت الزيارة 13-05-2026

[2] شركة سوناطراك، التقرير السنوي ، 90 ،
https://sonatrach.com/wp-content/uploads/2025/12/RA_2024_ARABE_09-DEC.pdf ، تمت الزيارة 13-05-2026

[3] دينا قدري، "واردات إسبانيا من الغاز ترتفع 16.5%.. موريتانيا والجزائر بالقائمة"، https://attaqa.net/ ، 12 أفريل 2026، تمت الزيارة في 13: ماي 2026.

الشكل رقم (12): الدول الأكبر تصديرا للغاز المسال إلى إسبانيا (2024-2026)



المصدر : دينا قدري، "واردات إسبانيا من الغاز ترتفع 16.5%.. موريتانيا والجزائر بالقائمة"، https://attaqa.net/ .

يتبين من خلال الشكل أعلاه أن الجزائر حافظت على موقعها كأول ممون للسوق الإسبانية لسنة 2024 بحصة بلغت 36.4% من إجمالي صادرات الغاز نحو إسبانيا، متقدمة على الولايات المتحدة حيث بلغ حجم الصادرات الجزائرية حوالي 93,990 جيغاواط/ساعة، مسجلا زيادة بنسبة 16.2% مقارنة بالفترة السابقة. وفي المقابل، بلغت صادرات الولايات المتحدة 48,608 جيغاواط/ساعة.

تشير بيانات Enagas إلى أن إجمالي واردات إسبانيا من الغاز خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2024 بلغ 258,385 جيغاواط/ساعة مسجلا تراجعا بنسبة 14.5%، في ظل انخفاض الطلب الداخلي على الغاز بنسبة 14.1% خلال شهر سبتمبر، خاصة في قطاع الكهرباء الذي شهد تراجعا حادا قدره 40% مقابل ارتفاع طفيف في الطلب الصناعي بنسبة 1.9%. ورغم هذا الانخفاض في الطلب، بقيت منشآت التخزين تحت الأرض ممتلئة بنسبة 100%، في حين بلغت نسبة امتلاء المنشآت الأخرى حوالي 60%، ما يعكس وفرة العرض واستقرار الإمدادات[1].

[1] دينا قدري، "واردات إسبانيا من الغاز ترتفع 16.5%.. موريتانيا والجزائر بالقائمة"، https://attaqa.net/ ، 12 أفريل 2026، تمت الزيارة في :13 ماي 2026.

وتؤكد هذه المعطيات أن الجزائر، بفضل قدراتها التصديرية وخاصة عبر ميدغاز، تظل فاعلا محوريا في تموين السوق الإسبانية وقادرة على الحفاظ على مكانتها رغم تقلبات الطلب وظروف السوق، ما يعزز حضورها الطاقوي ويكرس دورها ضمن معادلات الأمن الطاقوي الأوروبي.

ترانسميد Transmid:

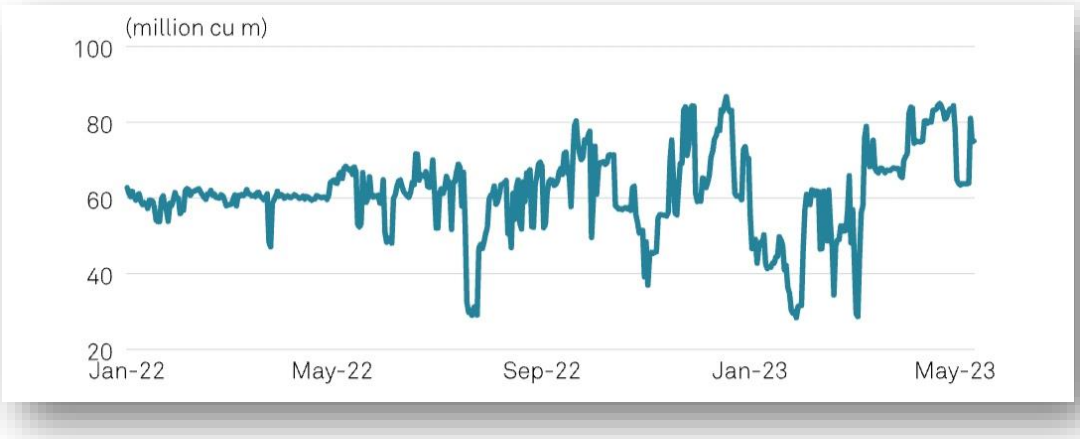
يشكل خط أنابيب Transmid أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها إيطاليا في تأمين احتياجاتها من الغاز الطبيعي في ظل تحولات عميقة يشهدها سوق الطاقة العالمي. ويربط هذا الأنبوب بين الحقول الجزائرية والساحل الإيطالي عبر تونس والبحر الأبيض المتوسط، ما يجعله مسارا استراتيجيا لنقل كميات كبيرة من الغاز بشكل مباشر ومنتظم.

حيث يمتد على طول 2475 كلم لنقل الغاز من الجزائر إلى إيطاليا مرورا بتونس وصقلية، وقد دخل حيز الخدمة سنة 1983 بطاقة تصل إلى 30.2 مليار متر مكعب سنويا مع توقعات برفعها إلى 33.5 مليار متر مكعب. ويتولى تشغيل الجزء الجزائري شركة سوناطراك، في حين الجزء التونسي يدار من قبل شركتي Sotugat وSergaz، أما المقطع البحري عبر صقلية فتشرف عليه شركة TMPC كشراكة بين إيني وسوناطراك، بينما تتولى شركة Snam Rete Gas إدارة الجزء الإيطالي. وينطلق مسار الأنبوب من الجزائر لمسافة 550 كلم نحو الحدود التونسية ثم يعبر تونس لمسافة 370 كلم إلى منطقة الهوارية، قبل أن يمر عبر قناة صقلية لمسافة 155 كلم، وصولا إلى جزيرة صقلية ومنها إلى البر الإيطالي عبر مضيق ميسينا، ليواصل امتداده داخل إيطاليا وصولا إلى الشبكة الأوروبية[1].

تقدر التكلفة الإجمالية لمشروع ترانسميد بحوالي 6.25 مليار دولار، حيث استحوذ القسم الجزائري على نحو 2 مليار دولار منها 1.2 مليار دولار ممولة من بنوك إيطالية بضمان من إيني وسوناطراك .كما بلغت تكلفة القسم التونسي حوالي 0.95 مليار دولار، ساهمت فيها وكالات ائتمان الصادرات بـ0.65 مليار دولار في حين قدرت تكلفة المقطع البحري عبر صقلية بـ1.5 مليار دولار منها 0.7 مليار دولار[2].

[1] Offshore Technology. "Trans-Mediterranean Natural Gas Pipeline, Algeria." https://www.offshore-technology.com/projects/trans-med-pipeline/?cf-view&Top-Article-Share-Button-clicked:%20Copy%20Link Accessed May 5, 2026.
[2] Ibid.

الشكل رقم (13): تدفقات الغاز الطبيعي نحو إيطاليا عبر أنبوب Transmaed(2022-2023)



Source: S&P Global. "Italy is a key market for Algeria…."

https://share.google/Ye6wSAcXE9D9VRgIw , accessed May 5, 2026 .

تبرز هذه المعطيات أهمية إيطاليا كسوق رئيسية للغاز الجزائري، حيث تعتبر أكبر الزبائن ضمن عقود طويلة الأجل إضافة إلى المبيعات الفورية عبر ترانسميد التي بلغت نحو 4 مليارات متر مكعب سنة 2022. فقد ارتفعت واردات إيطاليا من الغاز الجزائري عبر الأنابيب من حوالي 20 مليار متر مكعب سنة 2021 إلى 22.4 مليار متر مكعب سنة 2022، مع استمرار التدفقات في مستويات مستقرة خلال سنة 2023ر غم تسجيل بعض الانخفاضات الظرفية نتيجة أعمال الصيانة[1].

كما تشير البيانات إلى أن الجزائر أصبحت المورد الأول للغاز إلى إيطاليا منذ سنة 2022 متقدمة على مصادر أخرى، وهو ما يعكس قوة موقعها في السوق الأوروبية. وفي هذا الإطار، تلعب شركة إيني دورا محوريا كمستورد رئيسي مع خطط لزيادة التدفقات عبر ترانسميد تدريجيا بنحو 9 مليارات متر مكعب سنويا بحلول سنة 2024. وتؤكد هذه المؤشرات أن خط ترانسميد يمثل ركيزة أساسية في العلاقات الطاقوية بين الجزائر وإيطاليا[2].

[1] S&P Global. "Italy is a key market for Algeria…." Accessed May 5, 2026. https://share.google/Ye6wSAcXE9D9VRgIw.
[2] Ibid.

كما سجلت سوناطراك أرباحا صافية بقيمة 5.677مليار دينار جزائري حسب تقرير الأداء المالي لسوناطراك سنة 2023 عبر شركة TMPC المشغلة للجزء البحري من أنبوب TRANSMAD ما يعكس الجانب الإيجابي للمردودية الاقتصادية للمشروع[1] .

كما تشير الإحصائيات الإمدادات المنقولة عبر ترانسميد بلغت نحو 20.1 مليار متر مكعب خلال سنة 2025، أي ما يقارب 31% من إجمالي واردات إيطاليا من الغاز وهو ما يعكس الدور المحوري لهذا الأنبوب في تغذية السوق الإيطالية، خاصة في ظل تراجع بعض الإمدادات نتيجة التوترات الجيوسياسية. ويستند تشغيله إلى إطار تعاقدي طويل الأجل بين سوناطراك وشركة إيني يمتد إلى غاية سنة 2027، ما يوفر مستوى عالي من الاستقرار في التزود بالغاز[2].

من خلال هذه المعطيات نستنتج أن الجزائر لا تقتصر على لعب دور المورد التقليدي لإيطاليا، بل تتحول إلى فاعل استراتيجي في ضمان استقرار الإمدادات الطاقوية عبر ترانسميد، خاصة في ظل الاضطرابات الجيوسياسية. كما يعكس الاعتماد الإيطالي المتزايد على الغاز الجزائري قوة الحضور الجزائري في السوق الأوروبية، وهو ما يمنح سوناطراك هامشا أكبر للمناورة التفاوضية، يكرس استخدام الطاقة كأداة فعالة ضمن الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز النفوذ الخارجي للجزائر.

الزيارات الرسمية وحضور المعارض الدولية لشركة سوناطراك:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع الطاقة على المستوى العالمي، لم يعد دور الشركات الوطنية يقتصر فقط على الإنتاج والتصدير، بل أصبح يشمل أيضا المساهمة في تعزيز مكانة الدولة على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق، تبرز شركة سوناطراك كأحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الجزائر في تجسيد الدبلوماسية الاقتصادية، خاصة من خلال الزيارات الرسمية والمشاركة في المعارض والمؤتمرات الدولية.

حيث تمثل هذه الأنشطة فرصة مهمة للتواصل مع الشركاء الأجانب، وتبادل الخبرات، وعرض قدرات الجزائر في مجال الطاقة، سواء في الاستكشاف أو الإنتاج أو النقل. كما تسمح لسوناطراك بفتح آفاق جديدة للتعاون، واستقطاب الاستثمارات، وتعزيز الثقة في الجزائر كمورد طاقوي موثوق في ظل الطلب

[1] شركة سوناطراك، *التقرير السنوي 2023*، 95، https://sonatrach.com/ar/pdf-category/rapports-ar/ تمت الزيارة في 13 ماي 2026.

[2] أمين بشار، "ترانسميد العملاق: أنبوب جزائري واحد يغيّر معادلة الغاز في أوروبا https://www.sahm-media.dz/ ، تمت الزيارة في 13 ماي 20 .

المتزايد على الغاز الطبيعي. ولا تقتصر أهمية هذه المشاركات على الجانب الاقتصادي فقط، بل تمتد أيضا إلى دعم السياسة الخارجية للدولة، من خلال بناء علاقات استراتيجية وتوسيع شبكة الشراكات الدولية، وعليه يمكن القول إن الزيارات الرسمية وحضور المعارض الدولية لم تعد مجرد نشاطات تكميلية، بل أصبحت ركيزة مهمة من استراتيجية سوناطراك تساهم من خلالها في تعزيز النفوذ الاقتصادي للجزائر وترسيخ حضورها في الأسواق العالمية للطاقة.

ولعل أهم هذه الزيارات نذكر:

- تظهر مشاركة شركة سوناطراك في معرض ومؤتمر Gastech 2025 بمدينة ميلانو الدور المتزايد للمعارض الدولية كأداة للدبلوماسية الاقتصادية. فقد شكل هذا الحدث مسرحا لعقد سلسلة من اللقاءات بين الرئيس المدير العام للمجمع وعدة شركات طاقوية عالمية مثل Chevron و Itochu و Saipem، إضافة إلى شركات متخصصة في التمويل والطاقة منخفضة الكربون، ما يعكس تنوع الشركاء الدوليين المستهدفين وقد تركزت هذه اللقاءات على بحث فرص تطوير الموارد الهيدروكربونية في مناطق مثل: أحواض أهنات وبركين، وتعزيز التعاون في مجال الغاز الطبيعي المسال إلى جانب مناقشة مشاريع استثمارية وتمويلية جديدة. كما شملت الزيارة الاطلاع على نشاط فروع سوناطراك في ميلانو، ما يعكس البعد التنظيمي والتجاري، ويظهر استراتيجية تهدف إلى توسيع الشراكات الدولية وترسيخ مكانة الجزائر كمصدر موثوق للطاقة في السوق العالمية[1].
- مشاركة شركة سوناطراك في المنتدى التاسع لمنظمة الدول المصدرة للبترول المنعقد بفيينا يومي 09 و10 جويلية 2025 شارك وفد رفيع المستوى في هذا الحدث الطاقوي العالمي الذي يجمع بين الدول الأعضاء في منظمة أوبك والشركات والخبراء، مما يجعله منصة أساسية لتبادل الرؤى حول مستقبل الطاقة. خلال هذه المشاركة عقد وفد سوناطراك سلسلة من الاجتماعات مع فاعلين في قطاع الطاقة العالمي بهدف تبادل الخبرات وتعزيز التعاون الاستراتيجي في مجالات متعددة، كما شاركت الشركة في المعرض المنظم على هامش المنتدى، ما أتاح فرصا إضافية للتواصل مع الشركاء الدوليين. وهذا يعكس حرص سوناطراك على التموقع داخل النقاشات العالمية حول قضايا الأمن الطاقوي والتحول الطاقوي والاستثمار في القطاع. كما تؤكد المشاركة أن حضور سوناطراك في الفعاليات الدولية لا

[1] Sonatrach, "Sonatrach CEO Meets Chevron, Itochu, OCI and Saipem during Gastech 2025 in Milan," September 11, 2025, https://sonatrach.com/en/sonatrch-at-gastech-2025-in-milano-strategic-meetings-to-strengthen-international-partnerships/.

يقتصر على البعد التقني بل يجعل منها أداة دبلوماسية تهدف إلى تعزيز مكانتها كفاعل رئيسي في سوق الطاقة العالمية وتوسيع شبكات التعاون الاستراتيجي[1].

- تمثل مشاركة شركة سوناطراك في القمة العالمية للهيدروجين المنعقدة بروتردام في ماي 2025 توجهها الاستراتيجي نحو مواكبة التحولات الطاقوية العالمية، خاصة في مجال الطاقات النظيفة والهيدروجين. وقد شكل هذا الحدث الدولي منصة تجمع فاعلين وخبراء من مختلف الدولما ساهم في منح الفرصة لسوناطراك لعرض رؤيتها ومشاريعها في مجال الانتقال الطاقوي والتفاعل مع التطورات التكنولوجية في هذا القطاع، كما ساهمت سوناطراك في الجلسات التقنية والعلمية للقمة عبر مسؤولين مختصين في مجال الطاقات المتجددة، حيث تم التطرق إلى دور الهيدروجين وتقنيات التقاط الكربون في مستقبل الطاقة العالمي. كما أتاحت القمة مساحة للاطلاع على أحدث الابتكارات وزيارة مواقع صناعية متخصصة، مما يعزز تبادل الخبرات والمعرفة[2]. تظهر هذه المشاركة رغبة سوناطراك في التموقع داخل سوق الهيدروجين العالمي ورغبتها في تنويع مصادر الطاقة وتعزيز دور الجزائر كفاعل استراتيجي في مجال الطاقات الجديدة والمستدامة.
- تظهر الزيارة التي قام بها الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك إلى الصين خلال الفترة الممتدة من 6 إلى 11 جوان 2025، توجه الشركة نحو تعزيز شراكاتها الثنائية مع الفاعلين العالميين في قطاع الطاقة، وعلى رأسهم مجموعة Sinopec وCNPC وقد شملت هذه الزيارة عقد لقاءات ثنائية رفيعة المستوى، إضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم مع Sinopec تخص سلسلة القيمة في مجال المحروقات ما يؤكد إرادة الطرفين في توسيع مجالات التعاون في مجالات الاستكشاف والتطوير والتصنيع الصناعي للمعدات النفطية ، كما مكنت هذه الزيارة وفد سوناطراك من الاطلاع على التجربة الصينية في إدارة الحقول الغازية الكبرى خاصة حقل Fuling ،وتبادل الخبرات التقنية مع الشركاء الصينيين في مجالات تقنيات الاستغلال والرقمنة الصناعية[3].وعليه فإن هذه الزيارة تجسد بوضوح البعد الاقتصادي للدبلوماسية الطاقوية الجزائرية من خلال الانتقال من مجرد التعاون التقليدي إلى شراكات استراتيجية قائمة على نقل التكنولوجيا وتطوير الصناعات البترولية على المستوى الدولي.
- كذلك قام المدير العام لمجمع سوناطراك بزيارة إلى موريتانيا بتاريخ 30 جوان 2025 ضمن إطار تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في قطاع الطاقة، حيث شملت لقاءات مع الوزير الأول الموريتاني ووزير الطاقة والنفط تم عبرها بحث سبل تطوير التعاون في مجالات الاستكشاف والإنتاج وتوزيع المواد

[1] Sonatrach, “Sonatrach participates in the 9th OPEC International Seminar in Vienna, July 9–10, 2025,” 10 July 2025, https://sonatrach.com/en/ (accessed May 5, 2026).
[2] Sonatrach, “Sonatrach participates in the World Hydrogen Summit 2025 in Rotterdam (May 20–22, 2025),” 20 May 2025, https://sonatrach.com/en/
[3] الإذاعالجزائرية Hydrocarbures: Sonatrach et Sinopec affirment leur volonté de renforcer le partenariat.

البترولية والتكوين. كما تم التأكيد على أهمية تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين، وفتح آفاق جديدة للاستثمار في السوق الموريتانية، ضمن إرادة مشتركة لتعميق الشراكة الاقتصادية[1]. وعليه تعكس هذه الزيارة البعد العملي للدبلوماسية الاقتصادية لسوناطراك، من خلال التركيز على التعاون الثنائي وتوسيع مجالات الشراكة في القطاعات الاستراتيجية، بما يدعم الحضور الإقليمي للجزائر في الفضاء الإفريقي ويعزز التكامل الطاقوي بين البلدين.

- كما تعد الزيارة التي قام بها المدير العام لمجمع سوناطراك إلى جمهورية موزمبيق بتاريخ 16 أكتوبر 2025 محطة مهمة في إطار تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في مجال الطاقة، حيث تم خلالها التوقيع على مذكرة تفاهم مع الشركة الوطنية الموزمبيقية للمحروقات ENH. وقد ركزت هذه الزيارة على تطوير الشراكة في مختلف مراحل سلسلة القيمة للمحروقات، خاصة في مجالات الاستكشاف والإنتاج والنقل والمصب، إضافة إلى بحث إمكانيات التعاون في ربط شبكات الغاز الطبيعي ودعم الاستهلاك الداخلي، و شكلت الزيارة فرصة لتعزيز التعاون التقني ونقل الخبرات من خلال برامج التكوين وتبادل المعرفة في مجالات الجيولوجيا والهندسة والنشاطات البترولية، بما يعكس رغبة سوناطراك في دعم القدرات المحلية للطرف الموزمبيقي[2]. وعليه، فإن هذه الزيارة تجسد البعد العملي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، من خلال توسيع الشراكات في إفريقيا وتعزيز حضور سوناطراك كفاعل طاقوي إقليمي ودولي.

وعليه من خلال الشركة الوطنية سوناطراك نستنتج أن الدبلوماسية الاقتصادية ليست مجرد امتداد للنشاط التجاري، بل هي آلية لإنتاج النفوذ عبر الاقتصاد. فالشركة تتحرك وفق منطق يقوم على ربط المصالح الطاقوية ببناء شبكات تعاون طويلة المدى ما يساهم في جعل الطاقة أداة تأثير غير مباشرة في العلاقات الدولية، وليست مجرد سلعة للتصدير، وعليه يتجسد نفوذ الجزائر عبر سوناطراك في تحويل التعاون الاقتصادي إلى علاقات اعتماد متبادل تمنحها ثقلا أكبر إقليميا ودوليا، ويعزز مكانتها كفاعل طاقوي مؤثر في موازين المصالح بدل الاكتفاء بالتأثر بها.

[1] Sonatrach, “The CEO of Sonatrach meets the Mauritanian Prime Minister and the Minister of Energy and Petroleum in Nouakchott, 30 June 2025,” official press release, 30 June 2025, https://sonatrach.com/en/.
[2] Sonatrach, “Sonatrach – ENH sign a memorandum of understanding to strengthen cooperation in Mozambique (Maputo, 16 October 2025),” official press release, 16 October 2025, https://sonatrach.com/en/.

المبحث الثالث: شركة سونلغاز كأداة للدبلوماسية الاقتصادية وترسيخ النفوذ الجزائري

المطلب الأول: إسهام شركة سونلغاز في تعزيز الاقتصاد الوطني.

لطالما احتلت الشركة الوطنية للكهرباء والغاز موقعا مهما في تحريك الاقتصاد الوطني الجزائري، إذ تعمل على إنتاج الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى توزيع الغاز الطبيعي وتعتبر خدمة المواطن وتوفير الغاز والكهرباء تحت تصرفه الهدف الأسمى لها[1].

انتقلت سونلغاز من مجرد مؤسسة اقتصادية إلى فاعل رئيسي في تزويد السوق الوطنية بالكهرباء والغاز، حيث تتجاوز خبرتها نصف قرن في خدمة الاقتصاد والمجتمع. فمع صدور قانون الكهرباء وتوزيع الغاز عبر الأنابيب، انتقلت من نموذج الشركة التقليدية إلى شركة قابضة تشرف على مجمع صناعي متعدد الفروع والاختصاصات ما جعل منها مؤسسة ذات دور محوري في تنفيذ السياسة الطاقوية للدولة، من خلال برامجها الكهربائية في المناطق الريفية وتعميم توزيع الغاز، حيث تزايدت نسبة تغطية الكهرباء إلى نحو 98٪ لما يفوق 12 مليون زبون، توسع انتشار الغاز إلى حوالي 69٪ لأكثر من 8 ملايين زبون ، يعكس هذا الامتداد الواسع مكانتها كأداة استراتيجية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما بما يعزز تكاملها وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات السوق الوطنية[2].

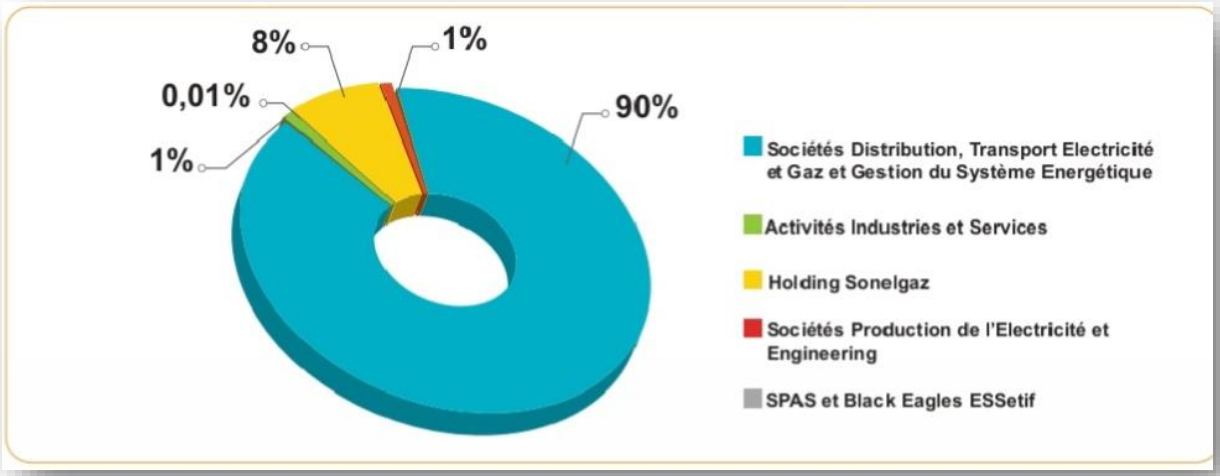
وحسب التقرير السنوي لنتائج نشاطات سونلغاز لسنة 2024 نلاحظ أنها حققت رقم أعمال يقدر بـ 464,116 مليون دينار جزائري مسجلة ارتفاعا بنسبة 8٪ مقارنة بسنة 2023[3]ما يأكد على تصاعد مكانة سونلغاز كفاعل رئيسي في دعم الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في تمويل مختلف البرامج العمومية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين إضافة إلى دعم النشاط الصناعي ما جعل منها عنصرا أساسيا في الاقتصاد إلى جانب قطاع المحروقات.

[1] إيمان عبادي، "الاتصال الإستراتيجي ودوره في اتخاذ القرار خلال الأزمات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز سونلغاز نموذجاً" (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية علوم الإعلام والاتصال، 2018-2019)، 198.

[2] Sonelgaz, "Sonelgaz – Société Nationale de l'Électricité et du Gaz," consulté le 13 mai 2026, https://www.sonelgaz.dz/ar.

[3] Sonelgaz, *Rapport d'activités : Exercice 2024* (Alger : Sonelgaz, 2024),50.

الشكل رقم (14): توزيع نسبة رقم أعمال مجمع سونلغاز لسنة 2024



La source : Sonelgaz, *Rapport d'activités : Exercice 2024* (Alger : Sonelgaz, 2024), 53.

أما بالنسبة بالدور المالي والاستثماري، تبرز معطيات سنة 2024 أن سونلغاز تجاوزت دورها كونها مؤسسة خدماتية لتصبح فاعلا استثماريا مهما يساعد في تخفيف الضغط على الخزينة العمومية عبر الاعتماد على التمويل الذاتي فقد خصصة سونلغاز استثمارات معتبرة لتنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة خاصة مشروع إنتاج 3,200ميغاواط الذي دخل حيز التنفيذ. كما شملت مساهماتها دعم الجوانب الاجتماعية فبلغت قيمة الاستثمارات في هذا المجال حوالي 1,616مليون دينار جزائري، خصصت لتمويل 185مبادرة في مجالات البحث العلمي والرياضة والتضامن، وهو ما يعكس دورها في مرافقة السياسات العمومية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1- الصادرات:

عند تحليل الأداء التجاري الدولي لسنة 2024 يتضح أن سونلغاز بدأت تفرض حضورها خارج السوق الوطنية، من خلال تنمية صادراتها من الكهرباء والمعدات الطاقوية. فقد بلغت عائدات هذه الصادرات حوالي 268مليون يورو، مسجلة نموا بنسبة 22٪مقارنة بسنة 2023، [1]وهو ما يعكس تطور قدرات المجمع في ولوج الأسواق الخارجية وتحقيق مداخيل بالعملة الصعبة خارج قطاع المحروقات. وتبرز هذه النتائج دور سونلغاز في دعم الاقتصاد الوطني عبر تنويع مصادر الدخل، والمساهمة في استقرار الميزان التجاري، بما يعزز مكانة الجزائر في إطار الدبلوماسية الاقتصادية.

كما تظهر صادرات توربينات الغاز المصنعة محليا المكانة التي تحتلها سونلغاز ضمن الاقتصاد الوطني، من خلال مساهمتها في تعزيز الإنتاج الصناعي الوطني وتنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات التقليدي، فقد تمكن المجمع خلال سنة 2023 من تحقيق رقم قياسي في الصادرات تجاوز 219 مليون يورو شمل تصدير الكهرباء والمعدات الطاقوية وخدمات التكوين، و هو ما يظهر تطور القدرات الصناعية والتكنولوجية الوطنية في مجال الطاقة. كما ساهمت هذه الصادرات في رفع نسب الإدماج المحلي وتثمين المنتوج الوطني خاصة بعد نجاح سونلغاز في تصنيع وتصدير توربينات غازية نحو أسواق خارجية بالشراكة مع جنرال الكتريك الأمر الذي يدعم توجه الدولة نحو بناء اقتصاد أكثر حيوية وتقليص التبعية للعائدات النفطية[2].

2- التشغيل والتنمية الداخلية:

بالنسبة للتشغيل و لتنمية الداخلية فتولي سونلغاز اهتماما كبيرا بمواردها البشرية، حيث تعتبر من أكبر أرباب العمل في الجزائر، إذ بلغ عدد عمالها حوالي 78,930موظفا مع نهاية سنة 2024، كما تعمل على تطوير مهاراتهم من خلال برامج تكوين مستمرة استفاد منها 36,239عاملا بهدف مواكبة التطورات التكنولوجية والتحول نحو الطاقات الحديثة. ويبرز دورها في التنمية المحلية من خلال توسيع شبكات الكهرباء التي تجاوزت 452,000كم، وشبكات الغاز التي فاقت 195,000كم ما ساعد في تحسين ظروف العيش وتقليص العزلة في مختلف المناطق. كما تم إطلاق مشروعا وطنيا يتمثل في تركيب

[1] Sonelgaz, *Rapport d'activités : Exercice 2024* (Alger : Sonelgaz, 2024),58.

[2] كهينة بوعوينة، "توربينات الغاز في الجزائر تترقب صفقات عملاقة،" الإخبارية، 31 مارس 2024، https://elikhbaria.dz/?p=102607.

أكثر من 10ملايين كاشف لغاز أحادي أكسيد الكربون من أجل حماية المواطنين وتعزيز السلامة داخل المنازل وهو ما يعكس البعد الاجتماعي والإنساني لنشاطها[1].

المطلب الثاني: سونلغاز كأداة للدبلوماسية الاقتصادية وتعزيز الحضور الخارجي

تحوز سونلغاز على مديرية كاملة تقوم بالدبلوماسية الطاقوية البحث الشراكة والتطوير على الصعيد الدولي إذ تعتبر البوابة الأساسية لسونلغاز والشركاء الدوليين على المستوى الإقليمي أو الدولي، التي تعد الواجهة الأساسية للتفاعل مع الشركاء الدوليين على المستويين الإقليمي والدولي، تندرج المديرية المركزية هذه ضمن الهيكلة التنظيمية لمجمع سونلغاز، تعتبر من الهياكل ذات البعد الاستراتيجي التي تعكس توجه المؤسسة نحو تبني مقاربة قائمة على الابتكار والانفتاح الخارجي. وتضطلع هذه المديرية بدور محوري في تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية للمجمع من خلال برمجة وتنسيق مشاريع البحث والتطوير، ومواكبة المستجدات التقنية في مجالات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز كما تعمل المديرية على تعزيز التعاون الدولي عبر إبرام اتفاقيات شراكة مع مؤسسات بحثية وهيئات طاقوية ومخابر جامعية على المستويين الإقليمي والدولي، بما يسمح بنقل التكنولوجيا، تبادل الخبرات، والاستفادة من التجارب المقارنة في مجالات الكفاءة الطاقوية، الشبكات الذكية، والطاقات المتجددة[2].

تهدف المديرية المركزية للبحث والتطوير الدولي من خلال مقاربة من جعل هذه الهيئة واجهة إستراتيجية بغرض تنويع بفاعلية على المستوى الوطني أو الدولي في إقامة شراكات مع متعاملين ورواد في مجال الطاقة والتعاون على مستوى التعاون الجهوي مع منظمات دولية مرورا بالمشاركة في المناقصات الوطنية والدولية وكذلك استكشاف ودراسة أسواق خارجية، خاصة الإفريقية منها، فضلا عن إيجاد فرص استثمار تصدير سلع ومعدات، خدمات على الصعيد الدولي[3].

وفي إطار توسيع نفوذ الجزائر الطاقوي عن طريق الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز تم تأسيس فرع سونلغاز الدولية ضمن رؤية الدولة الرامية إلى تنويع الاقتصاد الوطني ودمجه في محيطه الإقليمي والدولي، من خلال دعم انفتاح المؤسسات العمومية على الأسواق الخارجية. ويعكس هذا التموقع الجديد لسونلغاز

[1] Sonelgaz, *Rapport d'activités : Exercice 2024* (Alger : Sonelgaz, 2024), 38.

[2] مقابلة شخصية مع السيد جوادي محمد رمزي إطار دراسات في مديرية البحث الشراكة و التطوير على الصعيد الدولي -دائرة الشراكة و التعاون الدولي – لمجمع سونلغاز(Holding) ، (أنظر الملحق 1 ص 140).

[3] المرجع نفسه.

استفادتها من خبراتها المتراكمة في قطاع الكهرباء والغاز، لاسيما في مجالات شبكات النقل والتوزيع وبناء محطات الإنتاج، إلى جانب تطوير قدراتها في التكوين والهندسة والخدمات الطاقوية[1].

تأتي هذه الأخيرة كونها خطوة استراتيجية تعكس توجه الجزائر نحو تعزيز دورها الطاقوي على المستوى الدولي من خلال توسيع حضور مجمع سونلغاز في الأسواق الإفريقية والأوروبية، ضمن مسار أوسع لتدويل الاقتصاد الوطني. حيث ينظر إلى هذا التوجه باعتباره تجسيدا لسياسة تهدف إلى ترسيخ التعاون الإفريقي البيني في مجال تطوير المشاريع الطاقوية، خاصة في ظل التحولات التي يشهدها قطاع الطاقة عالميا[2].

تعمل سونلغاز على تعزيز حضورها الإقليمي والدولي فنجد المجمع ينخرط في العديد من المنظمات والهيئات الدولية نذكر منها:

الجدول رقم (6): الهيئات و الاتحادات الدولية المنخرط فيها سونلغاز

الاسم الكامل	الاختصار
لجنة الشراكة المغاربية للكهرباء	COELEC
رابطة مشغلي شبكات نقل الكهرباء في المتوسط	MED-TSO
مرصد الطاقة والمناخ للمتوسط	OMEC
مجلس الطاقة العالمي	WEC
الاتحاد العربي للكهرباء	UAE
جمعية شركات الطاقة الإفريقية	ASEA
لجمعية الجزائرية لصناعة الغاز	AIG
اللجنة الجزائرية للطاقة	CAE
الاتحاد الدولي للغاز	IGU

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المأخوذة من مديرية الشراكة و التطوير على الصعيد الدولي للشركة الوطنية للكهرباء و الغاز (Holding Sonelgaz)

[1]" الجزائر تؤسس 'سونلغاز – الدولية' لتعزيز حضورها خارج الحدود،" قناة الجزائر الدولية(AL24 News) ، 24 مارس 2026، https://al24news.dz/?p=168541تمت الزيارة :14ماي2026 .

[2] سونلغاز الدولية'، لبنة جديدة في مسار انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق العالمية،" وكالة الأنباء الجزائرية(APS) ، 26 مارس 2026 https://www.aps.dz/economie/industrieenergie-et-mines/mn7gcwf8 تمت الزيارة :14ماي 2026

تلعب سونلغاز دورا مهما في توسيع نفوذ الجزائر الخارجي حيث تعتبر مشاريع سونلغاز في منطقة غرب إفريقيا امتدادا للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من خلال توظيف الخبرة الوطنية في قطاع الكهرباء كأداة لتعزيز حضورها وبناء علاقات تعاون قائمة على المصالح المتبادلة. حيث تعكس الشراكات الجارية مع كل من السنغال، غينيا بيساو، غامبيا والرأس الأخضر توجها استراتيجيا نحو التموقع داخل الفضاء الإفريقي من خلال تصدير التجهيزات الكهربائية المصنعة محليا وتطوير هندسة شبكات نقل الكهرباء. وفي هذا السياق، ما مكن سونلغاز من تجاوزها للبعد التجاري ليشمل نقل المعرفة والخبرة التقنية في مجالات إنجاز الشبكات والدراسات وتركيب المعدات الصناعية خاصة داخل دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) التي تعاني من ضعف نسب التغطية الكهربائية وهو ما يعكس تحولها إلى فاعل طاقوي مؤثر في المحيط الإقليمي.

تنزانيا: في إطار توجه مجمع سونلغاز نحو تعزيز حضوره في القارة الإفريقية يبرز التعاون مع تنزانيا أحد أبعاد انفتاحه الخارجي من خلال توقيع مذكرتي تفاهم سنة 2023 في إطار اللجنة المشتركة الجزائرية–التنزانية، شمل التعاون مجالات متعددة أبرزها كهربة المناطق الريفية، استغلال الغاز الطبيعي، وإعادة تنظيم قطاع الطاقة، إضافة إلى تموين السوق التنزانية بالمعدات الكهربائية والغازية، وتطوير قدرات تخزين الطاقة والرقمنة. كما تم إرسال فرق تقنية لدراسة احتياجات القطاع الطاقوي في تنزانيا، إلى جانب استقبال متربصين داخل مؤسسات التكوين التابعة للمجمع والمساهمة في إنشاء مركز تكوين متخصص ما يبرز توظيف الخبرة الجزائرية كأداة لدعم التعاون الطاقوي وتوسيع الحضور الاقتصادي للمجمع في الأسواق الإفريقية[1].

النيجر: تعتبر الشراكة بين سونلغاز والنيجر أحد أبرز أبعاد الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية القائمة على تعزيز التعاون جنوب–جنوب، فقد ساهمت سونلغاز في تفعيل مشاريع طاقوية لفائدة النيجر تمثلت في إنجاز محطة لإنتاج الكهرباء بمنطقة غورو باندا بالعاصمة نيامي، تضم توربينتين غازيتين بقدرة 20 ميغاواط لكل واحدة، بما يساهم في تعزيز قدرات الإنتاج ودعم استقرار الشبكة الكهربائية الوطنية النيجرية. وفي هذا السياق تنقل فريق من خبراء المجمع إلى نيامي بتاريخ 27 فيفري 2026 للشروع في الدراسات والمعاينات الميدانية الخاصة بالمشروع، تنفيذا لتوجيهات السلطات الجزائرية الداعية إلى دعم التعاون

[1] AL24 News, "Sonelgaz: examen des moyens de renforcement de la coopération avec les opérateurs énergétiques en Tanzanie," https://al24news.dz/fr/sonelgaz-examen-des-moyens-de-renforcement-de-la-cooperation-avec-les-operateurs-energetiques-en-tanzanie/, accessed May 14, 2026.

الإفريقي وتجسيد الشراكة الطاقوية بين البلدين وشملت أيضا تقييم جاهزية الموقع، ودراسة شروط الربط بالشبكة الكهربائية، إضافة إلى تشخيص احتياجات شركة نيجلاك في مجال المعدات الكهربائية والغازية مع مرافقتها في إنشاء مخزن مركزي مخصص لدعم مشاريع شبكات النقل والتوزيع ذات التوتر العالي والمتوسط والمنخفض[1].

كما تعزز هذا التعاون عبر توقيع مذكرة تفاهم شملت مجالات التكوين وتوسيع الشبكة الكهربائية النيجرية فقد استفادت فرق تابعة للشركة النيجرية للكهرباء من برامج تكوين داخل معاهد سونلغاز، إلى جانب دورات تكوين عن بعد، وتبادل الخبرات في مجالات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والهندسة الطاقوية. تنعكس هذه الديناميكية توظيف الجزائر لخبرتها الطاقوية كأداة للدبلوماسية الاقتصادية من خلال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات التقنية للدول الإفريقية[2].

هذا التعاون يساعد على ربط شبكات الكهرباء بين الدول بشكل أفضل، من خلال توحيد التقنيات وتطوير البنية التحتية للطاقة. ويهدف ذلك إلى تحسين كفاءة توزيع الكهرباء وضمان استمرارية الإمدادات، إضافة إلى دعم التوجه نحو استعمال الطاقات النظيفة والمستدامة في المنطقة، ويمثل مشروع الربط الكهربائي بين الجزائر وتونس وليبيا امتدادا لهذا التعاون من خلال إنشاء ممر كهربائي يربط الشبكات الوطنية للدول الثلاث. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز تبادل الطاقة الكهربائية واستغلال الفوائض الإنتاجية، مما يساعد في بناء منظومة طاقوية مترابطة تسهم في استقرار الإمدادات على المستوى الإقليمي[3].

أما في أوروبا فنجد:

فنجد في مقدمتها مشروع الربط الكهربائي بين الجزائر وإيطاليا عبر كابل بحري نحو جنوب أوروبا أحد أبرز محاور انفتاح سونلغاز على السوق الأوروبية، حيث بلغ المشروع مرحلة إعداد دفاتر الشروط لإطلاق الدراسات التقنية اللازم في إطار مذكرة التفاهم الموقعة في جويلية 2024 بين سونلغاز وسوناطراك

[1] Sonelgaz, « Sonelgaz réalise un projet stratégique de production d'électricité au Niger : une équipe technique sur le terrain pour lancer la phase opérationnelle du projet NIGELEC », https://www.sonelgaz.dz/ar/8719/sonelgaz-realise-un-projet-strategique-de-production-delectricite-au-nigerune-equipe-technique-sur-le-terrain-pour-lancer-la-phase-operationnelle-du-projet-nigelec-ar, consulté le 13 mai 2026.

[2] Wassila Ould Hamoud, « Sonelgaz accélère son expansion à l'international », *Algeria Invest*, 17 mars 2025, https://www.algeriainvest.com/fr/premium-news/sonelgaz-accelere-son-expansion-a-linternational, consulté le 14 mai 2026.

[3] محمد لعلامة، "سونلغاز تعزز شراكتها مع تونس بخطوة استراتيجية نحو التكامل الطاقوي الإقليمي،" أوراس، 9 يناير 2025، https://www.awras.com/سونلغاز-تعزز-شراكتها-مع-تونس-بخطوة-است./ تم الإطلاع في 14 ماي 2026.

وشركة إيني الإيطالية بهدف تقييم الجدوى التقنية والاقتصادية والبيئية للمشروع بما يسمح لها بالولوج إلى سوق الكهرباء الأوروبي وتثمين القدرات الإنتاجية الوطنية[1].

من جهة أخرى، تعمل سونلغاز على تطوير شراكات في مجال الهيدروجين الأخضر مع شركاء أوروبيين إلى جانب تعزيز موقعها في سلسلة القيمة الطاقوية من خلال الاستثمار في إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. كما تعتمد المؤسسة على سياسة توطين الصناعة الطاقوية عبر تطوير تصنيع المعدات الكهربائية والتوربينات محليا، بما يساهم في دعم قدراتها التصديرية وتكييف إنتاجها مع احتياجات الأسواق الخارجية، خاصة الإفريقية والأوروبية[2].

الشراكة مع جنيرال الكتريك (General électrique): تظهر الشراكة بين سونلغاز وشركة جنرال إلكتريك بعدا استراتيجيا يقوم على إدارة المشاريع الطاقوية ذات الطابع التكنولوجي المعقد وضمان استمرارية تزويد الشبكة الوطنية بالمعدات الأساسية، إذ أن الطلبيات الخاصة بمعدات الشبكة الكهربائية التي تنتجها جنرال إلكتريك تسمح بتغطية احتياجات تعزيز الشبكة الوطنية وتحسين أدائها. وفي هذا الإطار، أكد رئيس مجمع سونلغاز مراد عجال، خلال لقائه بالمدير التنفيذي لخدمات الطاقة بجنوب آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا في شركة جنرال إلكتريك على أهمية اعتماد مخطط تجاري ذي آفاق أوسع مع التأكيد على الالتزام بنقل التكنولوجيا والخبرات الحديثة إلى الطرف الجزائري وفقا للعقود المبرمة بين الجانبين. ويعكس هذا التعاون ديناميكية متقدمة في إدارة المشاريع المشتركة حيث تم تسجيل تقدم ملحوظ في إنجاز مختلف العمليات بعد معالجة عدد من الإشكالات التقنية والتنظيمية، بما يعزز مبدأ رابح–رابح(WIN–WIN) كأساس للعلاقة الثنائية، كما تمثلت نتائج هذه الشراكة في تطوير قدرات صناعية محلية من بينها: إنجاز وحدة متخصصة في المسيلة تتعبر الوحيدة من نوعها في إفريقيا في تصنيع وصيانة شفرات التوربينات الغازية والبخارية، إضافة إلى تصدير أولى الشحنات نحو السوق الأوروبية سنة 2022مايؤكد على توجه سونلغاز نحو إدماج الصناعة الوطنية في سلاسل القيمة العالمية وتنويع مصادر العملة الصعبة عبر التحكم في التكنولوجيا عالية الدقة[3].

---

[1] Sonelgaz, « Concours National de l'Innovation (Eni-2) », consulté le 14 mai 2026 , https://www.sonelgaz.dz/ar/7338/eni-2.

[2] Wassila Ould Hamoud, « Sonelgaz accélère son expansion à l'international », *Algeria Invest*, 17 mars 2025, consulté le 14 mai 2026, https://www.algeriainvest.com/fr/premium-news/sonelgaz-accelere-son-expansion-a-linternational.

[3] Ultra Algeria, "سونلغاز تريد تعزيز الشراكة مع جنرال إلكتريك لاقتحام السوق الأفريقية",تمت الزيارة في 13ماي 2026 , https://ultraalgeria.ultrasawt.com/سونلغاز-تريد-تعزيز-الشراكة-مع-جنرال-إلكتريك-لاقتحام-السوق-الأفريقية/الترا-جزائر/أخبار.

أما بالنسبة للزيارات فقد أضحت الزيارات الرسمية وحضور المؤتمرات الدولية سونلغاز مرآة عاكسة لإبراز مكانة الجزائر إقليميا وحتى دوليا، ودورها في بناء نفوذ الخارجي للجزائر:

- حيث تعد مشاركة المدير العام لمجمع سونلغاز في المنتدى الإفريقي للطاقة المنعقد ببرشلونة محطة مهمة في إطار تعزيز انفتاح المجمع على الشركاء الأفارقة والدوليين في قطاع الطاقة، حيث أجرى على هامش هذا الحدث سلسلة من اللقاءات الثنائية مع عدد من المسؤولين الأفارقة وممثلي المؤسسات الطاقوية. وقد ركزت هذه اللقاءات على بحث سبل تطوير التعاون في مجالات نقل وتوزيع الكهرباء وتعزيز الربط البيني بين الشبكات الكهربائية، بما في ذلك اللقاء مع وزيرة الطاقة الأوغندية الذي أكد على أهمية توسيع مجالات الشراكة في البنية التحتية الطاقوية، إضافة إلى اللقاء مع الجانب التونسي الذي تناول دعم مشاريع الربط الكهربائي الإقليمي بين الجزائر وتونس وليبيا في إطار تعزيز التكامل الطاقوي[1].
- خلال زيارة عمل قام بها المدير العام لمجمع سونلغاز إلى شركة **GE Vernova** الأمريكية نهاية سنة 2024، شكلت هذه الزيارة محطة مهمة في إطار تعزيز التعاون الصناعي والتكنولوجي بين الطرفين، حيث تم التطرق إلى آفاق تصدير تجهيزات الطاقة والتوربينات نحو الأسواق الإفريقية، خاصة دول المغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي. وقد ركزت المباحثات على تطوير الشراكات في مجالات المعدات الطاقوية عالية الدقة ونقل التكنولوجيا، بما يسمح بتعزيز القدرات الإنتاجية لسونلغاز ورفع تنافسيتها في الأسواق الخارجية. كما سمحت هذه الزيارة ببحث سبل دعم المشاريع المشتركة وتوسيع مجالات التعاون الصناعي بما يتماشى مع التوجه الاستراتيجي للمجمع الرامي إلى تعزيز حضوره الإقليمي والدولي. وعليه، تعكس هذه الزيارة توجه سونلغاز نحو الانفتاح على الشراكات التكنولوجية الدولية وتثمين الإنتاج الطاقوي الوطني ضمن رؤية قائمة على التوسع في الأسواق الإفريقية وتعزيز النفوذ الاقتصادي الجزائري[2].
- تعتبر الزيارة التي قام بها وفد من شركة "سيمنس" للطاقة إلى مجمع سونلغاز محطة مهمة في إطار تعزيز التعاون الصناعي والتقني بين الطرفين، حيث تم خلالها الاتفاق على إنشاء فوج عمل مشترك يتكفل بدراسة وتوسيع مجالات الشراكة المستقبلية. وقد ركزت هذه الزيارة على تقييم مستوى التعاون القائم بين المؤسستين ومناقشة الملفات التقنية قيد الإنجاز، إضافة إلى تحديد آفاق جديدة للشراكة في مجالات إنتاج ونقل الكهرباء وتطوير المعدات الطاقوية، كما شكلت الزيارة فرصة لتأكيد إرادة الطرفين في توسيع التعاون من خلال تبادل الخبرات وتطوير رأس المال البشري، إلى جانب دعم مشاريع

[1] Radio Algérienne, "Sonelgaz participe au Forum africain de l'énergie à Barcelone," *Radio Algérienne*, accessed May 16, 2026, https://news.radioalgerie.dz/ar/node/47800.
[2] Sonelgaz, "Le PDG de Sonelgaz en visite à la société General Electric Vernova," *Sonelgaz*, December 2024, https://www.sonelgaz.dz/fr/7702/le-pdg-de-sonelgaz-en-visite-a-la-societe-general-electric-vernova.

سونلغاز الكبرى، خاصة ما يتعلق بالطاقات المتجددة ورفع نسبة الإدماج الصناعي. وعليه، تعكس هذه الزيارة توجه سونلغاز نحو تعزيز شراكاتها الدولية وتثبيت موقعها كفاعل طاقوي إقليمي من خلال الانفتاح على الشركات العالمية وتطوير القدرات التقنية والصناعية[1].

إن التحول الوظيفي لشركة سونلغاز من مجرد شركة اقتصادية تقليدية إلى فاعل استراتيجي يعكس رؤية الجزائر الجديدة في تفعيل أدوات الدبلوماسية الاقتصادية .فمن خلال مد جسور الربط الكهربائي وتصدير الخبرات الفنية نحو العمق الإفريقي والشراكات الدولية، لم تعد الشركة تكتفي بتأمين الاحتياجات الطاقوية فحسب، بل أصبحت أداة نفوذ تساهم في تعزيز التموقع الإقليمي للجزائر. هذا الدور المتصاعد يجعل من قطاع الطاقة رافعة أساسية لتحقيق المصالح الاستراتيجية، ويحول العلاقات الاقتصادية إلى شبكة من الاعتماد المتبادل التي تضمن للجزائر حضورا قويا ومكانة بارزة في الساحتين الإفريقية والمتوسطية.

[1] Radio Algérienne Multimédia, “Sonelgaz et Siemens conviennent de créer un groupe de travail pour approfondir le partenariat,” *Radio Algérienne*, accessed May 16, 2026, https://news.radioalgerie.dz/fr/multimedia/sonelgaz-et-siemens-conviennent-de-creer-un-groupe-de-travail-pour-approfondir-le-partenariat.

خلاصة الفصل الثاني :

خلص هذا الفصل إلى أن سوناطراك وسونلغاز تؤديان دورا متزايد الأهمية في تجسيد الدبلوماسية الاقتصادية الطاقوية الجزائرية، من خلال توظيف إمكاناتهما الاقتصادية والتقنية في خدمة التوجهات الخارجية للدولة. فقد برهنت سوناطراك على مكانتها كفاعل استراتيجي عبر توسيع استثماراتها الخارجية وإبرام شراكات دولية ساهمت في تعزيز الحضور الجزائري داخل سوق الطاقة العالمية، في حين برز دور سونلغاز في دعم التعاون الطاقوي الإقليمي، خاصة من خلال مشاريع الربط الكهربائي ونقل الخبرات إلى الدول الإفريقية. كما أظهر الفصل أن فعالية هاتين الشركتين في دعم النفوذ الخارجي تبقى مرتبطة بقدرتهما على مواجهة تحديات التحول الطاقوي العالمي، واشتداد المنافسة الدولية، وتطوير الحوكمة والابتكار. وبذلك، أكدت الدراسة أن الشركات الوطنية الطاقوية لم تعد مجرد مؤسسات اقتصادية، وإنما أصبحت أدوات استراتيجية تساهم في دعم السياسة الخارجية وتعزيز مكانة الجزائر إقليميا ودوليا.

خاتمة

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يتبين أن الدبلوماسية الاقتصادية الطاقوية أصبحت إحدى أهم الآليات الاستراتيجية التي تعتمدها الدول المعاصرة لتعزيز مصالحها الوطنية وترسيخ مكانتها في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي يشهدها النظام الدولي. وفي هذا السياق، برزت الجزائر باعتبارها دولة طاقوية تمتلك إمكانات استراتيجية معتبرة، سعت إلى توظيف قطاع الطاقة وشركاتها الوطنية، وعلى رأسها سوناطراك وسونلغاز، لدعم سياستها الخارجية وتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي. وقد أظهرت الدراسة أن هاتين الشركتين أصبحتا ركيزة أساسية في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، من خلال توسيع الشراكات الطاقوية، وتعزيز التعاون الاقتصادي، والإسهام في خدمة المصالح الوطنية وترسيخ المكانة الدولية للجزائر.

كما أكدت الدراسة صحة الفرضيات المطروحة، حيث تبين أن توسع نشاط الشركات الطاقوية الجزائرية في الخارج يساهم بشكل مباشر في تفعيل النشاط الدبلوماسي، من خلال توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والطاقوي وتعزيز الشراكات الدولية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى. كما أثبتت الدراسة أن نجاح الدبلوماسية الاقتصادية يرتبط بدرجة كبيرة بقوة الشركات الطاقوية التي تمتلكها الدولة، باعتبارها أدوات استراتيجية تدعم حضورها الخارجي وتخدم مصالحها الدولية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية. إضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أن تنامي قوة الشركات الوطنية النفطية على الصعيد الدولي ينعكس بصورة مباشرة على زيادة النفوذ الدبلوماسي للدولة وتعزيز مكانتها داخل النظام الدولي، بما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

وقد وصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات الأساسية:

أبرزها أن الطاقة لم تعد مجرد مورد اقتصادي مرتبط بالإنتاج وتحقيق العائدات المالية، بل تحولت إلى أداة استراتيجية فعالة في صناعة النفوذ وبناء العلاقات الدولية، خاصة بالنسبة للدول الريعية الطاقوية التي تعتمد بصورة كبيرة على مواردها الطاقوية في دعم اقتصادها وتوجيه سياساتها الخارجية. كما تبين أن الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت من أبرز مظاهر التحول في أدوات السياسة الخارجية، حيث انتقلت الدول من الاعتماد الحصري على الوسائل السياسية والعسكرية التقليدية إلى توظيف الأدوات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية والطاقوية من أجل تحقيق مصالحها الاستراتيجية وتعزيز حضورها داخل البيئة الدولية.

وأظهرت الدراسة كذلك أن سوناطراك تمثل الفاعل الرئيسي في تعزيز النفوذ الخارجي الجزائري، بالنظر إلى حجم استثماراتها وشبكة شراكاتها الدولية، إضافة إلى دورها المحوري في ضمان الأمن الطاقوي لعدد من الدول، خاصة الأوروبية، الأمر الذي منح الجزائر هامشا مهما في علاقاتها الخارجية. كما ساهمت الشركة في ترسيخ صورة الجزائر كشريك موثوق داخل سوق الطاقة الدولية، فضلا عن مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني من خلال توفير عائدات مالية ضخمة تمثل ركيزة أساسية للتنمية الوطنية وتمويل مختلف التوجهات الاقتصادية والخارجية للدولة. وقد سمح هذا الدور لسوناطراك بأن تتحول من مجرد شركة اقتصادية وطنية إلى فاعل استراتيجي يساهم بصورة غير مباشرة في دعم السياسة الخارجية الجزائرية وتوسيع حضورها الدولي.

كما خلصت الدراسة إلى أن سونلغاز أصبحت بدورها أداة متنامية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، من خلال انخراطها في مشاريع الربط الكهربائي والتعاون الطاقوي الإقليمي، خاصة داخل الفضاء الإفريقي، وهو ما يعكس توجها جزائريا نحو توظيف الطاقة الكهربائية كوسيلة لتعزيز الحضور الخارجي وتوسيع مجالات التأثير الإقليمي. كما ساهمت مشاريع التعاون التي أطلقتها الشركة مع عدد من الدول الإفريقية في تعزيز صورة الجزائر كشريك إقليمي يسعى إلى دعم التكامل الطاقوي والتنمية المشتركة داخل القارة الإفريقية.

ومن جهة أخرى، أكدت الدراسة أن الشركات الوطنية الاستراتيجية لم تعد فواعل اقتصادية فحسب، بل أصبحت فواعل شبه دبلوماسية تؤدي أدوارًا غير مباشرة في خدمة السياسة الخارجية، عبر بناء الشراكات الاقتصادية، وتعزيز الاعتماد المتبادل، وتوسيع مجالات التعاون، والمساهمة في تحقيق المصالح الوطنية خارج الحدود. وهو ما يعكس التحول الذي شهدته العلاقات الدولية المعاصرة، حيث أصبح الاقتصاد والطاقة من أهم أدوات التأثير وصناعة النفوذ داخل النظام الدولي.

ورغم هذه الأدوار المهمة، تواجه كل من سوناطراك وسونلغاز جملة من التحديات التي قد تحد من فعالية أدائهما كأداتين للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية. ومن أبرز هذه التحديات التقلبات المستمرة في أسعار الطاقة العالمية، وما تفرضه من تأثيرات مباشرة على العائدات المالية وقدرة الجزائر على الحفاظ على استقرار سياستها الاقتصادية والخارجية. كما تواجه الشركتان تحديات مرتبطة بالتحول العالمي نحو الطاقات المتجددة وتقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري، الأمر الذي يفرض ضرورة إعادة هيكلة

الاستراتيجيات الطاقوية الجزائرية بما ينسجم مع التحولات الدولية الجديدة ومتطلبات الانتقال الطاقوي العالمي.

إضافة إلى ذلك، تبرز تحديات أخرى تتعلق بالمنافسة الدولية الحادة داخل أسواق الطاقة، خاصة مع صعود فاعلين جدد وتزايد حدة التنافس بين الشركات الطاقوية العالمية، فضلاً عن الإشكالات المرتبطة بالبيروقراطية وضعف التنويع الاقتصادي والحاجة إلى تحديث أنظمة الحوكمة والرقمنة وتحسين مناخ الاستثمار. كما أن محدودية التوسع الخارجي مقارنة ببعض الشركات الطاقوية العالمية يشكل عائقًا أمام تعظيم الدور الجيو–اقتصادي للشركتين وتعزيز قدرتهما على المنافسة داخل السوق الدولية.

وعليه، فإن تعزيز فعالية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية يقتضي تطوير رؤية استراتيجية شاملة تقوم على تحديث القطاع الطاقوي، وتنويع الشراكات الدولية، وتعزيز الاستثمار في الطاقات المتجددة، مع منح الشركات الوطنية هامشًا أكبر من المرونة والنجاعة بما يسمح لها بالتحول إلى أدوات أكثر قدرة على دعم النفوذ الخارجي الجزائري في بيئة دولية شديدة التعقيد والتنافس.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع بالعربية :

الكتب و الموسوعات :

1- جندلي، عبد الناصر .*التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية* . الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

2- الشامي، علي .*الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية* . ط3. بيروت: دار العلم للملايين، 2007.

3- عبد الحي، وليد .تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية .الجزائر: مؤسسة الشروق، 1994.

4- فوق العادة، سموحي .*مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسيم والشكليات (قواعد الدبلوماسية)*.ط3 بيروت: دار العلم للملايين، 1960.

5- الكيالي، عبد الوهاب .*الموسوعة السياسية* .بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،

الأطروحات و المذكرات الجامعية:

أطروحات الدكتوراه :

1- **بوقصبة، شريف**" .انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة: دراسة حالة شركة سوناطراك–الجزائر." أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016

2- شرع، نورة. "دور الدبلوماسية الاقتصادية في نمو الصادرات الجزائرية." أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021.

3- **عبادي، إيمان**" .الاتصال الاستراتيجي ودوره في اتخاذ القرار خلال الأزمات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز سونلغاز نموذجًا." أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية علوم الإعلام والاتصال، 2019.

4- . **مماس، مزيان**" .الدبلوماسية الطاقوية في العلاقات الروسية الأوروبية منذ 2005." أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2024 .

رسائل الماجستير :

5- السيابية، انتصار بنت سالم بن هويشل. "الدبلوماسية الاقتصادية: دراسة في ضوء أحكام القانون الدولي العام." رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، 2020.

مذكرات الماستر :

6- **بوناب، ريان**" .الشركات الاقتصادية كأداة لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية: دراسة حالة شركة سوناطراك 2005–2019." مذكرة ماستر غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر ،2025.

7- **بوهنوش، مها علياء**" .مكانة الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية خلال أزمة أوكرانيا (الغاز الطبيعي نموذجًا)." مذكرة ماستر غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2025.

8- **تازي ، وفاء**" .الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية والاتفاقيات الثنائية: اتفاقيات التعاون الاستراتيجي الشامل بين الجزائر والصين." مذكرة ماستر غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2024..

9- **خميسي، وصال**" .جيوسياسية الطاقة في العلاقات الجزائرية الأوروبية: ألمانيا أنموذجًا." مذكرة ماستر غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2025.

10- لطرش، دارين" .الدبلوماسية الطاقوية الجزائرية في ظل التطورات الجيو طاقوية الراهنة." مذكرة ماستر غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2025.

المقالات والدوريات العلمية :

1- أبو حنيفة، الوليد. "الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم والأبعاد ".*المركز الديمقراطي العربي* 14 .أفريل 2026.

2- الأخضر، كرام محمد الأخضر. "الدبلوماسية غير الحكومية بين حداثة المفهوم وفعالية التأثير ". *دفاتر السياسة والقانون*، العدد 13 ، 2015.

3- البهي، رغدة. "أمن الطاقة من المدارس الوضعية إلى الاتجاهات النقدية: دراسة نظرية ".*المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* 25، العدد 1، 2024.

4- بسعود، حليمة. "الدبلوماسية الاقتصادية: الأبعاد المفاهيمية والتطبيقية ".*مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية* 15، العدد 1،2022.

5- بن خليف، عبد الوهاب. "القوة في العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق ".*مجلة استراتيجيا*، العدد 14، 2020.

6- *بن شيخ، محمد. "النفوذ الدبلوماسي: مقوماته وقياسه ".مجلة آفاق للعلوم 6، العدد 1،2020.*

7- *بوغالم، إلياس، وراضية ياسينة مزاني. "الدبلوماسية الاقتصادية: أداة جديدة في السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة ".مجلة الفكر القانوني والسياسي 6، العدد 1 (جانفي 2022): 65–85.*

8- بوقريطة، بدر الدين. "العلاقة بين عبور الطاقة والسياسة الخارجية التركية ".*مجلة السالم للعلوم الإنسانية والاجتماعية* 7، العدد 2 (ديسمبر 2023): 88–105.

9- بوكايس، حسين، ومحمد عبار. "المؤسسة العمومية الاقتصادية كمحرك رئيسي للمسار التنموي المستدام في الجزائر: سوناطراك نموذجًا ".*مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد* 8، العدد 2 (2024): 130–145.

10- بولوساخ، إيمان، ويوسف معلم. "استخدام القوة في القانون الدولي وانعكاساته على العلاقات الدولية ".*مجلة الإنسانية* 31، العدد 4 (ديسمبر 2020): 550–570.

11- بومدين، وسيلة. "دور الطاقة في العلاقات الدولية: مدخل تحليلي بين التعاون والصراع ".*مجلة الناقد للدراسات السياسية* 9، العدد 1 (2025): 140–152.

12- تريمة، صورية. "البعد الاستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل العلاقات الجزائرية–الإفريقية ".*مجلة الناقد للدراسات السياسية* 6، العدد 2 (أكتوبر 2022): 548–565.

13- التميمي، علي جاسم محمد. "أثر التحول من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة في العلاقات الدولية ". *Route Educational and Social Science Journal* 6، العدد 2 (2019): 535–550.

14- ثجيل، ياسين هادي. "الفاعلون من غير الدول وأثرهم على العلاقات الدولية ".*مجلة كلية القانون والعلوم السياسية*، العدد 26 (2024): 275–295.

15- حركاتي، فاتح. "دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر ".*المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية* 32، العدد 2 (2018): 430–450.

16- رشاد، سوزي. "أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي ".*مجلة السياسة والاقتصاد*، العدد 13 (2022): 147–184.

17- صويلح، بوجمعة. "جيوبوليتيك الطاقة: دراسة في المفهوم والتطور ".*المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية*، العدد 12 (جوان 2019): 23–40.

18- عشور، سليم. "الآلية التعاونية والنزاعية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية: مقاربة معرفية ".*مجلة الدراسات والبحوث القانونية* 8، العدد 2 (2023): 200–220.

19- فلاح، أمينة. "مكانة القوة الذكية في المدرك الاستراتيجي الأمريكي: استراتيجية إعادة التوازن نموذجًا ".*المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* 9، العدد 2 (جويلية 2020): 131–146.

20- كسيرة، سمير، وعادل مستوي. "الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقات الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة: رؤية تحليلية آنية ومستقبلية ".*مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، العدد 14 (2015): 149–165.

21- والع، سهيلة. "الدبلوماسية الاقتصادية في ظل التعاون الاقتصادي الدولي ".*المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية*، 2020.

المواقع الالكترونية و المنشورات الرقمية :

1- بشار، أمين. "ترانسميد العملاق: أنبوب جزائري يغيّر معادلة الغاز في أوروبا ".*سهم ميديا* 13 ماي 2026. https://www.sahm-media.dz/ .

2- بوعوينة، كهينة. "توربينات الغاز في الجزائر تترقب صفقات عملاقة ".*الإخبارية* 31 مارس 2024. https://elikhbaria.dz/?p=102607 .

3- "الجزائر تؤسس سونلغاز الدولية لتعزيز حضورها خارج الحدود ".*AL24 News*. 24 مارس 2026 . https://al24news.dz/

4- قدري، دينا. "واردات إسبانيا من الغاز ترتفع 16.5 بالمائة ".*منصة الطاقة* 12 أفريل 2026 . https://attaqa.net/.

5- كحال، حمزة. "تعرف إلى سوناطراك قلب الاقتصاد الجزائري ".*العربي الجديد* 13 ماي 2026 . https://www.alaraby.co.uk/.

6- لعلامة، محمد. "سونلغاز تعزز شراكتها مع تونس بخطوة استراتيجية نحو التكامل الطاقوي الإقليمي ".*أوراس* 9 جانفي 2025.

7- وكالة الأنباء الجزائرية. "سونلغاز الدولية: لبنة جديدة في مسار انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق العالمية ".*وكالة الأنباء الجزائرية* 26 مارس 2026. https://www.aps.dz/ . .

المحاضرات :

1-وهبي، زكرياء. "محاضرات في مقياس الطاقة والعلاقات الدولية." محاضرات جامعية غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020.

ثانيا : المراجع الأجنبية:

الكتب :

1- Feynman, Richard P., Robert B. Leighton, and Matthew Sands. *The Feynman Lectures on Physics*. Vol. 1. Reading, MA: Addison-Wesley, 1963.

الأطروحات و المذكرات الجامعية :

1- Gasperin, Simone. "Systems of State-Owned Enterprises: From Public Entrepreneurship to State Shareholding." PhD diss., University College London, 2023.
2- Genitsaridis, Anastasios. "Energy Diplomacy: Managing Energy Dependence." Master's thesis, University of Piraeus, 2023.
3- Mohammed, Yahia Elsayed Ibrahim. "A Study on Factors Influencing Egypt's Foreign Policy toward Türkiye during Abdel Fattah Al-Sisi's Presidency." MA thesis, Istanbul Sabahattin Zaim University, 2024.
4- Xu, Jiajun. "Buying Influence? The International Diplomacy behind Donor Financing of the World Bank's International Development Association." PhD diss., University of Oxford, 2015.

مقالات علمية :

1- Aouiz, Nabil, and Smail Grinet. "L'importance de la diplomatie économique dans l'attractivité des investissements directs à l'étranger hors hydrocarbures en Algérie." Maaref 18, no. 2 (2023): 255–275.

2- Česnakas, Giedrius. “Energy Resources in Foreign Policy: A Theoretical Approach.” Baltic Journal of Law and Politics 3, no. 1 (2010): 30–48.
3- Cuervo-Cazurra, Alvaro, Anna Grosman, and William L. Megginson. “A Review of the Internationalization of State-Owned Firms and Sovereign Wealth Funds.” Journal of International Business Studies 54 (2023): 78–101.
4- Dhaka, Ambrish. “Energy Realism and the Return of Classical Geopolitics in the 21st Century.” European Journal of Geopolitics 11 (2023): 1–18.
5- Guesmia, El Hadi, Bélaid Abrika, and Lagha Chegrouche. “Contribution à l'analyse de la diplomatie économique de l'Algérie en Afrique Subsaharienne.” Revue Recherche Économique Contemporaine 5, no. 2 (2022): 580–600.
6- Meierding, Emily, and Rachel Sigman. “Understanding the Mechanisms of International Influence in an Era of Great Power Competition.” Journal of Global Security Studies 6, no. 4 (2021): 1–15.
7- Saeed, Samina. “Role of Energy Resources in Global Geopolitical Conflicts.” Pakistan Journal of International Affairs 7, no. 3 (2024): 275–295.

الوثائق الرسمية و التقارير:

1- International Monetary Fund. State-Owned Enterprises: The Other Government. Washington, DC: IMF, 2020.
2- OECD. Ownership and Governance of State-Owned Enterprises 2024. Paris: OECD Publishing, 2024.
3- Sonatrach. 2024 الحصيلة السنوية والتقرير المالي لعام. 2025، سوناطراك: الجزائر.
4- Sonelgaz. Rapport d’activités: Exercice 2024. Alger: Sonelgaz, 2024.

5- World Bank. Corporate Governance of State-Owned Enterprises: A Toolkit. Washington, DC: World Bank, 2014.

6- World Bank Group. State-Owned Enterprises: Understanding Their Market Effects and the Need for Competitive Neutrality. Washington, DC: World Bank, 2019.

القوانين و المراسيم :

1- Algeria. Ordonnance n° 62-029 du 25 août 1962 portant organisation et attributions de la Direction de l'Énergie et des Combustibles. Journal officiel de la République algérienne, no. 10, 1 September 1962.

2- Algeria. Ordonnance n° 62-030 du 25 août 1962 portant création du Bureau algérien du pétrole. Journal officiel de la République algérienne, no. 10, 1 September 1962.

3- Algeria. Ordonnance n° 62-053 du 21 septembre 1962 portant création d'un comité de gestion d'Électricité et Gaz d'Algérie. Journal officiel de l'État algérien, no. 18, 23 September 1962.

4- Algeria. Décret n° 63-267 du 24 juillet 1963 portant organisation du ministère de l'industrialisation et de l'énergie. Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire, no. 52, 30 July 1963.

5- Algeria. Décret n° 63-491 du 31 décembre 1963 portant création de la Société nationale SONATRACH. Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire, no. 4, 14 January 1964.

6- Algeria. Ordonnance n° 66-296 du 22 septembre 1966 relative aux activités de la Société nationale SONATRACH. Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire, no. 80, 4 October 1966.

7- Algérie. Loi n° 02-01 du 5 février 2002 relative à l'électricité et à la distribution du gaz par canalisations. Journal officiel de la République algérienne, no. 08, 6 février 2002.

8- Algérie. Décret présidentiel n° 02-195 du 1er juin 2002 portant statuts de la Société algérienne de l'électricité et du gaz dénommée Sonelgaz. Journal officiel de la République algérienne, no. 39, 5 juin 2002.

المواقع الالكترونية:

1- ALNAFT. "Evolution of Hydrocarbon Laws in Algeria." Accessed May 12, 2026. https://www.alnaft.dz/.

2- Büge, Max, Matias Egeland, Przemyslaw Kowalski, and Monika Sztajerowska. "State-Owned Enterprises in the Global Economy." World Economic Forum. May 2, 2013. https://www.weforum.org/.

3- Connaissance des Énergies. "Énergie: définitions." Accessed March 10, 2026. https://www.connaissancedesenergies.org/.

4- Global Energy Monitor. "Medgaz Gas Pipeline." Accessed May 13, 2026. https://www.gem.wiki/.

5- Offshore Technology. "Trans-Mediterranean Natural Gas Pipeline, Algeria." Accessed May 5, 2026. https://www.offshore-technology.com/.

6- Radio Algérienne. "Sonatrach renforce sa coopération avec des institutions nationales." Accessed May 13, 2026. https://news.radioalgerie.dz/.

7- Sonatrach. "Exploration and Production." Accessed May 12, 2026. https://sonatrach.com/.

8- Sonatrach. "Pipeline Transport." Accessed May 12, 2026. https://sonatrach.com/.

9- Sonatrach. “Refining and Petrochemicals.” Accessed May 12, 2026. https://sonatrach.com/.

10- Sonelgaz. “Sonelgaz réalise un projet stratégique de production d’électricité au Niger.” Accessed May 13, 2026. https://www.sonelgaz.dz/.

فهرس الجداول والأشكال والخرائط

فهرس الجداول:

الجدول رقم (1): تصنيف الفواعل من غير الدول وخصائصها.....45
الجدول رقم (2): الفرق بين أهداف الشركات الخاصة و الشركات الوطنية 52
الجدول رقم (3): الأدوار السياسية الغير المباشرة للدولة عبر الشركات الوطنية الاستراتيجية 56
الجدول رقم (4): حجم المصدر و التغيير حسب التقرير السنوي لسوناطراك 2024 85
الجدول رقم (5): أهم إنجازات سوناطراك لسنة 2024 86
الجدول رقم (6): الهيئات و الاتحادات الدولية المنخرط فيها سونلغاز.....109

فهرس الأشكال:

الشكل رقم (1): مصادر الطاقة وأنواعها 17
الشكل رقم (02): منحنى الاتجاه الخطي للطلب العالمي على النفط الخام مقارنة بمستويات العرض والإنتاج للفترة (2010-2024)......18
الشكل رقم (3): حصة الشركات المملوكة للدولة ضمن أكبر عشر شركات وطنية لعام 2013.....55
الشكل رقم(4) : الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك2025 70
الشكل رقم (5): مخطط يوضح الهيكل التنظيمي لمجمع سونلغاز 75
الشكل رقم (6): الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للكهرباء و الغاز (Holding Sonelgaz) 76
الشكل رقم (7): التقرير السنوي 2024 التطور الاقتصادي الجزائري.....83
الشكل رقم (8): التعداد الإجمالي لعمال مجمع سوناطراك سنة (2023- 2024).....86
الشكل رقم (9): رسم يوضح نسبة مساهمة شركة سوناطراك في مشروع Camisea في البيرو (Block56 Block88)
92.....
الشكل رقم (10): تطور رقم أعمال مصفاة Augusta(2020-2022) 93
الشكل رقم (11): تطور هيكل المساهمة في شركة Medgaz(2006،2013،2020).....96
الشكل رقم (12): الدول الأكبر تصديرا للغاز المسال إلى إسبانيا (2024-2026) 98
الشكل رقم (13): تدفقات الغاز الطبيعي نحو إيطاليا عبر أنبوب Transmaed(2022-2023) 100
الشكل رقم (14): توزيع نسبة رقم أعمال مجمع سونلغاز لسنة 2024 106

فهرس الخرائط

الخريطة رقم (1): خريطة توزيع احتياطيات النفط العالمية لعام 2025.....34
الخريطة رقم (2): خريطة تبين انتشار فروع شركة سوناطراك في العالم.....88
الخريطة رقم (3): أهم الأنابيب التي يمر عبرها الغاز الجزائري 95

فهرس المحتويات

الفهرس

شكر و عرفان
إهداء
ملخص الدراسة
مقدمة 1
أهمية الدراسة: 3
الإشكالية: 3
الأسئلة الفرعية: 4
الفرضيات: 4
أهداف الدراسة: 4
أسباب اختيار الموضوع: 5
الدراسات السابقة: 6
مناهج الدراسة: 9
الأدوات البحثية المساعدة: 10
صعوبات الدراسة: 10
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية الطاقوية 12
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للطاقة والدبلوماسية الاقتصادية 14
المطلب الأول: مفهوم الطاقة وأهميتها الاستراتيجية 14
المطلب الثاني: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وتطورها في البيئة الدولية 21
المطلب الثالث: علاقة الطاقة بالدبلوماسية الاقتصادية من خلال عملية بناء النفوذ الخارجي 28
المبحث الثاني: المقاربات النظرية لتحليل النفوذ الطاقوي الخارجي 35
المطلب الأول: مفهوم النفوذ الخارجي ومؤشراته في العلاقات الدولية 35
المطلب الثاني: الطاقة من المنظور الواقعي الليبرالي والاعتماد المتبادل 40
المطلب الثالث: دور الفاعلين غير الدولاتيين في الدبلوماسية الاقتصادية 44
المبحث الثالث: الشركات الوطنية الاستراتيجية في السياسة الخارجية 50
المطلب الأول: مفهوم الشركات الوطنية الاستراتيجية ووظائفها الدولية 50
المطلب الثاني: الأدوار الغير المباشرة في خدمة السياسة الخارجية 56

المطلب الثالث: محددات وحدود تدخل الشركات الوطنية في العلاقات الدولية.....59
الفصل الثاني: الدور الاستراتيجي للشركات الطاقوية الجزائرية في تعزيز النفوذ الخارجي.....62
تمهيد: 63
المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي لشركتي سوناطراك وسونلغاز.....64
المطلب الأول: نشأة وتطورشركة سوناطراك وبنيتها التنظيمية.....64
المطلب الثاني: تطور ونشأة شركة سونلغاز وبنيتها التنظيمية.....72
المطلب الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للشركتين.....77
المبحث الثاني: دور شركة سوناطراك في دعم النفوذ الخارجي عبر الدبلوماسية الاقتصادية.....82
المطلب الأول: دور سوناطراك في دعم الاقتصاد الوطني.....82
المطلب الثاني: البعد الدولي لنشاط شركة سوناطراك.....87
المطلب الثالث : سوناطراك كأداة للدبلوماسية الاقتصادية وصناعة النفوذ.....94
المبحث الثالث: شركة سونلغاز كأداة للدبلوماسية الاقتصادية وترسيخ النفوذ الجزائري.....105
المطلب الأول: إسهام شركة سونلغاز في تعزيز الاقتصاد الوطني.....105
المطلب الثاني: سونلغاز كأداة للدبلوماسية الاقتصادية وتعزيز الحضور الخارجي.....108
خاتمة.....117
قائمة المراجع.....121
فهرس الجداول والأشكال والخرائط.....131
فهرس المحتويات.....134
الملاحق.....137

الملاحق

الملاحق:

دليل المقابلة :

الطالبة :آيه غراب

في إطار استكمال إعداد مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: علاقات الدولية، والموسومة بـ:

"الطاقة و الدبلوماسية الاقتصادية :قراءة في الدور الاستراتيجي لسوناطراك و سونلغاز في صنع النفوذ الخارجي للجزائر".

تم إجراء مقابلة مع السيد :جوادي محمد رمزي، إطار دراسات بالمديرية المركزية للبحث والشراكة والتطوير على الصعيد الدولي بمجمع سونلغاز (دائرة الشراكة والتعاون الدولي)، بتاريخ 14فيفري 2026، وذلك بهدف جمع المعطيات المتعلقة بدور سونلغاز في تجسيد الدبلوماسية الاقتصادية الطاقوية وتعزيز الحضور الخارجي للجزائر.

أسئلة المقابلة:

1. **ما هو الدور الذي تضطلع به المديرية المركزية للبحث والشراكة والتطوير على الصعيد الدولي داخل مجمع سونلغاز؟**
2. **ما هي أهم المهام التي تتولاها المديرية في مجال التعاون الدولي؟**
3. **كيف تساهم المديرية في تطوير الشراكات الدولية ودعم استراتيجية سونلغاز؟**
4. **ما هي أهم أشكال الشراكات الدولية التي تعتمدها سونلغاز؟**
5. **ما هي أقسام المديرية المركزية للبحث والشراكة والتطوير على الصعيد الدولي؟**
6. **فيما تتمثل أهداف دائرة الشراكة والتعاون الدولي؟**
7. **ما هي أهم مجالات التعاون الدولي التي تنشط فيها سونلغاز؟**

8. كيف تساهم الشراكات الدولية في نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات وتعزيز الابتكار داخل المجمع؟

9. ما هو دور سونلغاز في دعم الدبلوماسية الاقتصادية الطاقوية وتعزيز الحضور الخارجي للجزائر؟

10. كيف تساهم أنشطة سونلغاز في دعم الأمن الطاقوي والانتقال الطاقوي على المستويين الإقليمي والدولي؟

الملحق 1: مقابلة مع إطار دراسات في المديرية المركزية للبحث و الشراكة و التطوير على الصعيد الدولي بشركة سونلغاز.

بيانات تعريفية للمقابلة :

اسم المحاور : جوادي محمد رمزي

مكانة المقابلة : المديرية المركزية للبحث و الشراكة و التطوير على الصعيد الدولي بشركة سونلغاز (قسم الشراكة و التعاون الدولي).

تاريخ المقابلة : 14فيفري2026.

نص المقابلة:

الباحث: ما دور مديرية الدبلوماسية الطاقوية داخل سونلغاز في تطوير الشراكات الدولية؟

المحاور: تحوز سونلغاز على مديرية كاملة تقوم بالدبلوماسية الطاقوية "البحث، الشراكة والتطوير على الصعيد الدولي"، إذ تعتبر البوابة الأساسية لسونلغاز والشركاء الدوليين على المستوى الإقليمي أو الدولي، وتعتبر الشركة فعالة في العديد من المنظمات والجمعيات على غرار "اللجنة المغاربية للكهرباء"، "الاتحاد العربي للكهرباء"، "رابطة مسيري شبكات نقل الكهرباء للبحر الأبيض المتوسط"، "الجمعية الإفريقية للشركات."

الباحث: ما هو الدور المحوري الذي تضطلع به المديرية ؟

المحاور: تضطلع هذه المديرية بدور محوري في تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية للمجمع، من خلال برمجة وتنسيق مشاريع البحث والتطوير، ومواكبة المستجدات التقنية في مجالات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز.

الباحث: على ماذا تعمل المديرية؟

المحاور: تعمل المديرية على تعزيز التعاون الدولي عبر إبرام اتفاقيات شراكة مع مؤسسات بحثية وهيئات طاقوية ومخابر جامعية على المستويين الإقليمي والدولي، بما يسمح بنقل التكنولوجيا، وتبادل الخبرات، والاستفادة من التجارب المقارنة في مجالات الكفاءة الطاقوية، الشبكات الذكية، والطاقات المتجددة.

الباحث: ما هي أهم مساهمات المديرية في ظل التحولات العالمية ؟

المحاور: تسهم هذه المديرية في دعم استراتيجية المجمع الرامية إلى تحسين الأداء التقني، ورفع مستوى الابتكار، وتدعيم تنافسية المؤسسة، بما يعزز حضورها الخارجي ويدعم دورها ضمن التوجهات الوطنية المرتبطة بالأمن الطاقوي والتنمية المستدامة.

الباحث: ما هي أهم مهامها ؟

المحاور: تتمثل مهام المديرية في:

- إعداد الاتفاقيات.
- متابعة مذكرات التفاهم.
- التنسيق مع السفارات والهيئة الدولية.

الباحث: ما هي أشكال الشراكات الدولية التي تعتمدها سونلغاز:

المحاور: تعتمد سونلغاز على مذكرات التفاهم، مناقصات، شراكات مباشرة، شراكات صناعية، توريد معدات.

الباحث: ما هي أقسام المديرية المركزية للبحث الشراكة ولتطوير على الصعيد الدولي؟

المحاور: تنقسم المديرية المركزية للبحث الشراكة ولتطوير على الصعيد الدولي إلى :

- دائرة الشراكة والتعاون الدولي.
- دائرة البحث.
- دائرة التطوير والخبرة.

الباحث: فيما تتمثل أهداف دائرة الشراكة و التعاون الدولي؟

المحاور: تتمثل أهدافها في :

- استخدام الشراكة كوسيلة لتطوير سونلغاز ومن خلال الشراكة مع شركاء دوليين و استكمال قدرات الشركة.

- وسيلة للاستخدام التكنولوجي و الابتكار.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الجزائر .
- تنويع الاقتصاد من خلال تعزيز المنافسة.
- الانفتاح على الأسواق الدولية ودعم الانتقال الطاقوي .
- تعزيز صورة سونلغاز على الصعيد الخارجي و توسيع حضورها .

الباحث: ماهي مجالات التعاون الدولي؟

المحاور: تتمثل مجالات التعاون الدولي في:

التعاون التقني والتكنولوجي: يتمثل في تبادل الخبرات في مجالات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز، بما يسمح بتعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين أداء الشبكات. كما يتجسد هذا التعاون في نقل التكنولوجيا المرتبطة بالشبكات الذكية (Smart Grids) وأنظمة التحكم والمراقبة الصناعية(SCADA) ، إضافة إلى تطوير مشاريع الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بما يواكب التحولات العالمية في مجال الانتقال الطاقوي.

التعاون في التكوين وبناء القدرات: من خلال تنظيم دورات تدريبية لفائدة المهندسين والتقنيين، وإطلاق برامج لتبادل الخبرات مع مؤسسات طاقوية أجنبية. كما يتم استقبال وفود تقنية من دول إفريقية للاطلاع على التجربة الجزائرية في تسيير وتطوير قطاع الكهرباء والغاز، بما يعزز نقل المعرفة وترقية الكفاءات.

الجانب الاستثماري: من خلال المشاركة في مناقصات دولية لإنجاز مشاريع كهربائية، ودراسة فرص إنشاء محطات إنتاج خارج الجزائر، فضلا عن المساهمة في مشاريع الربط الكهربائي الإقليمي التي تعزز التكامل الطاقوي وتدعم التوسع الخارجي للمؤسسة.

البعد المعياري والتنظيمي: عبر تبادل الخبرات في مجال التشريعات الطاقوية والعمل وفق المعايير التقنية الدولية، إلى جانب مرافقة الدول الشريكة في إعداد وتطوير أطرها التنظيمية في قطاع الطاقة، بما يضمن انسجام المشاريع المشتركة مع المتطلبات القانونية والفنية المعتمدة.